الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي
في ضوء المتغيرات العربية والدولية
2022-1991

الأستاذ الدكتور
عبد السلام إبراهيم البغدادي
علوم سياسية

2024

• اسم الكتاب: الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والدولية 1991-2022
• تأليف: الأستاذ الدكتور عبد السلام إبراهيم البغدادي - علوم سياسية
• الطبعة الأولى 2024
• رقم الايداع الدولي: 978-9922-8750-2-6
• جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

• لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

• الناشر: **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**

العراق بغداد الكرادة- عرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية

mobile: 00964- 7810234002

website: http://www.hcrsiraq.net

E-mail: hcrsiraq@yahoo.com

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ

(وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ
هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ
مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ)

صَدقَ اللّهُ العليُّ العظيمُ

(البقرة آية 120)

المقدمة:

لم يكن الأمر سهلاً أبداً مع هذا البحث، على الرغم من توفر مراجعه ومصادره، فالمشكلة كمنت في هذه الوفرة! التي جعلت الباحث في حيرة من أمره، خوفاً من عدم الخروج برؤية جديدة أو مختلفة. كما أن كثرة المتغيرات والتداخلات الإقليمية والدولية، وتقلب الأحداث السياسية بين يوم وآخر، جعلت الأمر في منتهى التشوش والاضطراب. لذا كان على البحث أن يشق طريقه وسط هذا الضباب ليخرج بحصيلة أو رؤية جديدة للموضوع الفلسطيني في تحولاته الجديدة، وهي للأسف تحولات سلبية، تحول دون الوصول إلى فرص ممكنة التحقق على ارض الواقع.

من هنا، جاءت فرضية البحث التي تقول إنَّ التحولات سلبية والفرص متراجعة، والتي اشتغل عليها البحث بإشكالياته المتعددة وأول هذه الإشكاليات وأكثرها تعقيداً هي تحول العرب من حالة الصراع مع الكيان الصهيوني، إلى وضع التفاوض والتطبيع والاعتراف، بخلاف ما لوّحت به قمة الخرطوم 29 آب 1967 بـ لاءاتها الثلاث الشهيرة (لا سلام، لا اعتراف لا تفاوض)،عقب نكسة حزيران 1967. وهذه إشكالية مركزية تطرح نفسها، وهي كيف تحوّل العرب كل هذا التحوّل؟ ولماذا فشلوا في مهمة التحرير؟ بل لماذا انقلبوا من المواجهة إلى طرح مبادرات للسلام (قمة بيروت العربية 2002) – التي طرحت شعار الأرض مقابل السلام- مع ذلك لم يستجب الكيان الصهيوني ثم طرح بعضهم فكرة التطبيع normalization مقابل عدم ضم بقية الأراضي العربية /الفلسطينية! ثم لماذا ازداد التراجع العربي أمام الكيان الصهيوني لصالح اهتمامهم بقضايا ومستجدات أخرى ؟ لاسيما بعد ذهاب مصر إلى توقيع معاهدة صلح مع الكيان، عقب زيارة السادات للقدس عام 1977، وتحيّيد دور الجيش المصري في أيّ مواجهة عربية مُفترضة مع الكيان الصهيوني.

من هذه القضايا احتلال العراق عام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وتفكيك الجيش العراقي؛ وانفجار الحراك الشعبي العربي (الربيع العربي الأول 2011، والثاني 2018 – 2019)، وهو الحراك الذي انهك الجيش السوري، وانهى دوره من المعادلة العربية – الصهيونية حتى حين.

كما ان تعَّثر الربيع العربي بطبعّتيه الأولى والثانية عطَّل وشتّت قدرات دول عربية عدّة، من بينها تونس، السودان، ليبيا، اليمن، لبنان. فهل كان أفول الربيع العربي في صالح الكيان الصهيوني؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل استثمر الكيان هذا الأفول، لتصطف مع بعض الأنظمة العربية المهدّدة بالسقوط ؟ وهل كان لظهور الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الساحة العربية كلاعب إقليمي مؤثر، دور في اصطفاف بعض النظم العربية مع الكيان الصهيوني، لمواجهة هذا التحدي الجديد ؟

وهو ما لوحظ في قمة النقب آذار 2022 التي جمعت الأمريكيين والصهاينة وبعض العرب (مصر، المغرب، الإمارات، البحرين) في إطار رؤية مشتركة وعدو مفترض مشترك!

من هنا حـاول البحث، بتبنّيه منهجاً method نظمياً، مقارناً، ومقتربات approaches تاريخية وثائقية وصفية تحليلية، في مسعى لفك شفرة هذه الأسئلة الإشكالية، والخروج بمحصلة توضح مسار التحولات الجديدة في الأفق العربي، وهي تحولات قلبت المعادلات السابقة: من صراع عربي –صهيوني، إلى صراع فلسطيني – صهيوني، من دون ظهير عربي أو نصير دولي. وهو تحول سلبي، جعل من فرص التحرر والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، حُلماً بعيد المنال.

والبحث بذلك لا يعبّر عن رؤية متشائمة، بل أنها الحقيقة التي تفصح عن تراجع العرب عن دورهم في دعم القضية الفلسطينية، وترك الفلسطينيين ليواجهوا قدرهم ومصيرهم أمام آلة الحرب الصهيونية المدجّجة بالدعم الأمريكي، بل وحتى الدولي غير المحدودين.

لذا فإنه لم يَعدّ للعرب من خيار سوى العودة إلى شيء من الوحدة والاتفاق على رؤية واضحة المعالم لتحرير الأرض والحفاظ على وجودهم وكرامتهم، مستثمرين مكامن قوتهم الاقتصادية وموقعهم الاستراتيجي وعلاقاتهم الدولية المتشعبة.

الفصل الأول

التحولات الفلسطينية

الفصل الأول
التحولات الفلسطينية

بدءاً علينا الإقرار بواقع فلسطيني مُرَّ وصعب، فرضه اتفاق أوسلو عام 1993 بين الكيان الصهيوني ورموز السلطة الفلسطينية الحالية، وعزّزه التراجع العربي على المستويات كافة؛ والانحياز الدولي الواقعي لصالح الكيان، متمثلاً بالعلاقات المتنامية للكيان الصهيوني مع مجموعة من القوى الدولية المؤثرة، مثل الاتحاد الأوربي والاتحاد الروسي والصين والهند وعدد من الدول الأفريقية، فضلاً عن الضغط الأمريكي المتواصل على العرب، والمنحاز كلياً لصالح الكيان؛ مما ترك أثره السالب الكبير على القضية الفلسطينية، التي أصبحت في وضع صعب، إذ غدت بلا نصير أو حتى ظهير.

أولاً: تنازلات تاريخية لصالح الكيان الصهيوني

وهذا كله يؤشر حصول تغيرات جذرية في وسائل الصراع بين الكيان الصهيوني والعرب، وتراجع إمكانية نشوب حروب واسعة في المنطقة في ظل الاتجاه نحو تحويل الصراع العربي- الصهيوني إلى صراع فلسطيني- صهيوني، وترك الفلسطينيين وحدهم يواجهون الآلة الحربية الصهيونية المدججة بالدعم الأمريكي اللامحدود.

وفتح المجال أمام الكيان الصهيوني لتطبيع علاقاته مع دول عربية كثيرة، لاسيما الخليجية منها، كما حدث في الزيارات المتبادلة لمسؤولين عرب وصهاينة، ومؤتمر المنامة الاقتصادي في البحرين والمنعقد في شهر حزيران/يونيو 2019 والاتجاه إلى خلق مشكلات داخلية للدول العربية التي كان يعوّل عليها تحّمل أعباء الصراع مثل مصر وسوريا والعراق[1].

وبداية التراجع العربي الجديد، ولاسيما الفلسطيني تعود إلى عام 1991 بعد الحرب الأمريكية على العراق، وانعقاد مؤتمر مدريد (للسلام) بين العرب والكيان الصهيوني تحت المظلة الأمريكية.

وهو المؤتمر الذي بدأت معه حالة التراجع في الاهتمام الدولي في القضية الفلسطينية، إذ أعطى شرعية للكيان على حساب القضية الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطيني.

(1) نظام بركات (انعكاسات التحولات السياسية في إسرائيل على سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين)، في: جوني منصور وآخرون، التحولات في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين، ندوات 77(عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2020)، ص51.

اللافت أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3379) والقاضي بمساواة الصهيونية بالعنصرية الصادر في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني 1973، قد تم إلغاؤه بقرار رقم 4686 بعد 45 يوماً من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام[1].

بعد مخاض عسير خرجت مفاوضات مدريد 1991 باتفاق أوسلو 1994 الذي انبثقت عنه السلطة الفلسطينية التي تصارع اليوم من اجل البقاء من خطر انهيارها بفعل أخطائها العديدة، وبفعل الممارسات الصهيونية والحصار الاقتصادي الذي تفرضه على الشعب الفلسطيني، وخطر انتهاء دورها وما يمكن ان يتلوه من فوضى وفلتان امني وصراع مسلح يكون فيه الكيان الصهيوني في موقع المتحكم في الأمور لدرجة أنها قد تستغل هذا الوضع بارتكاب نكبة ثانية بحق الشعب الفلسطيني وباتت المنطقة مفتوحة على كل الاحتمالات بفعل السياسات الصهيونية الخاطئة[2]. التي تظهر تعنتاً متعمداً، يستند على ظهير أمريكي – أوربي مناكف للعرب، في ضوء عالم عربي مفكك ومتصارع في دول عدّة، منها سوريا، العراق، اليمن، ليبيا، لبنان، السودان، مع تحيّيد الجيوش العربية في سوريا، العراق، مصر، لذا فإن معظم التحولات هي لصالح الكيان الصهيوني، ولا فرص للفلسطينيين، إلاّ النزر القليل! فالاعتقالات مستمرة وسط الفلسطينيين، والمفاوضات معلّقة، ولا يوجد مؤشر على استئنافها إلاّ بشروط أمريكية/صهيونية، وهي شروط صعبة، ورد ذكرها بصفقة القرن التي قدّمها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب 2017-2021، التي تضمّنت بنوداً، منها: لا لعودة اللاجئين بل توطينهم في بلدان اللجوء، ولا انسحاب من القدس فهي عاصمة أبدية للكيان الصهيوني – وفق الصفقة- ولا قبول بحل الدولتين المتكافأتين، ولا تعاطي مع مبادرة السلام العربية (بيروت 2002)، بل تطرح التطبيع بديلاً عن السلام.[3]

وهكذا جاء اتفاق أوسلو 1993، الذي هو من الثمرات المرّة لمؤتمر مدريد 1991، ليكبّل السلطة الفلسطينية – التي تأسست بموجب مفرداته ومخرجاته – وليقيّد أيضاً الشعب الفلسطيني بمجموعة من الاتفاقيات التي جعلت الاحتلال احتلالاً غير مكلف وذلك على صُعد عدّة، من ناحية عدم سماح السلطة الفلسطينية الناشئة بالمقاومة الشعبية الفلسطينية

(1) ينظر: المحامي علي أبو حبلة، (30 عاماً على مؤتمر مدريد هل ما زال السلام ممكناً؟)، الدستور، عمان، الأربعاء 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ص13.

(2) المصدر نفسه، ص3.

(3) ينظر: أمين المشاقبة وآخرون، « صفقة القرن» المضمون، الخيارات التحديات والآفاق، دراسات مركزة 9، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، 2021).

ضد المحتل الصهيوني، تطبيقاً لما جاء في الاتفاق، وبأن تحل الأجهزة الأمنية الفلسطينية مكان قوات الاحتلال الصهيوني في منع أي نوع من أنواع المقاومة ضد المستوطنات، وقد أسهم اسهاماً كبيراً في خفض تكلفة الاحتلال في الضفة الغربية. ومن ناحية ثانية نجد ان الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني ونقل المسؤوليات الخدماتية والمدنية للسلطة الفلسطينية دون القضايا السياسية، جعل الاحتلال احتلالاً غير متعب ومتفرغ فقط لممارسة سياساته العدوانية، حتى ان الضغط الحاصل من الاحتلال على الشعب الفلسطيني جعل السلطة مُجبرة على الانشغال بإيجاد الحلول، أو انها – في حال عجزها- تقع تحت سخط وغضب الشارع الفلسطيني[1].

(ومع تأسيس السلطة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية بعد عام 1994، جرت محاولة استبدال الشرعية الكفاحية بشرعية ديمقراطية (شرعية اختيار الحكام والممثلين السياسيين عبر صناديق الاقتراع). لكن هذه الانتخابات تمت وفق مرجعية اتفاق أوسلو. لا وفق النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا ميثاقها. هذه الانتخابات جرت عام 1996 وسط مقاطعة تيار الإسلام السياسي (حماس والجهاد الإسلامي)، وجزء من اليسار (الجبهتان الشعبية والديمقراطية). وفازت حركة فتح بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، وبالتالي مع بقاء المعارضة خارج المجلس التشريعي وتيار الإسلام السياسي خارج منظمة التحرير، وبقيت هذه الشرعية الديمقراطية موضع شك.

فتآكل الشرعية الكفاحية يعود إلى سببين: الأول. وفاة الشخصية التاريخية الأبرز في الحركة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات. والثاني يعود إلى حالة التهميش التي تعرضت لها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي جسدت الشرعية النضالية)[2].

أمّا الانتخابات البرلمانية الثانية التي أجريت عام 2006، فهي بنظر بعض المراقبين كانت انتخابات حرة (ونزيهة وتعددية، وقادت إلى نتائج لم ترض الاحتلال الصهيوني ولا الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، الأمر الذي أدى إلى شطر السلطة إلى سلطتين متعاديتين: الأولى بقيادة حركة حماس، والثانية تهيمن عليها حركة فتح، وكانت كلّ منهما تعتبر نفسها شرعية والأخرى غير شرعية، إلاّ أن كلتا السلطتين غير شرعية وفق القانون

(1) رائد نعيرات، (انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل قراءة في الأسباب والمستقبل)، دراسات شرق أوسطية، عمان، السنة 24، العدد 91، ربيع 2020، ص126.

(2) جميل هلال، إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، عرض عواد الجعفري. المستقبل العربي، العدد 435، مايو /أيار 2015، كتب وقراءات، ص199.

الأساسي الذي أقره المجلس التشريعي كناظم للحياة السياسية الفلسطينية، ونضيف إلى فقدان الشرعية النضالية والشرعية الانتخابية، فقدان النخب السياسية للصدقية عند قطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع والشتات.

ويرتبط الافتقار إلى الشرعية بتغييب المؤسسات الوطنية التمثيلية، ويمكن تاريخ أفول شرعية النخب السياسية (أي شرعيتها في ان تمارس التمثيل الوطني) مع تغييب منظمة التحرير. وهو التغييب الذي قاد إلى تعزيز دور مؤسسات السلطة الفلسطينية، لكن افتقاد هذه المؤسسات للشرعية بسبب الانقسام الذي جرى بعد الانتخابات التشريعية الثانية في 2007 افقدها الدور الذي أريد لها ممن تواطأوا على تغييب منظمة التحرير[1(*)].

لقد وصل مأزق النخبة السياسية الفلسطينية في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 إلى ذروته، حيث اعتقدت منظمة قيادة السلطة /المنظمة ان السلطة الفلسطينية (الحكم الذاتي) ستؤول إلى الدولة بعد التفاوض مع الكيان الصهيوني فور بت قضايا المرحلة النهائية (القدس، واللاجئون، والمستعمرات، والحدود، والمياه)، لكن لم يكن عليها الانتظار طويلاً لتدرك ان الكيان ليس في وارد الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة.

واتضح ذلك بشكل جلي في قمة كامب ديفد في تموز /يوليو عام 2000 وسيتضح مرة أخرى في عام 2011 بعد رفض الكيان وقف الاستيطان كي يُستأنف التفاوض)[2].

ثانياً: تراجعات اقتصادية

إلى جانب حالة الانقسام بين الضفة الغربية (فتح) وقطاع غزة (حماس)،- التي كان أحد أسبابها اتفاق أوسلو، وهذا ما سنتحدث عنه لاحقاً- (يشهد الوضع الفلسطيني أزمة مركبة على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتسبب هذه الحالة بضعف الحضور الفلسطيني في مجريات الأحداث الدائرة في المنطقة ويقلل من حضور القضية الفلسطينية في دائرة الاهتمام الإقليمي والدولي كما ان ثمة خلافات داخلية مستفحلة بين أجنحة الحركة... إلى جانب تعثر المسار السياسي الذي تبنته الحركة طيلة ثلاثة عقود،

---

(1) (*) مع العلم ان منظمة التحرير الفلسطينية، التي تُعدّ الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، اعترفت بالوثيقة التي وقّع عليها قائدها التاريخي ياسر عرفات، بحق (إسرائيل في العيش بسلام وأمن). ينظر: يهودا ابن مئير وافان الترمان، (تهديد نزع الشرعية – جذورها ـ الكشف عنها ومكافحتها)، في: عنات كورتس، شلومو بروم، التقدير الإسرائيلي الاستراتيجي 2011، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني (عمان: باحث للدراسات 2011، ص107.

(2) جميل هلال، إضاءة.. ص199.

وهو المسار الذي مكّن حركة فتح من تكريس شرعية قيادتها للسلطة الوطنية، ولكنها تعاني من أزمة اقتصادية خانقة في الوقت الراهن ناجمة عن تحكم الكيان الصهيوني بالأموال المحوّلة إليه من العائدات الضريبية، وتراجع الدعم الخارجي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتغلغل الفساد في مؤسساته)[1].

ونتيجة لهذه الوقائع، أصبحت المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية واضحة وتعبّر عن الأحوال الاقتصادية للمواطن الفلسطيني، حيث بلغت نسبة البطالة حوالي (31%) في المدن الفلسطينية، وارتفعت نسبة الفقر والفقر المدقع بشكل حاد[2].

وتتقاطع هذه البيانات مع آخر منشورات على (موقع المؤشرات الاقتصادية العالمي الشهير لعام 2019، حيث اظهر ان فلسطين بلغت اعلى نسبة بطالة على مستوى قارة آسيا ومستوى دول الوطن العربي على الإطلاق)[3].

فضلاً عن ذلك (فإن أحد أوجه السياسة الاقتصادية الصهيونية المتبعة هي ربط الاقتصاد الفلسطيني ليكون معتمداً كلياً على الاقتصاد الصهيوني، وتشجيع الأيدي العاملة الفلسطينية على العمل في فلسطين المحتلة عام 1948، حيث ارتفع العدد من صفر عام 1967 إلى 22 ألف عامل عام 1970، إلى ان بلغ حوالي 119 الف عامل 1987، ليصل حالياً إلى حوالي 130 ألف عامل ممن يحملون التصاريح بصفة رسمية)[4].

اذا كان الأمر هكذا مع (فتح) وتداعيات أدارتها على الوضع السياسي والاقتصادي

---

(1) أمين المشاقبة وآخرون، ص16.

(2) ينظر: نصر عبدالكريم وعبدالله مرّار، (التحولات الاقتصادية في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين 2009-2019)، في: جوني منصور وآخرون، التحولات... ص125. نقلاً عن: علا عوض (رئيس الإحصاء الفلسطيني) تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2018 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/4/30 شوهد في 2020/4/14. في https//:bit.ly2/y9Sg9q.

(3) منصور وآخرون، ص125، نقلاً عن:

"Israel Inflation Rate," Trading Economics, accessed on 14/4/2020, at.

httap://bit.ly/2xvgfX5.

(4) منصور وآخرون، نقلاً عن: تبعية الاقتصاد الفلسطيني وسياسة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية وآثارها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، كانون الأول/ديسمبر 2000، شوهد في 2020/4/14، في https://:bit.ly/2vsgwBT

الفلسطيني، فإن الأمر مع حركة (حماس)، يسجل هو الآخر تراجعاً وانكماشاً، فالحركة (تعاني من تزايد الأعباء المترتبة عليها في قطاع غزة، خاصة مع تعطل مسار المصالحة وعدم قيام السلطة بمهماتها في القطاع، وفرض عقوبات مالية عليه، إلى جانب تكرار إغلاق المعابر، وتدمير الأنفاق، وتقليص حجم الداعمين، وتوزع قيادة الحركة بين داخل الأراضي الفلسطينية والخارج، والضغط على قيادات الحركة وملاحقتهم في الضفة الغربية، وارتباط التحركات الخارجية لقيادة الحركة في قطاع غزة بالموافقة المصرية، وتراجع الزخم الجماهيري للحركة في البلاد العربية نتيجة انشغال القوى العربية الفاعلة والداعمة لها في القضايا الداخلية لبلادهم)[1].

ثالثاً: انقسامات سياسية /فكرية

ما سبق يظهر أنَّ اتفاق أوسلو وترتيباته اظهر انه لم يحقق السلام المزعوم بين الصهاينة والفلسطينيين فقط، على الرغم من مرور ثلاثة عقود على إبرامه، بل أدى أيضاً إلى انقسام خطير في الساحة السياسية الفلسطينية، وهذا يعني كما يقول مضر بدران – رئيس الوزراء الأردني الأسبق- ((إنَّ توقيع الفلسطينيين على السلام منفردين لاحقاً في اتفاق أوسلو كان خطأً كبيراً))[2].

وتجلى الخطأ الأكبر هنا، في ظهور الانقسام بين القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة؛ وهو الانقسام الذي عرقل المسار الفلسطيني نحو التحرر والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وهنا يقول محمد بركة – رئيس لجنة المتابعة للجماهير العربية، وعضو الكنيست الصهيوني السابق [وهو فلسطيني] في كلمه له أمام ندوة أقامها مركز دراسات الشرق الأوسط /الأردن – محذراً من خطورة الانقسام ((تبدو الصورة قاتمة، لكن هناك آفاق كبيرة لنضال فلسطيني مثمر يبقى شرطه الأول إنهاء الانقسام، طالما الانقسام مستمر نحن كفلسطينيين نقدم خدمة لم تحلم فيها الحركة الصهيونية، وإذا كنا نتحدث عن نكبة 48، فالانقسام هو النكبة الثانية في مواجهة انفسنا وإخفاقنا وعصّبيتنا وعدم قدرتنا على ترجيح

(1) المشاقبة وآخرون، ص17.

(2) مهند مبيضين، (مذكرات مضر بدران: الطريق من دمشق إلى مؤتمر مدريد) مجلة أسطور، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 13 كانون الثاني /يناير 2021، ص164.

الأهم على المهم))[1].

فالانقسام والخلافات البينية (بين مختلف الفصائل الفلسطينية، لاسيما بين «حماس» و» فتح» تشكل عقبة رئيسة أمام فتح أفق سياسي لتسوية الصراع الفلسطيني /الصهيوني. ويستغل الكيان هذا الانقسام بقوله انه يتعذر عليه إيجاد طرف فلسطيني يمكن ان تتفاوض معه حول أي تسوية سياسية)[2].

وهذا ما ذهب إليه، أحد باحثين الكيان الصهيوني، من أن (حالة الجمود السياسية المتواصلة أظهرت أنَّ الانقسام هو عقبة أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية)[3]. لأن الخلاف والانقسام الفلسطيني، يستنزف الفلسطينيين ويشتت طاقاتهم، ويضعف مصداقيتهم على حكم انفسهم أمام العالم، ويظهر قطاع غزة، كأنه منطقة مستقلة، وان المشكلة هي عند الفلسطينيين وليس بين الكيان الصهيوني وبينهم[4].

للأسف، هناك ثقافة تشكلت بين الجانبين [فتح وحماس]، كما ذهب إلى ذلك طاهر المصري – رئيس الوزراء الأردني الأسبق تعيق التوّصل إلى توافق، وهذا يعني كما يقول «الطرفان خاسران، والطرفان خسرا القضية بخسارتهما»[5].

رابعاً: الانقسام وتداعياته:

يرى بعض المراقبين ان الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني الذي تبلور بشكل واضح عام 2007 (عقب سيطرة حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة أدى إلى توليد سلطتين متنازعتين على السلطة والشرعية، وهو الحدث الذي أسهم في تحرر القيادتين من موجبات العمل الوطني، فقد أعلت كل من السلطتين المصالح الفئوية الخاصة على حساب المصالح

---

(1) يُنظر: كلمة الافتتاح الأولى.. ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 77 ؛ محمد بركة /رئيس لجنة المتابعة للجماهير العربية وعضو الكنيست السابق – فلسطين ؛ في: جوني منصور وآخرون، التحولات... ص165

(2) مصطفى عبدالعزيز مرسي، (مدى قدرة المقاومة غير المتكافئة على فتح افق سياسي للتسوية)، شؤون عربية، العدد 187 خريف 2021، ص26.

(3) عنات كورتس، (الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية من دون حوار)، في: عنات كورتس، شلومو بروم، ص69.

(4) ماجد كيالي، (نقاش في تداعيات الحرب على غزَّة، المواجهات والمصالحة الوطنية وعملية التسوية) شؤون عربية، العدد 187 خريف 2021، ص14.

(5) ينظر: المقابلة مع دولة الأستاذ طاهر المصري، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة 24، العدد 91 ربيع 2020، ص57.

الوطنية، وغيّب الانقسام الفلسطيني الحد الأدنى من رؤية فلسطينية واحدة للأمور.

ففتح التي تهيمن على الضفة الغربية سارت في برنامج المفاوضات، لكنه لم ينه الاحتلال ولم يوقف القتل والاستيطان، وباتت على قناعة ان استئناف المفاوضات وفق المرجعيات السابقة لن يغير من حقيقة ان قيام الدولة الفلسطينية بات مستحيلاً، كما اتضح ان الذهاب إلى المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة لم يعد يجدي نفعاً.

وفي المقابل، اتخذت حركة حماس من المقاومة المسلحة خياراً استراتيجياً لها، وتمثل بإطلاق الصواريخ على الكيان الصيوني واسر جنودهم، لكن حماس وسلطتها في غزة أخذتا في الأعوام الأخيرة بسياسة « التهدئة « بعد أن تبيّن لهما ان للمقاومة المسلحة بالشكل الذي تعتمده تكلفة بشرية ومادية باهضة جداً[1].

وهنا يمكن تأشير ثلاث مسائل عصفت ولم تزل تعصف بالحركة الوطنية الفلسطينية: فهنالك الانقسام السياسي الذي عززته الجغرافيا على نحو يفوق ما فعلته الأيديولوجيا غزة والضفة الغربية. وهنالك غياب برنامج وطني مشترك ولست أقول «مشترك» ابتغاءً نفي التعدّد، بل للتأكيد أن مرحلة التحرّر الوطني تنطوي على برنامج مشترك يُبنى على التعدّد. وغياب البرنامج الوطني المشترك يعني غياب استراتيجية نضال مشتركة في حدّها الأدنى، والاهم من ذلك غياب رؤية وطنية جامعة مشتركة بالضرورة. وأخيراً هنالك حالة العطب التي تعصف، منذ أكثر من عقدين، بالمؤسسة الوطنية التي احتضنت الحركة الوطنية الفلسطينية وقادت نضالها، وهي منظمة التحرير الفلسطينية.

أمّا في الواقع الفلسطيني داخل « الخط الأخضر»، فحالة الانقسام والتمزق في العمل الجماعي وصلت إلى ذروتها في السنوات الأخيرة، وستسهم الأحداث في العالم العربي في تعزيز هذا التمزق والتشرذم، وهذه الذروة مرشحة ان تتفاقم في الفترة القادمة، لكن الاختلاف السياسي لا ينبغي له أن يعيق العمل الجماعي، فإذا قام بذلك فإنه يتحول إلى فعل شرذمة. وهناك غياب لبرنامج وطني سياسي جماعي واضح للجماهير الفلسطينية لا ينفي التعدد، وغياب هذا البرنامج ليس نابعاً من رؤى مختلفة لأدوات العمل السياسي فحسب، وإنما للاختلاف الجوهري حول مستقبل المجموعة الفلسطينية والرؤى المتباينة للواقع الذي تعيش فيه (العلاقة مع الدولة؛ المواطنة؛ حضور وغياب الدولة؛ الهوية). وأخيراً ثمة حالة العطب التي تعصف بالمؤسسة الوطنية المنوط بها إدارة الحوار السياسي

(1) جميل هلال، ص200.

حول هذه الرؤى والأدوات، وتعديل حالة التمزق بإبقائه في إطار الخلاف المشروع[1].

علي أية حال، فإن الطرفين (فتح وحماس) في كل ما تقدم يتحركان من واقع كونهما سلطة كل (في إقليمه، والمشكلة أن أيّاً منهما لا يتأثر بالضغوط الشعبية، إذ اشتغل كل منهما على إضعاف المجتمع المدني، وتهميش أي حراك شعبي، هذا أولاً.

ثانياً: إن أياً منهما لا يعتمد في موارده على شعبه أساساً، بل على الداعمين الخارجيين وعلى الجباية الضريبية.

ثالثاً: تاريخياً لم تأتِ الشرعية من صناديق الاقتراع (تلك الشرعية انتهت من 10 أعوام).

رابعاً: ثمة كتلة حوالي ربع مليون كموظفين وكمتفرغين يعيشون على الدخل المتأتي من السلطتين.

خامساً: الشعب الفلسطيني لا يعيش في إقليم واحد، فهو مجزأ ومشتت.

سادساً: ما تقدم يفسر ان تلك القيادة تحسب حساباً للقوى الخارجية في شرعيتها أكثر مما تحسب حساباً لشعبها للأسف.

هكذا، ليس فقط ان الوضع الفلسطيني حافظ على حال الانقسام والاختلاف، وانما هو تراجع إلى الخلف كثيراً[2].

فالسلطة الفلسطينية بتخليها عن الكفاح المسلح ولجوئها إلى النضال السلمي لم تتمكن من تحقيق أي مكسب في تعاطيها مع الكيان الصهيوني سوى ما يُمكن أن يُسيّر الشأن اليومي بصعوبة ووسط إجراءات وسياسات صهيونية معقدّة ومركبة ومتعبة للفلسطينيين، فضلاً عن ذلك، فإن تخلي السلطة عن الكفاح المسلح ومقاومة الاحتلال الصهيوني عملياً كانت خطوة نحو إظهار ان الاستيطان أمر اعتيادي ويمكن التعايش معه، وبالتالي فقد الكفاح الفلسطيني من قدراته في مقارعة الاحتلال، وهذا في حد ذاته أسهم أسهاماً كبيراً في رفض الكيان الصهيوني لحل الدولتين على ارض الواقع، ورفضه لحل دولة واحدة ثنائية القومية[3].

---

(1) مهند مصطفى (تحولات السياسة الفلسطينية داخل الخط الأخضر: بين توجهات الاسّرلة والاندماج وسياسات الأمل)، ورقة قدمت إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، الموسومة: نحو استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي 20-21 /2021/11، ص8.

(2) كيالي، ص13.

(3) جوني منصور، (التحولات الأمنية في إسرائيل وتأثيرها في سياستها تجاه العرب والفلسطينيين 2009 -2019... (1)،)؛ في: جوني منصور وآخرون، التحولات... ص86.

وهنا يعلق احد المراقبين للتحولات الفلسطينية السياسية المعاصرة، قائلاً»إن انكشاف نخبة السلطة/المنظمة يعود إلى عدّة أسباب منها ان الكيان يتعامل مع السلطة الفلسطينية على اعتبار أنها تدير محمية تابعة لها، وبالتالي تتعامل معها انطلاقاً من مدى فعاليتها في صيانة امن الكيان الصهيوني، ولضمان ذلك تعتمد على إبقاء السلطة في حالة من التبعية بما لا يؤثر سلباً في قدرتها في حفظ امن الكيان الصهيوني من « الإرهاب الفلسطيني» لا من إرهاب المستوطنين والجيش الصهيوني.

لذا يحرص الكيان على إبقاء السلطة في حالة تبعية بنيوية عبر العديد من التدابير: التجزئة الجغرافية عزل الضفة عن القدس، وتجزئة مناطق الضفة الغربية إلى معاز، والاحتفاظ بآليات السيطرة على اقتصاد الضفة وغزة، عبر التحكم في الحركة والمعابر والسيطرة على الأجواء والمعابر، ومن التحكم الأمني المتمثل بالحواجز وبناء جدار الفصل العنصري، والتنسيق الأمني مع أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وثمة أهمية للتنسيق الأمني بين أجهزة السلطة الأمنية والاحتلال الصهيوني، فمجرد وقف السلطة للتنسيق الأمني يُفقد الكيان الصهيوني احدى اهم المميزات الاستراتيجية من وجود السلطة.

أنّ الخلاص من قبضة الكيان الأمنية والاقتصادية لن يجري عبر اعتماد استراتيجية قوامها بناء مؤسسات دولة مستقلة، وكأن البَّرهنة على جدارة بناء مؤسسات ذات كفاءة عالية بشهادة البنك الدولي كافٍ لإزالة الاحتلال الاستيطاني، أو أنها تشكل بديلاً من استراتيجية التحرر الوطني، فهذه السذاجة لم تغير في موقف الولايات المتحدة وموقف معظم الدول الأوربية الرافضة لطلب العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة. لكن البعد الأخطر في هذه السياسة هو إبعاد الأنظار عن أولوية الحاجة إلى إعادة بناء المؤسسات الوطنية الجامعة)[1].

وهكذا تحولت الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرر وطني إلى حركة تركز جهودها على إقامة دولة على جزء من ارض فلسطين التاريخية، وتسعى إلى بناء مؤسسات ذات سمات دولانية [غير مكتملة وناقصة السيادة]، بل حتى المنظمة – كما يرى البعض- انتقلت من هدف التحرير إلى هدف بناء الدولة[2]- وهي دولة لم تزل في العالم الافتراضي البعيد عن الواقع. بدلالة ان نتنياهو – رئيس وزراء الكيان 2009-2021 – ظل طوال حقبة

(1) جميل هلال، ص200.

(2) بتصرف عن: جميل هلال، ص198.

حكمه يرفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، لكنه كان في الوقت نفسه يطالب الفلسطينيين بالاعتراف بـ (إسرائيل) دولة يهودية[1].

خامساً: تراجعات مبدئية

سجل التراجع السياسي الفلسطيني حداً لا يمكن وصفه، ذلك ان المراقبين رصدوا ثمة حالة من الشراكة أصبحت بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الصهيوني، وهذه الشراكة لا تأتي في إطار الحل السياسي، حتى وصلت إلى حصول السلطة على قروض من دولة الاحتلال[2].

وضمن هذا التراجع كشفت صحيفة (يديعوت احرنوت) الصهيونية، أن السلطة الفلسطينية توجهت إلى سلطات الاحتلال الصهيوني للحصول على (اذن استثنائي) لشراء معدات لتفريق التظاهرات[3]. بل ان السلطة بدأت بقمع بعض الأصوات المعارضة، من ذلك ما تعرّض له الناشط الفلسطيني المعارض للسلطة الفلسطينية، نزار بنات، إذ توفي بعد ساعات من اعتقاله على أيدي عناصر من الأجهزة الأمنية، وفق ما اعلن عنه محافظ مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة[4].

وأظهرت الفحوصات الطبية، ان سبب الوفاة غير طبيعية، وان الفقيد تعرض لضرب مبرح في جميع أنحاء جسده[5]. إثر ذلك أعربت جهات دولية ومؤسسات حقوقية عدة عن صدمتها بما وصل إليه واقع الحريات في فلسطين، مطالبة بتشكيل لجنة تحقيق فورية ومحاسبة المتورطين فوراً[6].

لذا يلاحظ انحسار المقاومة الفلسطينية المسلحة لأسباب تم الإشارة إلى بعضها، منها ما يتعلق بالواقع السياسي للنظام الفلسطيني والانقسام الداخلي بين فتح وحماس،

---

(1) المستقبل العربي، العدد 435، آيار /مايو 2015، ص211، 212.

(2) رائد نعيرات (تموضع حركة حماس في المشهد السياسي الفلسطيني بعد المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية أيار مايو 2021)، دراسات شرق أوسطية السنة 25، العدد 97، خريف 2021، ص73. نقلاً عن: عوض الرجوب، إسرائيل تعزز السلطة الفلسطينية.. ما الثمن ؟ الجزيرة نت، 2021/9/1، الرابط https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/9/1.

(3) سياسات عربية، الدوحة، العدد 51 – المجلد 9 – تموز /يوليو 2021، ص169.

(4) سياسات عربية، العدد 51، ص168.

(5) سياسات عربية، العدد 51، ص168.

(6) سياسات – عربية، العدد 51، ص168.

والتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال، ومنها متعلق بالسلام والربط الاقتصادي للفلسطينيين في الضفة الغربية، ومحاصرة غزة، وغيرها، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من النضال الفلسطيني، مثل المقاومة الشعبية دون استخدام السلاح، وانطلاق انتفاضات محدودة مثل انتفاضة القدس، واللجوء إلى مسيرات العودة الشعبية على حدود قطاع غزة[1]، والاعتصام بالمسجد الأقصى، لاسيما في المناسبات الدينية.

ويرى بعض المراقبين ان هناك تراجعاً في الروح المعنوية لدى بعض الفلسطينيين، إذ لوحظ عدم استعداد كثير من المواطنين، كما يتوقع كثيرون (بأن يبدأوا انتفاضة ثالثة، لما عانوه كثيراً من ويلات الانتفاضة الثانية (2000) والتي لم تؤت ثمارها في ظل استمرار وجود السلطة، وعدم استعداد كثير من المشاركين في الانتفاضة الثانية تكرار التجربة لاسيما من الذين وقعوا في الأسر أو أصيبوا أو استشهد أحد أقربائهم الذين اعتبروا ان تضحياتهم ذهبت سدى ومن دون تحقيق أي نتيجة في المقابل)[2].

كما ان ضعف القيادة الفلسطينية وانقسامها اسهما في تعزيز (الفكرة التي تستبعد اندلاع انتفاضة ثالثة، فقد كانت اللحُمة الفلسطينية اقوى في الانتفاضتين السابقتين، والمرجعية موحدة نوعاً ما، وإن كانت اقوى في الانتفاضة الأولى من الثانية، إلاّ أنها [ضعيفة] في الثالثة، ولم تعد المطالب واضحة للعيان كما كانت أيام الانتفاضتين الأولى والثانية، ولم يعد الهدف واضحاً منها) [3].

سادساً: استخلاصات نهائية

نخلص من جميع ما تقدم، انه لم يعد مشروع أو فكرة إقامة دولتين وارداً على ارض الواقع إلاّ بانسحاب الكيان والتخلي عن المستوطنات في الضفة الغربية، وهذا ما لن يقبل به الكيان الصهيوني، مدعومة من رأي عام محلي مؤيد بنسبة عالية، ومن الإدارة الأمريكية ما توضحه المسيرة التي تبنَّتها الحكومة الصهيونية منذ عقد من الزمن هو دويلة فلسطينية أو حتى أقل من ذلك مؤلفة من محافظات وبلديات كبيرة منتشرة في الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها، تقطعها أفقياً تجمعات استيطانية تحول دون تواصل المحافظات جغرافياً، وبالتالي لن تكون هناك أي فرصة لبناء دولة على ارض جغرافية متحدة فيما بينها، ولربط

(1) بركات، ص51.

(2) نادية أبو زاهر، (متغيرات النظام السياسي الفلسطيني)، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 146، خريف 2013، ص156، 157.

(3) المصدر نفسه، ص157.

المحافظات ومدنها ببعضها وفرّ الكيان الصهيوني حركة ربط ونقل بينه في شوارع وطرقات خاصة به، في حين ان المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية تتمتع بطرقات منفصلة، ولا يسير عليها الفلسطيني إلاّ بتصريح، وغالباً ما ترفضه الإدارة العسكرية[1].

مع ذلك، فإن المرء ينبغي ان لا يستسلم لليأس والقنوط، لأن المتغيرات قد تتحول في يوم ما لصالح العرب والفلسطينيين، وهذا هو حال السياسة دوماً، لكن الأمر يحتاج إلى إرادة وعمل دؤوب وصبر استراتيجي وليس إلى أحلام أو أماني، لا تغني من عطش أو جوع.

(1) جوني منصور، في جوني منصور وآخرون، التحولات... ص88.

الفصل الثاني

التحولات العربية

الفصل الثاني
التحولات العربية

كانت التحولات الفلسطينية – الصهيونية، قد سجلت في السنوات الثلاثين المنصرمة تراجعاً كبيراً لصالح الكيان الصهيوني. إذ لم يجنِ الفلسطينيون شيئاً يستحق الذكر من اتفاق أوسلو ! فلا دولة فلسطينية تحققت، ولا عودة مرتقبة للاجئين، والقدس بشقيها الغربي والشرقي أصبحت عاصمة الكيان الصهيوني الأبدية والموحدة باعتراف أمريكي رسمي ومُعلن، والاحتلال لم يَعدّ مكلفاً للكيان الصهيوني، لأن السلطة الفلسطينية أصبحت هي المعنية المباشرة بضبط الأمن في المناطق الفلسطينية التي تحت إدارتها المحلية.

وترافق كل ذلك مع انقسام فلسطيني – فلسطيني خطير، وهو انقسام مُركب (سياسي / جغرافي) تمثل بتمركز حركة فتح في الضفة، وتموضع حركة حماس في غزّة.

مع ذلك فإن هذا التراجع الفلسطيني، هو أدنى بكثير من التراجع العربي ! بل أن هذا التراجع ما كان ليحصل لولا التراجع العربي في مناحي كثيرة من مناحي الصراع العربي-الصهيوني، الذي تحول بفعل هذا التراجع العربي إلى صراع فلسطيني – صهيوني محدود.

ويتجلى التحول العربي السلبي، بل التراجع، في أكثر من منعطف، ويظهر في أكثر من صورة، نذكر منها:

أولاً: مبادرة السلام العربية 2002

بادئ ذي بدء نقول إنَّ الصراع العربي الصهيوني من الصراعات الطويلة والمعقدة التي اتبعت فيها الأطراف المعنية مواقف عكستها استراتيجيات متعددة لإدارة هذا الصراع سواء في سياق الانخراط في الجهود السلمية أو الحروب والمواجهات التي اندلعت منذ عام 1948. وفي السياق الجمعي العربي الرسمي الممثل في الجامعة العربية كانت قرارات القمم العربية والأمم المتحدة هي التي تحكم الموقف الرسمي. لكن على المستوى الفردي كان وما زال هنالك تفاوت في الاستراتيجيات والمواقف في التعاطي مع الكيان خاصة في الطرائق والوسائل. فشهدنا عبر تاريخ الصراع اتفاقات وتفاهمات منفردة منذ سبعينيات القرن الماضي تطورت لعملية سلمية كبرى في تسعينيات القرن الماضي حيث اصبح السلام خياراً استراتيجياً للموقف العربي الرسمي وفي الوقت نفسه شهدنا اطرافاً استمرت في المقاومة كنهج وبسياق استراتيجيات مختلفة. منذ عام 2002 حكمت مبادرة السلام العربي الموقف الرسمي والتي صاحبتها كثير من التطورات الجيوسياسية في المنطقة والعالم مما أدى إلى تبدل الأولويات العربية وبدورها أثرت سلباً على القضية

الفلسطينية. واخذين بعين الاعتبار حالة الانقسام والضعف وتبدل الأولويات في الحالة العربية وموجة التطبيع والعلاقات مع الكيان الصهيوني والمصحوبة أيضاً بنزعة تغيرية تعصف بالعالم وتبدل أيضاً أولوياته[1].

وعدّ كثير من الفاعلين العرب والمراقبين المؤيدين للمبادرة، لاسيما المؤسسات الرسمية مبادرة السلام العربية التي تم التوقيع عليها في قمة بيروت العربية عام 2002 خطوة مهمة وجريئة لحل الصراع العربي – الصهيوني، وذلك لأنها جاءت بعد أكثر من 30 عاماً من الموقف الذي اتخذه العرب في الخرطوم [1967] فيما اشتهر بقمة اللاءات الثلاث (لا صلح، لا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل)، ولتشكّل المبادرة أول موقف عربي موّحد يقبل بمبدأ الاعتراف بدولة الكيان في إطار مبادلة الأرض بالسلام وفق الاتفاقيات الدولية المبنية على قرار التقسيم الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام 1947 وعليه قامت دولة الكيان. ويؤكد العرب في المبادرة استعدادهم للتطبيع مع الكيان الصهيوني مقابل الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران /يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والانسحاب من الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان، ومعالجة مشكلات اللاجئين وغيرها، كما جاء في تفاصيل المبادرة. وتتكون المبادرة من 7 بنود انطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للصراع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف، ويطالب الكيان الصهيوني بإعادة النظر في سياسته وأن يلجأ للسلم مُعلّن أن السلام العادل هو خياره الاستراتيجي أيضاً[2]، وفقاً لما جاء في المبادرة.

ومن الجيدر بالذكر ان الرؤساء العرب جاءوا للمشاركة في القمة، في إطار وضع عربي صعب ومعقد، فالكويت ما زالت تعاني من آثار الحرب مع العراق، والعراق تحت الحصار الخانق الذي فرض عليه من قبل مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع بضغط أمريكي مباشر، والانقسام العربي سمة الموقف، والتراجع الذي حدث للقضية الفلسطينية ولمفهوم

(1) حسن المومني، (الرؤية والتوقعات المحتملة في اتجاهات الصراع وأدواته عربياً ودولياً، خلال الفترة القادمة 2021 -2030 على المستوى العربي الرسمي)، ورقة قدمت إلى الندوة السنوية 2021 ؛ مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن 20-2021/11/21.

(2) مصطفى عثمان الأمين، (التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية 2002 -2021 وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية)، دراسات شرق أوسطية، عمان، السنة 25، العدد 97، خريف 2021، ص26، وقارن مع: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51 (صيف 2002)، ص187.

الأمن القومي العربي يتزايد، وتداعيات أحداث أيلول/سبتمبر الأمريكية 2011 حاضرة على العالم العربي. مع ذلك تغيّب بعض الرؤساء العرب عن الحضور (الملك السعودي، الرئيس العراقي، الرئيس الليبي، ملك البحرين، الرئيس السوداني)، كما ان الكيان الصهيوني منع الرئيس الفلسطيني (الراحل) ياسر عرفات الخروج من رام الله للمشاركة في القمة على الرغم من اتفاقية أوسلو التي كانت ولم تزل تحكم العلاقة بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية، مع ذلك خرجت المبادرة التي حظيت في حينها بموافقة القمة العربية والتفَّ حولها الزعماء العرب. بيد أن الزعماء العرب فشلوا في تسويقها إلى المجتمع الدولي وتنفيذها على ارض الواقع – على الرغم من حجم التنازلات التي تضمنتها المبادرة – لتعنّت الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، وظلت على سطح الطاولة تمثل الموقف العربي الرسمي، بينما المياه باتت تجري بين الكيان الصهيوني وبعض الأنظمة العربية سراً وعلناً[1].

من الجدير بالذكر ان هذه المبادرة اطلقها الملك السعودي الراحل (عبد الله بن عبد العزيز)، وتبنّتها الدول العربية عام 2002 في قمة بيروت العربية – كما تمت الإشارة – واستندت إلى القرارات الدولية ذات الصلة، وتضمنت حل القضية الفلسطينية على أساس الدولتين، ورفعت لأجل ذلك شعار (الأرض مقابل السلام)، واستعداد العرب للتفاوض وفق هذا المفهوم، لكن الكيان الصهيوني لم يتجاوب معها، فظلت حبراً على ورق، واستمر الكيان في العمل على التهويد والاسّرلة لمحو مظاهر الهوية العربية والإسلامية في فلسطين[2].

وهكذا شكلت مبادرة السلام العربية أول موقف عربي (تراجعي) موحد تجاه الصراع العربي – الصهيوني منذ مؤتمر القمة العربية في الخرطوم 1967، حيث قبلت المبادرة بالتفاوض والصلح والاعتراف بالكيان الصهيوني وفق شروط محددة قائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد سبق المبادرة مبادرات فردية لدول الطوق ومنظمة التحرير الفلسطينية أفضت إلى التوقيع على اتفاقيات سلام مع الكيان. ولكن المبادرات الفردية مع الكيان الصهيوني لم تعالج جذور الصراع وأسبابه، ولم تقدّم حلاً للقضية الفلسطينية، بل استخدم الكيان الصهيوني هذه المعاهدات باعتبارها مؤشراً على القبول العربي بها،

(1) بتصرف عن الأمين، ص26-27.

(2) ينظر في ذلك: المشاقبة وآخرون، ص50 ؛ الأمين، ص20، نقلاً عن: رسمية محمد الهادي، انهيار الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على المنطقة العربية (القاهرة: دار الحكمة للنشر والطباعة والتوزيع، 2014).

ومضت قدماً في تنفيذ خططها التوسعية واستمرار احتلالها للأراضي المحتلة، فوجد العرب انفسهم مضطرين، على ضوء التحولات الإقليمية والدولية والتراجع الذي اصبح سمة الموقف العربي بعد هذه المبادرات الفردية، خاصة خروج مصر كقوة أساسية كانت تقود الصراع ضد الاحتلال بتوقيعها على معاهدة كامب ديفد، اضطروا للقبول بمبدأ التسويات السلمية التي نفذتها مصر والفلسطينيين والأردن وأصبحت ملزمة لهم، فاجتمعوا في بيروت عام 2002 واتخذوا موقفاً جماعياً تجاه الصراع تمّثل في مبادرتهم للسلام، والتي أوقفت مبادرات السلام الفردية إلاّ بعد الإيفاء بشروط مبادرة السلام العربية[1].

وعلى الرغم من مضي عقدين من الزمان، فإن الكيان الصهيوني وكذلك الولايات المتحدة لم تتجاوب مع مبادرة السلام العربية – على الرغم ما فيها من تنازلات عربية – الأمر الذي أدى إلى جمودها وفشلها، (فضلاً عن إنَّ من أسباب فشلها ان العرب والجامعة العربية لم يضعا خطة واضحة متفق عليها لضمان تحصيل نتائج لها مع الدول والمنظمات الإقليمية وإصدار قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة للضغط على الولايات المتحدة والكيان الصهيوني للتجاوب مع المبادرة توطئة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بشأنها، كما لم تكن ثمة خطة عمل دبلوماسية مكتوبة لدى الجامعة العربية أو غيرها لبيان أهمية المبادرة [من وجهة نظر مؤيديها] في تحقيق السلام في الشرق الأوسط[2].

وقد بُنيت آمال كبيرة على هذه المبادرة، من كثير من القادة العرب، وهنا يقول الملك عبد الله الثاني:(اعتقد ان تلك المبادرة هي التي سمحت لنا... بتجديد رسالة السلام إلى إسرائيل من خلال مبادرة السلام العربية، والتي نأمل جميعاً معاً لتحقيق ذلك. جميع الدول العربية، أطلقت مبادرة السلام العربية، والتي توفر مصالحة تاريخية بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، انه الإطار الأكثر شمولاً للسلام الدائم ويضمن إقامة دولة للفلسطينيين، ولكن أيضاً الأمن والقبول والعلاقات الطبيعية لإسرائيل مع جميع الدول العربية، ونأمل ان تكون جميع الدول الإسلامي)[3].

وبدلاً من ان يستجيب الكيان الصهيوني للمبادرة التي قدّمت لها الأرض العربية جزء كبير من ارض فلسطين- عند حدود 4 حزيران 1967، مقابل السلام فإن الكيان الصهيوني

(1) الأمين، ص20-21.

(2) المصدر نفسه، ص21.

(3) المؤتمر الصحفي المشترك للملك عبدالله الثاني والرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض 2017/4/6 شوهد في2019/7/16 في»: http://:bit.ly/gpT11a3 نقلاً عن: المشاقبة وآخرون، ص49-50.

رفضها، بل أنه ناور، واستبدل السلام بالتطبيع قبل حل القضية أو التوصل إلى اتفاقات سلام[1].

مع ان مبادرات السلام العربية – باعتراف أوساط الكيان الصهيوني – حصلت على دعم كثير من الدول الإسلامية – وتحدثت عن (الاعتراف بإسرائيل وإمكانية تأسيس علاقات طبيعية معها)[2].مع ذلك، فإن الكيان الصهيوني رفضها (منذ إعلانها) وبدلاً من ان يستثمرها لبناء السلام مع العرب، فإن المبادرة (فتحت شهية إسرائيل على التطبيع بدون مقابل) [3].

وهكذا، يمكن القول إنَّ المبادرة العربية فقدت بريقها بعد أن انقضى عليها أكثر من عقدين من الزمن العربي المتراجع (دون ان تظهر بوادر تقدم، ما يعطي الحق للدول العربية إن أرادت بالسعي في عقد اتفاقيات تحمي أمنها القومي)[4]، من التهديدات والأخطار المتنامية.

من هنا دعا رئيس الوزراء القطري [السابق] الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني 2012 – في خطوة غير متوقعة – إلى إعادة النظر في مبادرة السلام العربية، وقال في اجتماع للجنة الوزارية العربية لمبادرة السلام في الدوحة «قلنا منذ البداية ان مبادرة السلام العربية لن تبقى مطروحة للابد. أننا لا نسعى للسلام بأي ثمن، والسلام بالنسبة لنا لا يعني الاستسلام»[5].

بينما وفي خطوة غير متوقعة أيضاً، لكن في الاتجاه المعاكس – رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس، التخلي عن المبادرة، قائلاً في الاجتماع نفسه «بالنسبة للمبادرة العربية لا يجوز بأي حال من الأحوال الحديث عن إزاحتها من على الطاولة. ويجب ان تبقى، وأضاف الرئيس الفلسطيني «هي مبادرة مهمة جداً، ونتمنى ألا نتحدث في كل مرة عن إزاحتها من الطاولة، لأننا إن أزحناها فهي الحرب» متسائلاً «هل نحن مستعدون

---

(1) ورقة العمل: الندوة السنوية / نحو استراتيجية عربية جديدة لمواجهة المشروع الصهيوني، 20-21 /2021/11 ؛ مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، ص1.

(2) يهودا بن مئير وافان الترمان، (تهديد نزع الشرعية – جذورها، الكشف عنها ومكافحتها) في: عنات كورتس – شلوموبروم، التقدير الإسرائيلي... ص107.

(3) ورقة العمل، ص1.

(4) (كيف يُغير اتفاق السلام الإماراتي – الإسرائيلي خارطة التحالفات في المنطقة)، كيو بوست، الأربعاء أغسطس 26 آب/2020 quposts.com شوهد بتاريخ 27-1-2020.

(5) المستقبل العربي، السنة 35، العدد 408 شباط /فبراير 2013، ص207. نقلاً عن الشرق الأوسط /لندن، 10-12-2012.

للحرب؟ أقول عن نفسي لا، لست مستعداً لذلك»[1].

ويذهب الموقف المصري الذي يمثل اكبر دولة عربية إلى الموقف ذاته، إذ نراه يتمسك بمبادرة السلام العربية، وأنه لا تسوية دون الإقرار بحل الدولتين، وإعلان القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وضمان حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم، مع انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية قبل عدوان الخامس من يونيو حزيران 1967[2].

ان هذه المواقف ونظيراتها، والتي توجّت بمبادرة السلام العربية، التي تتضمن اعترافاً صريحاً بالكيان الصهيوني، تمثل ضعف الموقف العربي وتراجعه عن ابسط الشروط لتحقيق الحُلم العربي في تحرير فلسطين، أو حتى إقامة دولة فلسطينية حقيقية، على جزء من ارض فلسطين.

ثانياً: انكسار الحراك الشعبي العربي الكبير 2011 « الربيع العربي تقوم هذه الفرعية من البحث، على فرضية مفادها ان نجاح» الربيع العربي» عام 2011 وملحقاته في عامي 2018-2019، لم يكن أبداً في صالح الصهيونية وسياستها التوسعية الاستيطانية على حساب الشعب الفلسطيني، لأنه سيأتي بأنظمة شبابية ذات توجه ديمقراطي/شعبي، لا ترضى بالتنازل عن الحقوق العربية.

وهنا يؤكد عدد من المراقبين، أن الربيع العربي عام 2011 قد اربك صانع القرار الصهيوني تحسباً من نجاح الشعوب العربية في التقدم نحو الديمقراطية والحرية[3].

فقد أدى الربيع العربي مع بداية عام 2011 إلى الكثير من الاضطرابات، والتي لاقت لدى صانع القرار تحسباً من نجاح العديد من الشعوب العربية في التقدم نحو الديمقراطية والحرية، الأمر الذي سينعكس على الأمن الإسرائيلي في المدى المتوسط والبعيد[4].

فالكيان الصهيوني – كما يرى كثير من المراقبين – اهتز (خلال الربيع العربي والحركات الشعبية المطالبة بالإصلاح والتغيير، ويعود ذلك إلى خوفه من اهتزاز وضعه

---

(1) المصدر نفسه، ص207. عن المصدر ذاته.

(2) احمد ناجي قمحة، (الوعي.. قضية بقاء) السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 217، يوليو / تموز 2019، ص6.

(3) جوني منصور وآخرون، التحولات في إسرائيل..، ص12.

(4) محمود اردیسات، (التحولات الأمنية في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين 2009 – 2019...(2)،) في: جوني منصور وآخرون، التحولات... ص107.

الأمني والاستراتيجي)[1]. فالحراك الشعبي العربي الأول 2011 الذي انطلق في (مصر، تونس، ليبيا، سوريا، اليمن)، والثاني 2018 -2019 الذي اندلع في (السودان، العراق، لبنان، الجزائر)، تسبّب بـ (القلق للكيان الصهيوني بسبب دخول عنصر جديد على اللعبة السياسية وهو (الشعب) الذي بدأ يتحرك متطلعاً نحو مستقبله، في حين ان علاقات الكيان الصهيوني كانت مؤسسة ومبنيّة بين البعض من أنظمة الحكم على مستوى السلطة السياسية وليس بين شعوبها، وفي واقع الأمر فإن دخول هذا العنصر سيخلط الأوراق ويدعم وحدة العرب، الأمر الذي يرفضه الكيان الصهيوني ويعارضه بالكلية، فعنصر « الشعب» يعزز قوة العرب وبالتالي يعزز قوة الفلسطينيين ونضالهم المشروع لإنهاء الاحتلال الصهيوني على أراضيهم، لهذا رأت سلطة الكيان في هذا العنصر ما يقلقها، فعملت على الإبقاء على الانظمة القائمة التي أعادت إنتاج نفسها رغم الثورات السلمية، والدموية في بعض منها[2].

وعلى الرغم من ذلك، فإن من يحاول تلخيص مشهد « الثورات العربية» وأثرها غير المباشر على الكيان الصهيوني وتعامل وتعاطي الكيان معها يدرك مدى الخوف والقلق الذي ساور الصهاينة، إلاّ أنّ المرونة كانت سيدة الموقف، فوقفت بقوة في وجه احتمال تدفق لاجئين من سوريا، وتم توجيههم نحو الأردن ولبنان... ومن جانب آخر، شكّلت « الثورات العربية « واندلاعها فجأة من دون مقدمات من طرف المخابرات في الكيان الصهيوني لحكومة رئيس الوزراء في حينها بنيامين نتنياهو 2009-2021 تهديداً مصيرياً، ما أجبر الكيان على التفكير في إعادة هيكلة الجيش الصهيوني[3].

وهكذا يمكن القول ان (الثورات المضادة وتعطيلها لاندفاع الربيع العربي في كل من مصر وليبيا واليمن، واستمرار التوترات الأمنية وعدم الاستقرار في الداخل السوري، وعودة الاستبداد بشكل عام للساحة العربية احدث أثراً إيجابياً على الأمن الصهيوني، وأيقن الكيان

---

(1) يُنظر الكلمة الختامية والتوصيات، عمان، السبت 2019/9/28: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، بعنوان « التحولات في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين) في: جوني منصور، التحولات... ص183.

(2) جوني منصور، التحولات الأمنية في إسرائيل... في: جوني منصور وآخرون، التحولات.. ص71. نقلاً عن: Scott Stawski, The Impact of social Media on the Arab Spring Uprising in Egypit: An Eassay to Discuss Cause Versus Acceleration (California: Create Space Independent Publishing platform. Amazon Digital Services, 1/10/2015).

(3) منصور، التحولات الأمنية.. ص71.

أنه لن يضطر لخوض حرب شاملة على الاقل في المستقبل المنظور، ولن تكن هناك دولة عربية واحدة قادرة على تهديد الكيان الصهيوني، مما أتاح لها التعامل مع الفلسطينيين بحسب مصالحها الآنية والمستقبلية في الاستيطان والاستيلاء على الأرض، وحرمانهم من بناء الدولة بكل الوسائل القمعية التي تمتلكها، فضلاً عن مواصلة إدارة الصراع مع غزة وشن الحروب عليها دون الخوف من ردود الفعل العربية وحتى الإسلامية، علماً بأنها تقوم بتهيئة البيئة الدولية قبل كل عدوان على غزة، متساوقة مع مقولة « الحرب على الإرهاب» التي ترّوج لها الولايات المتحدة، وتقودها في المنطقة)[1].

وهكذا استعاد الكيان الصهيوني توازنه بعد نجاح الانقلابات على الربيع العربي، فيما عُرف بعودة القوى المضادة[2]. وهذا يعني ان هناك توافقاً ضمنياً بين الكيان وأنظمة عربية مؤثرة على رفض ومواجهة مخرجات الربيع العربي[3].

وهكذا التقت إرادة إسرائيل في محاربة ثورات الربيع العربي مع إرادة نخب عربية نشطت في حربها حفاظاً على الحكم، وتراجع وزن القضية الفلسطينية، وازداد الاختراق الإسرائيلي، واتسعت الفجوة بين الأنظمة العربية وشعوبها، واستمرار حالة التشتت والتشظي والانقسام، واختفى الحديث عن المشروع القومي العربي والموقف العربي لمصلحة التطبيع الثنائي بين الكيان الصهيوني وعدد من الدول العربية، وانعكس ذلك على مؤسسات العمل العربي المشترك وفي مقدمتها الجامعة العربية التي عجزت ان تمرر قراراً يدين التطبيع مع إسرائيل والخروج على الموقف العربي الموحد المتمثل في مبادرة السلام العربية[4]. على الرغم مما تضمنته هذه المبادرة من تنازلات.

وهنا يمكن القول، إنه لم يعد هناك سياسات في العالم العربي تؤثر بشكل فاعل على الأمن الصهيوني، بل انتقل الكيان الصهيوني من مجابهة السياسات إلى التأثير في هذه السياسات لصالحه، بل في صنع السياسات بما يخدم مصلحة الكيان الصهيوني ويتضح ذلك في تصنيف بعض الدول العربية لكل من حماس وحزب الله، بأنها منظمات إرهابية

(1) محمود اردیسات، (التحولات الأمنية في إسرائيل...) في: جوني منصور وآخرون، التحولات... ص107.

(2) الكلمة الختامية والتوصيات، عمان... ص183.

(3) المشاقبة وآخرون، صفقة القرن.. ص30.

(4) الامين، التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية... ص33 ؛ وقارن مع: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، صيف 2002

وبعد ذلك، أصبح الكيان الصهيوني يتعامل مع الفضاء العربي باعتباره فرصة لا تحدياً، وأصبح يتصرف باعتباره دولة كبرى في الإقليم ومعني مع الدول الكبرى الأخرى برسم مستقبل بعض دول المنطقة، وظهر ذلك من خلال حلوله على الطاولة مع كل من الولايات المتحدة وروسيا لبحث المستقبل السياسي والأمني لسوريا[1].

وقد انتقل الكيان الصهيوني من دور جمع المعلومات والتجسس على العالم العربي خدمة لأمنها إلى التدخل في شؤون كثير من الدول العربية، من خلال التنسيق الأمني والتنسيق الاستخباراتي في سياق « الحرب على الإرهاب»، وبذلك أصبحت السلطة الصهيونية وأجهزتها لاعباً إضافياً لأجهزة القمع والاستبداد في العديد من الدول العربية)[2].

ثالثاً: إبدال الكيان الصهيوني بالجمهورية الأسلامية الأيرانية بدفع أميركي – صهيوني

لم تتوانَ حكومة الكيان الصهيوني طوال عقد ونيف، عن شيطنة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتحويلها إلى دولة إرهابية تسعى- وفق المنظور الصهيوني – إلى تصفية الأنظمة في الخليج العربي واستبدالها بنظم موالية لإيران، وقد دفعت هذه الحالة بدول خليجية إلى تطبيع علاقاتها تدريجياً مع الكيان الصهيوني، منعاً أو خوفاً من إثارة الرأي العام بداخلها أو عربياً وإسلامياً[3].

إذاً نحن أمام حرف البوصلة عن كون الكيان الصهيوني هو المشكلة الأساس في الشرق الأوسط بفعل عدوانها على الفلسطينيين وعموم العرب إلى اعتبار (إيران هي العدو الأكبر للعرب، وان الأنظار يجب ان توجه إلى هناك وليس إلى الكيان المحتل، بل ان الكيان كالدول العربية عامة والخليجية خاصة تتعرض إلى عدوان مستمر من إيران، وإن لم يكن فعلياً وملموساً، وإنما تهديد استراتيجي بالمشروع النووي الذي يهدد الدول العربية كما صوّر الكيان. ولترويج هذا التشكيل الجديد لعدو مشترك لجأ الكيان إلى الاستفادة من حالة الفوضى المنتشرة في المنطقة، وانها ستصل حتماً إلى دول الخليج، وستفقد الأنظمة عروشها وتستبدل بأنظمة موالية لإيران، فعملية التفكيك متواصلة، وعملية التطبيع تسير معها، وعملية تشكيل التحالفات أصبحت مسألة وقت وضرورة ملحة لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة الذي لا يُشكل خطراً على الكيان الصهيوني فقط بل على الإقليم

(1) اردیسات، ص112.

(2) المصدر نفسه، ص112.

(3) جوني منصور، التحولات الامنية في إسرائيل، ص72.

برمته، وبوجه خاص على الدول الخليجية)[1].

كما ان حالة عدم الاستقرار إقليمياً والفوضى المنتشرة في عدد من المواقع في العالم العربي، والحرب المتشعبة في سوريا وما خلفّته من آثار مدمرة وصراعات إقليمية ودولية، ساهمت جميعاً في تفكيك العالم العربي اكثر مما كان عليه قبل وقوع هذه الأزمات في الإقليم. مما شكل فرصة الكيان الصهيوني لإقناع دول عربية بأن قضيتهم المركزية ليست فلسطين، ولا القدس وإنما إيران، وعلى هذه الدول معالجة الملف الإيراني بالتنسيق مع الكيان والولايات المتحدة وليس مع أي طرف آخر. وما تولّي الولايات المتحدة برئاسة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب 2017-2021 لتحالف جديد سوى تعبير فعلي عن تحقيق إسرائيل إنجازاً لطالما سعت إلى تحقيقه، وخصوصاً على مدار العقد الأخير، ألا وهو تجنيد اطراف عربية وإسلامية ودولية لمواجهة إيران بكونها مخالفة لكل الأعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية، وبالنسبة للكيان الصهيوني فإنها تشكل تهديداً استراتيجياً كبيراً لبقاءها الدولة النووية والأقوى في الإقليم[2].

عليه، قادت هذه السياسات التحريضية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى توجهات جديدة لدى بعض دول الخليج العربي، وخاصة مع تنامي دور هذه الدول – بعد تراجع دور الدول القيادية في الإقليم لاسيما مصر وسوريا والعراق- وتمثّلت هذه التوجهات الجديدة في الاتجاه نحو التغيير في طبيعة العدو، وما بّنيّ عليه من تحالفات جديدة لهذه الدول، ومن ابرز هذه التغيرات اعتبار إيران هي العدو المركزي، والذي قاد إلى محاولة الكيان الصهيوني فتح علاقات معها (دول الخليج) بصفتها شريكاً في العداء للجمهورية الإسلامية الإيرانية [3].

وعلى الرغم من تطمينات الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتهدئة روع دول الخليج العربي بأن برنامجها لن يلحق الضرر بهذه الدول أبداً، إلاّ أنّ الكيان الصهيوني وبتأييد من الإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب 2017-2021 التي انسحبت من الاتفاقية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية، (وجهّت أنظار دول خليجية وفي مقدمتها السعودية إلى ان إيران هي العدو، وان البرنامج الإيراني يشكل خطراً على الامن القومي الحالي والمستقبلي

(1) المصدر نفسه، ص73.

(2) المصدر نفسه، ص74.

(3) رائد نعيرات، (انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل قراءة في الأسباب والمستقبل)، دراسات شرق أوسطية، السنة 24، العدد 91 ربيع 2020، ص131.

لهذه الدول، وأنها ستكون معرّضة لتهديدات إيرانية، وان إيران ستدعم كل حركات المقاومة والثورة والاحتجاج فيها.

إن تأليب الكيان الصهيوني للدول العربية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أتى أكله في مشروع تشكيل تحالف حماية الأمن الخليجي الذي بادرت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبعضوية الكيان كطرف يوَّفر ما يلزم من معلومات استخبارية لتفعيل هذا التحالف في مواجهة التهديدات الإيرانية في أعقاب اختطاف سفن غربية)[1].

من جهة ثانية عدّت صفقة القرن التي اعلنها دونالد ترامب في مستهل عام 2020 لتسوية القضية الفلسطينية لصالح الكيان الصهيوني تماماً، ان إيران هي التهديد الوحيد في المنطقة، وتشكل تهديداً وجودياً لبعض الدول العربية، وافترضت ان الكيان الصهيوني وجيرانها العرب يتقاسمون التصورات حول التهديدات التي تهدد امنهم [2].

وهكذا أصبحت سلطة الكيان تردد ادعاءاتها، حول حماية أنظمة الخليج العربي (من النظام الإيراني الذي اعتبر العدو الأول المشترك بين الكيان الصهيوني وبعض أنظمة الخليج، فأصبحت الحماية من الخطر الإيراني دافعاً قوياً للتحول في العلاقات مع إسرائيل)[3].

ويبدو ان بعض الدول العربية استجابت لهذا الخطاب والضغط الصهيوني المدعوم أمريكياً، إذ اصبح بعض العرب يعدّ ان هناك خطراً أو عدواً اهم من إسرائيل، وهو إيران [4].

وهكذا تم وضع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في موضع العدو الأول، إذ عملت سلطة الكيان على ترسيخ ذلك في ذهنية العرب من اجل تثبيت محورها الرئيس بـ (نظرية الردع بالحفاظ على قوات متفوقة نوعياً على المحيط العربي، ولكن بإضافة إيران إلى هذا المحيط، وذلك بالعمل سياسياً وامنياً واستخباراتياً مع عدد من الدول العربية في الخليج، على اعتبار ان الكيان الصهيوني وهذه الدول تجابه خطراً مشتركاً، ولما كانت الدول الخليجية ترى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخطر الأكبر عليها، وكونها معنية

---

(1) جوني منصور، التحولات الأمنية في إسرائيل... ص81.

(2) عبد الله المجالي، (صفقة القرن تحليل مضمون)، دراسات شرق أوسطية، عمان، السنة 24، العدد 91، ربيع 2020، ص77.

(3) الأمين، التحولات في العلاقات... ص30.

(4) ينظر المقابلة مع الأستاذ طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، دراسات شرق أوسطية، السنة 24 العدد 91، ربيع 2020، ص65.

بإقناع الولايات المتحدة بأهمية مجابهة إيران، فقد رأت في التقارب مع الكيان الصهيوني بداية لجذب الولايات المتحدة لجانبها، مما أعطى الكيان الفرصة لاختراق هذه الدول استخباراتياً وسياسياً، وعلى حساب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني المحاصر بالاحتلال الصهيوني. وقد حصلت سلطة الكيان نتيجة هذا «الصراع السياسي مع إيران» على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الأمريكية في صناعة الطائرات، وهي طائرة (F_{35})، فضلاً عن لمنظومات الدفاعية ضد الصواريخ البالستية والصواريخ قصيرة المدى، كصواريخ حزب الله وحماس. وأصبحت سلطة الكيان الصهيوني قادرة على قصف أي أهداف على امتداد الوطن العربي وما بعده وصولاً الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية وغيرها، ولم تعد بحاجة إلى تهيئة البيئة الدولية لذلك، فبحجة «الحرب على الإرهاب» اصبح بإمكانها قصف أي أهداف معادية في محيطها الإقليمي[1].

وننقل هنا ما قاله وزير الخارجية البحرانية عبد اللطيف الزياني من ان إيران « تشكل اليوم تحدياً للأمن الإقليمي اكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث»، ووصف أنشطتها بحسب تصوره بأنها « أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، من برنامجها العسكري إلى صواريخها البالستية، ومن تدخلها في أخرى إلى تورطها العلني المتزايد في الصراعات»[2].

وأظهرت التسريبات التي كشفتها وثائق ويكيليكس، خاصة المحادثات التي جرت بين مسؤولين أمريكيين ومسؤولين في المنطقة والخليج، أن الجانب العربي ركز (على التهديد الإيراني وتأثيره على دول الخليج ودور الولايات المتحدة لعمل المطلوب)[3].

في حينها هاجم رئيس الوراء اللبناني السابق سعد الحريري الجمهورية الإسلامية الإيرانية و»ادعى ان إيران تسبَّب الضرر في النسيج الاجتماعي في المنطقة»[4].

أخيراً، يمكن القول ان إيران قد تكون خصماً لكثير من الدول، وأن تطلعاتها أو أيديولوجيتها مناقضة أو مناكفة – لتوجهات كثير من الدول العربية، لكن ينبغي ان لا تحل محل الكيان الصهيوني كعدو استراتيجي للعرب، ذلك ان الصراع مع الكيان، يبقى صراع

(1) اردیسات، ص108-109.

(2) البدر الشاطري، (انماط العلاقات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في ظل اتفاقات ابراهام)، كيوبوست Q post، الاثنين3 مايو/ايار2021، شوهد في: الخميس26-1-2022.

(3) شلوموبروم، (إسرائيل والعالم العربي _ قوة الجمهور)، في: عنات كورتس – شلومو بروم،... ص49.

(4) اميلي لنداو، (الضغوط والتأخير – ليست استراتيجية دولية لوقف النووي الإيراني) في: عنات كورتس – شلوموبروم... ص92.

(وجود وليس حدود)، وإذا تم إهمال ذلك، واعتبار إيران أو تركيا أو إثيوبيا – مهما كانت هناك اختلافات أو تناقضات أو توترات معها – فإنه ينبغي ان لا يعطي العرب فرصة اكبر للإسرائيليين – كما يقول رئيس الوزراء الأردني الأسبق طاهر المصري – (بالتمدد اكثر فأكثر، فأطماعهم لا تتوقف إلى حد، واخشى إذا اخذوا فلسطين، أن يتطلعوا إلى ما بعد ذلك في العالم العربي) [1].

رابعاً: أولوية التطبيع الصهيوني – العربي الجديد « الإبراهيمي» على السلام، (التطبيع عِوضاً عن السلام).

التطبيع ما قبل الإبراهيمي:

بدءاً ينبغي القول: إنَّ عمليات التطبيع العربي/الصهيوني لم تبدأ خلال شهر آب/ اغسطس عام 2020 ضمن ما سُمي بالتطبيع الإبراهيمي !، إنما هي اقدم من ذلك بكثير، إذ بدأت بعد اتفاقات كامب ديفد ومعاهدة السلام المصرية الصهيوني 1978-1979. ثم تعززت في مؤتمر مدريد 1991،الذي انعقد برعاية أمريكية وحضور صهيوني – عربي، تحت شعار الأرض مقابل السلام؛ وترسخت بعد اتفاق اوسلو 1993 بين الكيان الصهيوني وقيادات فلسطينية، انبثقت على اثرها، السلطة الفلسطينية الحالية. فضلاً عن وجود تاريخ طويل من العلاقات السريّة بين دول عربية والكيان الصهيوني، واستمرار الكيان في رفضه بنود مبادرات السلام العربية، - على الرغم من ذلك – فإن خطوات التطبيع أخذت منحى متسارعاً وعلنياً في الآونة الأخيرة، وجرت على مستويات اقتصادية وتجارية وأمنية وعسكرية وثقافية ورياضية، ولا يختلف الحال مع الدول العربية التي تربطها علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيونية، فقد استمرت في توقيع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والأمنية واستيراد الغاز من الكيان الصهيوني وتلقي الخدمات الأمنية والتقنيات الاستخبارية. وتوالت مظاهر التطبيع العلنية قبل التطبيع الإبراهيمي في المجالات الثقافية والرياضية والدبلوماسية؛ فقد زارت شخصيات ووفود صهيونية رسمية عدداً من العواصم العربية وشاركت في مناسبات ثنائية وإقليمية ودولية، وحضر مسؤولون مؤتمرات دولية إلى جانب مسؤولين الكيان الصهيوني، ففي شهر شباط /فبراير 2019 حضر مسؤولون عرب إلى جانب مسؤولين الكيان المؤتمر الوزاري لتعزيز « السلام والأمن في الشرق الأوسط» الذي انعقد في العاصمة البولندية (وارشو)، وكان هدفه تشكيل تحالف دولي ضد الجمهورية

(1) ينظر المقابلة – مع الأستاذ طاهر المصري... ص65.

الإسلامية الإيرانية[1]

وعلى الرغم من ان الكيان الصهيوني لم يلتزم حتى اليوم بعملية السلام واصلت احتلالها واستيطانها، بل انتقلت من مرحلة الاستيطان إلى مرحلة الضمّ، كما جرى مع الجولان (الهضبة السورية) وما يجري مع القدس والضفة الغربية، والتنكر الكلي لحق العودة ولقيام دولة فلسطينية مستقلة، على الرغم من كل ذلك، استمر التطبيع، مع الدفع بمبررات وأعذار لهذا السلوك ولهذه السياسات بعيداً عن المبدأ الأول أو القديم الذي يقول إنَّ الكيان الصهيوني هو عدو للامة العربية[2].

وهكذا بدأت عمليات التطبيع بعد (مدريد) و(اوسلو) عن طريق مشاركات للصهاينة وخليجيين في مباريات رياضية، ثم زيارات سياحية ثم افتتاح غرف تجارية للتنسيق بين الكيان الصهيوني وبين دول خليجية، ثم لقاءات سياسية بمستويات متدنية، وصولاً إلى زيارات على ارفع مستوى، مثال ذلك زيارة بنيامين نتنياهو إلى عُمان، وصولاً إلى توقيع اتفاق تطبيع (إبراهيمي) مع الإمارات والبحرين، ثم السودان والمغرب[3]، (كما ستتم الإشارة لاحقاً).

وهكذا تم القفز إلى تطبيع علاقات الكيان الصهيوني مع الدول العربية دون أي اكتراث لمعالجة أسباب الصراع الصهيوني – الفلسطيني، وحل القضية الفلسطينية، حسب ما نصّت عليه القرارات الدولية بناءً على التصور الجديد الذي يرى ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي العدو المشترك للعرب والكيان الصهيوني[4].

مع الأخذ بنظر الاعتبار – ان الاستراتيجية الصهيونية – ما زالت تقوم على ان مفهوم التطبيع مع العرب يجب ان يستند إلى التفوق الشامل والدائم للكيان الصهيوني على العرب، ومحاولة تغيير الصورة الذهنية للصهاينة من أعداء إلى شركاء وإعادة تركيبها لتتوافق مع فكرة وجود وشرعية واستحالة زوال إسرائيل[5].

وهكذا لم تعد سلطة الكيان الصهيوني تتحدث عن السلام في علاقاتها مع الدول العربية، بل تتحدث عن علاقات ومصالح، ولم تعد تعير اهتماماً لأي دولة عربية تطالب

(1) الأمين، ص21.

(2) المصدر نفسه، ص22.

(3) جوني منصور، التحولات الامنية... ص72.

(4) الأمين، ص39.

(5) الأمين، ص29.

بالسلام والاستقرار، ولذلك فهي لا تطور علاقاتها إلاّ مع أولئك الذين يرون فيها شريكاً[1].

وهناك أجواء تطبيع أخرى غير مسبوقة متسارعة من عُمان والمغرب وتشاد[2].. كل ذلك قبل موجة التطبيع الإبراهيمي التي بدأتها الإمارات والكيان الصهيوني في شهر آب / أغسطس 2020 وتبعتها البحرين بعد شهر واحد[3].

التطبيع الإبراهيمي:

في هذه الأجواء المفعمة بالتطبيع – من دون أي إشارة للسلام والحل النهائي للمشكلة الفلسطينية – أُعلن عن توقيع معاهدة السلام بين الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني في البيت الأبيض يوم الثلاثاء 15 أيلول /سبتمبر 2020 تحت رعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بحضور وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد ورئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو. وقد سُميت المعاهدة بمعاهدة السلام الإبراهيمية باعتبار ان الشعبين العرب واليهود هم من نسل مشترك هو النبي إبراهيم [4]، [وفقاً لوجهة نظر الموقعين على المعاهدة].

وتشير المعاهدة إلى التزام الطرفين بالعمل معاً لتحقيق تفاوض للصراع الصهيوني – الفلسطيني يلبي الاحتياجات المشروعة وتطلعات كلا الشعبين، ولدفع السلام والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط[5].

إذن، وعلى خلاف السياق العام، اتجهت الإمارات العربية لتبني الموقف الأمريكي والتضامن معه، حيث كانت الدولة الوحيدة المشاركة في مؤتمر الإعلان عنها، وهو ما يعني

---

(1) اردیسات، ص110-111.

(2) أحمد فؤاد أنور، (التوجهات إزاء الفلسطينيين حكومة التناقضات الإسرائيلية والرقص على سلالم متحركة)، شؤون عربية، العدد 187 – خريف 2021، ص78.

(3) عبدو مختار موسى، (حول التطبيع مع إسرائيل والمأزق السوداني)، المستقبل العربي، السنة 43، العدد 506، نيسان / إبريل 2021، ص9.

(4) الأمين، ص27 ؛ وقارن مع: الحرة، اتفاق ابراهيم بين إسرائيل والإمارات ما سر التسمية 13 اغسطس 2020، الرابط: https://arabnews.qp.llJx2

(5) الأمين، ص27، نقلاً عن BBC عربي، التطبيع: ما الذي تعرفه حتى الآن عن اتفاق السلام بين الإمارات وإسرائيل 14 أغسطس 2020.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast53780429-.

انتقال الإمارات للاندماج في السياسات الأمريكية والصهيونية[1].

وبعد طرح مبادرة (السلام) الأمريكية، ظهرت مسارات إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، ففي آب/أغسطس 2020- كما تمت الإشارة - صدر اتفاق ثلاثي ينظم العلاقات الإماراتية - الصهيوني، ثم تحوّل لاتفاقية ثنائية تشمل الاقتصاد والأمن والثقافة والسياحة، وحسب البيان المشترك، صنفت الإمارات نفسها والكيان كأقوى حليفين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وان بناء علاقات دبلوماسية بينهما سيساعد على اطلاق أجندة استراتيجية إقليمية لتوسيع التعاون الدبلوماسي والأمني. وتعكس اتجاهات التطبيع الحالية تغيراً جوهرياً في التعامل مع القضية الفلسطينية، وذلك باعتبارها موجة جديدة تقوم على السلام الثقافي والاقتصادي[2].

إذن، في هذا السياق - وفقاً لما يرى البعض فإن القضية الفلسطينية تواجه تشتتاً في المواقف الإقليمية، يترتب عليه ظهور اتجاهات متنامية نحو العمل وفق قاعدة التطبيع مقابل السلام.

وتسهم موجة التطبيع الجارية في إعادة تعريف الصراعات الإقليمية، حيث ظهرت اتجاهات تفسر الاقتراب الخليجي من الكيان الصهيوني، بما يعكس انقلاباً في السياسة الخارجية للإمارات العربية ومملكة البحرين، فيما يتصاعد الصراع مع تركيا وإيران.

وفي اتجاه مماثل مع السلوك الإماراتي والبحريني ألغت الحكومة الانتقالية في السودان قانون مقاطعة الكيان الصهيوني، وقد برّرت الحكومة موقفها استناداً لوجود علاقات طبيعية لكثير من الدول العربية، وان الغرض منه توسيع فرص الاستثمار والاندماج في المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الكبيرة وزيادة التبادل السلعي والتجاري)[3].

---

(1) خيري عمر، (التحول الجيوسياسي، ص62 ؛ وقارن مع:

Joint statement by the united states, Israel, and the united Arab Emirates: August 31, 2020:

https://www.whitehouse.gov/briefingsstatement-united-states-Israel-united-arab-emirates/.

وكذلك: إبراهيم عوض، الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، صحيفة الشروق اغسطس 2020، على الرابط:

https//:www.shorouknews.com/columns/viewaspx?edate753353=&22082020=cb2-a85-4412-a447-c50eaf6e6e65

(2) المصدر نفسه (عمر)، ص62.

(3) خيري عمر، ص62... يشير الباحث هنا إلى: قانون مقاطعة إسرائيل لسنة 1958، الخرطوم 1958/7/15.. وقرار إلغاء قانون التطبيع، 24 نيسان/إبريل2021.

في التطبيع الإبراهيمي يركز الكيان الصهيوني على دول الخليج العربي أولاً, من دون ان تهمل بقية دول العرب لأن دول الخليج تمثل وعاء الفائض الاقتصادي في المنطقة العربية، وبالتالي، فإن التوجه نحو استثمار الفوائض سياسياً في العلاقة مع الكيان الصهيوني سوف يشكل قاطرة لإقامة شبكة علاقات إقليمية مساندة للتطبيع[1].

الدور الأمريكي في التطبيع الجديد (الإبراهيمي)

كان للدور الأمريكي اثر فاعل بل مفصلي، في التمهيد والترويج للتطبيع الجديد، أو ما سُمي بالتطبيع الإبراهيمي – في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب 2017-2021.

ولم يقتصر هذا الدور على الترويج للتطبيع الصهيوني – الخليجي عموماً، ومع الإمارات والبحرين على نحو خاص فقط، وإنما تعدى ذلك إلى دول عربية في وسط الوطن العربي (السودان)، بل أقصاه (المغرب).

بالنسبة للسودان، كان الاتفاق حول التطبيع (قد أعلنته الرئاسة الأمريكية، وذلك بعد لقاء عبر الفيديو ديجتال كونفرنس DVC جمع الرئيس دونالد ترامب ورئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو ورئيس مجلس السيادة الفريق اول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك (أكتوبر /تشرين الأول 2020)، وذلك بعد ساعة من ابلاغ ترامب الكونغرس الأمريكي برفع اسم السودان من لائحة الإرهاب.

وهذا الربط بين المسألتين يؤكد السلوك الابتزازي لأمريكا تجاه السودان حيث كان موضوع رفع السودان قد تمت الموافقة عليه سلفاً بعد استيفاء السودان شرط دفع التعويضات لأسر ضحايا عمليات (إرهابية) دعمها نظام البشير وبخاصة تفجيرات المدمرة (يو اس كول) (2000) والسفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا 1998)[2].

وبالنسبة للمغرب، اقدم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، في كانون الأول/ ديسمبر 2020، على الاعتراف بحق المغرب بالصحراء الغربية، المتنازع عليها والغنية بالموارد المعدنية، مقابل اعتراف الرباط بالكيان الصهيوني والانضمام «لاتفاقات ابراهام» مع الكيان[3].

وحالياً يعمل جاريد كوشنر على اطلاق مؤسسة جديدة لتدعيم العلاقات بين اربع

(1) عمر، ص51.

(2) موسى، ص9 ؛ عن:<http://www.alquds.co.uk>.24-10-2020.

(3) بوبي جوش، (مُعضلة أمريكا في المغرب العربي)، الغد، عمان، الاربعاء 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، ص9.

دول عربية والكيان الصهيوني، بعد تطبيعها بموجب اتفاقات ساعد في إبرامها، أثناء شغله منصب احد كبار مستشاري الرئيس السابق دونالد ترامب، وذلك وفق ما أعلنته المؤسسة. وقد بدأ كوشنر خطوات تأسيس « معهد اتفاقات ابراهام من اجل السلام» لكي يعمل على تعميق الاتفاقات التي توصلت إليها إسرائيل عام 2020 مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب[1]

بنود المعاهدة (الإبراهيمية)

ونعني بها – كما ورد – المعاهدة الإماراتية – الصهيونية تحت الرعاية الأمريكية 2020/9/15 وتتكون من 12 بنداً، من أهمها:

1- إقامة العلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل للعلاقات الثنائية.

2- يولي الطرفان أهمية للتفاهم والتعاون والتنسيق بينهما في مجالات السلام والاستقرار، ويتعهدان بمنع أي أنشطة إرهابية أو عدائية ضد بعضهم البعض في أراضيهما أو انطلاقاً منهما ورفض أي دعم يمثل هذه الأنشطة في الخارج أو السماح بمثل هذا الدعم في أراضيهما أو انطلاقاً منهما.

3- يبرم الطرفان اتفاقيات ثنائية في عدة مجالات بما يخدم البلدين.

4- تعزيز ثقافة العيش المشترك بين شعبي البلدين ومواجهة التشدد الذي يحّض على الكراهية والانقسام والإرهاب.

5- استعداد الطرفين للانضمام إلى الولايات المتحدة لتطوير واطلاق أجندة استراتيجية للشرق الأوسط من أجل توسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاستقرار في المنطقة وغيره من أشكال التعاون الإقليمي.

6- يتعهد الطرفان بالالتزام ببنود المعاهدة بصرف النظر عن أي وثيقة لا تتوافق مع هذه المعاهدة، ويتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزم يتعارض مع هذه المعاهدة)[2].

أمّا مملكة البحرين فقد مضت قدماً في ذات الطريق الذي سلكته الإمارات، ووقعت مع الكيان الصهيوني معاهدة للتطبيع الكامل للعلاقات لا تختلف كثيراً عن التي وقعتها الإمارات. وما زالت المحاولات جارية – كما تمت الإشارة – لتوقيع اتفاقيات تطبيع مع

(1) سياسات عربية، الدوحة، المجلد 9، العدد 51 تموز /يوليو 2021، ص157.

(2) الأمين، ص28.

السودان والمغرب وغيرهما، وإن لم تكتمل حتى الآن[1].

ومن المفارقات ان (المبادرة العربية2002) التي طرحت شعار « الأرض مقابل السلام»، تبدو اليوم – على الرغم مما تضمنته من تنازلات عربية لصالح الكيان الصهيوني – هي افضل بكثير من هذه المعاهدة التي روجّت للتطبيع قبل إقرار السلام والتطبيع عوضاً عن الضم « ضم الأراضي الفلسطينية».

الفروقات بين مبادرة السلام العربية 2002 والمبادرة الإبراهيمية 2020

هناك فروق كثيرة بين مبادرة السلام العربية 2002 والمبادرة الجديدة 2020، من بينها

1- اذا كانت مبادرة السلام العربية قد قدمت الأرض مقابل السلام، والاعتراف والتطبيع مقابل الانسحاب الصهيوني من الأراضي المحتلة، فإن معاهدة السلام الإبراهيمية قد أغفلت ذلك تماماً وأقرت الشروع فوراً في إقامة العلاقات الدبلوماسية والتطبيع الثنائي الكامل.

2- استندت مبادرة السلام العربية على قرارات الشرعية الدولية لمعالجة القضية الفلسطينية بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية بينما استندت معاهدة السلام الإبراهيمية على رؤية الرئيس دونالد ترامب لمعالجة الصراع الصهيوني – الفلسطيني التي قدمتها في 28 كانون الثاني /يناير 2020 واتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل، والأردن وإسرائيل، للعمل معاً لحل الصراع الصهيوني – الفلسطيني وللسلام في المنطقة.

3- تجنبت المبادرة العربية للسلام الحديث عن التطبيع أو العلاقات الشعبية قبل قبول الكيان الصهيوني بالمبادرة، بينما التزمت معاهدة السلام الإبراهيمية بالدخول فوراً في تطبيع العلاقات الشعبية وكافة المجالات باعتبار ذلك يساعد في عملية السلام الأمر الذي لم يحدث بعد معاهدتي كامب ديفيد ووادي عربة.

4- أغفلت معاهدة السلام الإبراهيمية تماماً ذكر المبادرة العربية للسلام أو حتى الإشارة إليها، مما يشير إلى عدم الالتزام بها، أو بأي من بنودها، وبهذا شكلت معاهدة السلام الإبراهيمية ولأول مرة خروجاً عملياً عن الموقف العربي المشترك الذي ظلت تمثله المبادرة.

5- تتماشى معاهدة السلام الإبراهيمية مع ما طرحه الرئيس ترامب ورؤية رئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو والقائمة على تطبيع العلاقات العربية – الصهيونية دون انتظار أو التزام لحل القضية الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في حزيران / يونيو 1967)[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص29.

(2) المصدر نفسه، ص28-29.

ومن الواضح، ان الخطوات الجديدة مثلّت انقلاباً على المبادرة العربية للسلام (بيروت /2002) حيث أنها وضعت معادلة جديدة تقول: (أما الضم أو التطبيع)، بينما معادلة المبادرة العربية تقوم على قاعدة (التطبيع مقابل الانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية)، وتماشياً مع هذا (الطرح جاءت اتفاقية التطبيع بين الإمارات والبحرين والكيان الصهيوني خالية تماماً من الرؤية التي وضعتها مبادرة السلام العربية، بل بعيدة عنها كل البعد)[1].

دوافع المطبِّعين

مثلما ان لبعض العرب دوافعهم في التطبيع (التطبيع مقابل السلام) مع الكيان الصهيوني، فإن للصهاينة دوافعهم أيضاً في التطبيع مع العرب.

عربياً:

يرى بعض المؤيدين للتطبيع الجديد (الإبراهيمي) (أن دول المواجهة نفسها مطبّعة مع إسرائيل « مصر والأردن كمثلين» وان كثيراً من الفلسطينيين يعملون في إسرائيل ويتعاملون معها)[2].

تأكيداً لما سبق يبرّر تيار التطبيع موقفه بأن دول المواجهة ذاتها والفلسطينيين وقعوا اتفاقيات سلام مع الكيان الصهيوني: كامب ديفد 1979 مع مصر، مؤتمر سلام مدريد « 1991/11/1-10/30»)، اتفاقية اوسلو « 1993/9/13» مع الفلسطينيين ووادي عربة مع الأردن 1994/10/26[3].

من هنا فإن المطبّعين الجدد يرون في التطبيع جملة فوائد، منها:

1- تحقيق مصلحة يرى البعض ان التطبيع يحقق مصلحة عليا، وهي رفع اسم البلد من قائمة الإرهاب: فـ (حالة الفقر والغلاء التي يعيشها الشعب السوداني منذ عهد البشير والأزمة الاقتصادية التي تفاقمت وعجزت عن معالجتها الحكومة الانتقالية، وهو ما دفع القيادة السياسية إلى استغلال معاناة المواطنين وتصوير الأمر لهم بأن « الخلاص « هو في التطبيع، عبر إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب)[4].

2- الحصول على مساعدات مالية فمثلاً عندما أرادت موريتانيا التطبيع مع الكيان

(1) الامين، ص22.

(2) موسى، ص8.

(3) المصدر نفسه، ص8.

(4) موسى، ص8.

الصهيوني في تسعينيات القرن الماضي كان من بين الدوافع الحصول على مساعدات من الولايات المتحدة [1].

3- كسب اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة وهذا ما حاولت موريتانيا فعله آنذاك لحمايتها من أية عقوبات نتيجة انتهاكاتها حقوق الإنسان – يومذاك – مثل تعذّيب السجناء السياسيين[2].

4- منع ضم مزيد من الأراضي العربية الفلسطينية يرى المؤيدون للتطبيع الجديد ان اتفاقيات السلام المشهورة إعلامياً بالاتفاقيات الإبراهيمية، لها جوانب إيجابية بالفعل يمكن ان تصل إلى حد إحياء مبادرة السلام العربية [2002]، وموافقة إسرائيل عليها تدريجياً، خاصة بعد موافقة تل أبيب [وفقاً لانصار هذا التطبيع] على تجميد ضم ثلث الضفة بناءً على طلب إماراتي، ووجود مبرّر أمام الرأي العام الصهيوني لوضع ضوابط جديدة تحد من القدرة غير المحدودة في ضرب المدنيين، واستخدام القوة المفرطة في الضفة والقدس، وقطاع غزة.

فالتوجه نحو إبرام وتفعيل هذه الاتفاقيات [وفقاَ لهذا الرأي]، قد يكون مفيداً بشرط ربط هذا التقدم بالإفراج عن المعتقلين وتجميد الاستيطان والإبقاء على حل الدولتين قائماً متاحاً للتطبيق)[3].

صهيونياً:

مثلما للمطبّعين العرب دوافع لإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني – بغض النظر عن تحقيق السلام أو تسوية الصراع مع الكيان – فإن للكيان الصهيوني دوافع في تطبيع العلاقة مع العرب – بغض النظر عن إيجاد حل نهائي وعادل للمشكلة الفلسطينية.

ومن بين هذه الدوافع، نذكر:

1- إلغاء المقاطعة العربية للكيان الصهيوني فالتطبيع كان وما يزال، هدفا استراتيجياً مع الدول العربية، الغرض الأساسي منه إلغاء المقاطعة العربية للكيان بمستوياته كافة، وفتح الأسواق العربية، ودمج الكيان الصهيوني في المنطقة، وتحقيق أطماعها في المياه والطاقة،

(1) محمود صالح الكروي وفيصل شلال عباس (العلاقات الموريتانية – الإسرائيلية من التطبيع إلى التجميد إلى القطع)، المستقبل العربي، السنة 33، العدد 379 أيلول / سبتمبر 2010، ص54، 56.

(2) المصدر نفسه، ص54، 56، وكذلك موسى، ص17.

(3) أنور، ص74.

لأن اقتصادها يعاني شحاً واضحاً في مواردهما[1].

2- فتح الأسواق الفلسطينية على مصراعيها للمنتجات الصهيونية، حتى اصبحت ثالث اكبر الأسواق للمنتجات الصهيونية بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. وتتبع سلطة الكيان الصهيوني كذلك سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن باتجاه واحد يمكن التحكم به من قبل السلطات الإسرائيلية، وذلك بهدف تصريف بعض المنتجات الفلسطينية لإفساح المجال أمام المنتج الصهيوني من ناحية، وتسريب بعض المنتجات الفلسطينية الصهيونية إلى الأسواق العربية من ناحية أخرى، فيما كان دخول المنتجات إلى السوق الصهيونية لسد النقص في تلك السوق فقط، وبشكل انتقائي بهدف حماية المنتج الصهيوني من المنافسة[2].

3- فتح آفاق اقتصادية جديدة على الدول العربية والدول الخليجية العربية بشكل أكبر، وتستغل سلطة الكيان الصهيوني هذا الوضع لخلق تحالفات استراتيجية مع الدول العربية، قد لا تؤدي بالضرورة إلى تطبيع العلاقات معها، بل تؤدي بمجملها إلى التحسن في مكانة الكيان الصهيوني[3].

4- إيجاد حلفاء مستقبليين لها ضد المجهورية الأسلامية الأيرانية، فبدل أن تواجه سلطة الكيان الصهيوني، ايران وحدها، تغدو ايران تهديداً إقليمياً، وسينتج عن هذا التحالف (الصهيوني مع بعض الدول العربية) أنشطة اقتصادية تمكّن الكيان الصهيوني من فتح أسواق جديدة مثل مبيعات الهايتك، وأنظمة تحلية المياه وتقديم خدمات وأدوات أمنية. وقد باتت بعض الدول الخليجية على أهبة الاستعداد لشراء التكنولوجيا الصهيونية نتيجة نشوء تلك الروابط الحديثة معها. وبالطبع فإن ذلك سيؤدي إلى توسيع الصادرات الصهيونية وانتعاش الاقتصادها، لاسيما ان للأسواق الخليجية مقدرة على شراء هذه المنتجات ولكن الرغبة

---

(1) ينظر: محسن عوض، ممدوح سالم وأحمد عبيد، مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص93، وكذلك موسى، ص18.

(2) نصر عبد الكريم وعبدالله مرّار، (التحولات الاقتصادية في إسرائيل وتأثيرها في سياستها تجاه العرب والفلسطينيين 2009 – 2019|)، في: جوني منصور وآخرون، التحولات في إسرائيل.. ص126، وقارن مع:

Israel Export & International cooperation Institute, development and Trends in Israeli Export: first half of 2018, summary report, September 2018, accessed on 14/4/2020, at: https://bit.ly/2v4Ra75.

(3) نصر عبدالكريم وعبدالله مرار، ص138.

السياسية تبقى هي العامل المهم في هذه المعادلة [1].

بعض وقائع التطبيع الجديد (الإبراهيمي)

لا يمكن في هذه الفرعية الصغيرة، الإحاطة بكل وقائع التطبيع الصهيوني العربي الجديد، لأنها كثيرة ومتعددة لذا تكتفي الدراسة بذكر نماذج قليلة وبشكل مختصر. وهنا نبدأ بدولة الإمارات العربية المتحدة لأنها كانت أول دولة عربية، طبعّت علاقاتها مع الكيان الصهيوني، وفق ما سُمي بالتطبيع الإبراهيمي – كما تمت الإشارة إلى ذلك – فمن المعروف ان الإمارات والكيان الصهيوني اتفقتا على تطبيع العلاقات رسمياً في مراسم جرت في واشنطن في 15 من شهر سبتمبر/أيلول 2020 برعاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب [2] 2017-2021.

وبعد اقل من عام على توقيع اتفاق التطبيع افتتحت الإمارات في يوليو /تموز 2021 رسمياً سفارتها في تل أبيب في قلب المركز المالي الصهيوني، وكانت سلطة الكيان افتتحت سفارتها في الإمارات في شهر يناير / كانون الثاني 2021. ووقّع البلدان صفقات تجارية تتعلق بالسياحة والطيران والخدمات المالية وغيرها[3].

على اثر ذلك، بدأت مرحلة تتّسم بالزيارات الرسمية، من بينها زيارة وزير الخارجية الصهيوني، يائير لابيد إلى الإمـارات، وهي الأولى لوزير صهيوني منذ اتفاق تطبيع العلاقات بين البلدين، إذ دشّن لابيد في العاصمة الإماراتية أبو ظبي أول سفارة صهيونية في الخليج، بعد اقل من عام على تطبيع العلاقات بين البلدين حزيران /يونيو 2021. ومن المقرر ان يفتتح قنصلية الكيان الصهيوني في إمارة دبي، ويدشن الجناح الصهيوني في معرض اكسبو [4] [5*].

بعدها جاءت زيارة رئيس الوزراء الصهيوني نفتالي بينت إلى الإمارات خلال شهر

---

(1) المصدر نفسه، ص150 ؛ نقلاً عن: عمر رحمن « ماذا وراء العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج العربية ؟»مركز بروكنجز الدوحة، 2019/1/28 شوهد في 2020/4/14، في https://:brook.gs/9By2Rxgq.

(2) قناة الحرة، 29 يناير /كانون الثاني 2022 alhura.com.. وقت الزيارة 4-2-2022.

(3) المصدر نفسه.

(4) سياسات عربية، العد 51، المجلد 9 – تموز /يوليو 2021، ص169.

(5) [*] اصبح (لابيد) رئيساً للوزراء – تموز 2022.

كانون الأول/ديسمبر 2021 [1]، لتعقبها زيارة لرئيس الكيان الصهيوني إلى الإمارات[2].

ولم تمضِ ستة شهور على زيارته الأولى، حتى جاءت زيارة ثانية لرئيس الوزراء الصهيوني (بينت) إلى الكيان الصهيوني حيث التقى الشيخ محمد بن زايد، رئيس الإمارات العربية المتحدة، يوم 9 حزيران /يونيو 2022[3].

وهنا ينبغي الإشارة، إلى ان العلاقات الصهيونية – الخليجية لم تبدأ مع التطبيع الإبراهيمي، إنما هي اقدم من ذلك، لكنها أخذت بُعداً جديداً بعد هذا التطبيع؛ إذ يشير معهد توني بلير للتغيير العالمي ان تحليله لتدفقات السلع بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي (تأتي بشكل غير مباشر عبر وسيط ثالث كالأردن وتركيا، وغالباً عبر دول الاتحاد الأوربي، يشير إلى ان المبلغ الحقيقي هو ما يقرب من مليار دولار أمريكي خلال العام 2016، وهو آخر عام توفرت فيه بيانات بهذا الخصوص، وتشير التقديرات إلى ان الصادرات الصهيونية إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد فاقت تلك الصادرات إلى الحلفاء والاقتصادات العملاقة مثل روسيا واليابان)[4].

يُلاحظ ان تداعيات التطبيع الإبراهيمي وصلت إلى أماكن أخرى من الوطن العربي، بما فيها فلسطين والأردن والسودان والمغرب، فضلاً عن البحرين.

ففي فلسطين، نكتفي بالإشارة إلى حادثة واحدة، لكنها مُعبّرة لأنها تؤشر أبعاد استثنائية، لأنها أثارت عاصفة من الجدل الحاد، وهي عاصفة (آثارها زعيم حزب « القائمة العربية الموحدّة» منصور عباس (عرب 48)، والذي يشغل منصب نائب رئيس الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية في الكيان الصهيوني، اكد من خلالها تبنّيه « قانون القومية» قائلاً «إن إسرائيل دولة يهودية». تصريحات عباس جاءت أثناء (مؤتمر إسرائيل للأعمال) ولفت فيها إلى ان « الشعب اليهودي» قرر ان يقيم دولة يهودية، هكذا ولدت وهكذا ستبقى» أبدى الكاتب والباحث السياسي الفلسطيني عبدالله أبو السمن، في هذا السياق استغرابه الشديد من تصريحات [عباس] وقال: ان هذا الشخص لا يدرك إلى أي مدى من الأذى يسيء به إلى الشعب الفلسطيني والى منظومة « الإسلام السياسي» بشكل خاص. وفي سياق متصل، تؤكد المحللة والكاتبة في الشؤون الإسرائيلية دانا بن شمعون، ان تصريحات عباس تعد

(1) تمت المشاهدة في arabic.ccn.com. 2022/6/19

(2) Dw.com. 22-1-2022 تمت المشاهدة في 2022/6/19.

(3) قناة الجزيرة الفضائية، قناة الحدث العربية، 9 حزيران /يونيو 2022.

(4) عبد الكريم ومرّار، ص150-151.

دراماتيكية وتاريخية، ولم نسمع بمثلها من قبل من أي عضو كنيست عربي، مشيرة إلى ان تصريحاته أثارت ضجة كبيرة وعاصفة سياسية في الكيان الصهيوني، وبات تحت نيران الهجوم. وتؤكد دانا بن شمعون، ان انتقادات كبيرة وهجوماً شديداً طالت منصور عباس، وجاءت من طرف « القائمة المشتركة» التي يتزعمها ايمن عودة، ومن عضو الكنيست عن القائمة العربية احمد الطيبي، الذين اتهموه بأنه يزرع الانقسام ويمس بالوحدة الوطنية بالوسط العربي في الكيان الصهيوني ويدعم قانون القومية اليهودية [1].

وهذه الواقعة تؤشر انتقال موجة التطبيع الإبراهيمي إلى عمق الأراضي الفلسطينية – وان كانت هذه الواقعة لا تمثل أغلبية الفلسطينيين.

من جهة أخرى تم الإعلان عن « اتفاق نوايا» بين الأردن والكيان الصهيوني برعاية وتمويل إماراتي لن يخرج عن هذا الاطار، وقد تعالت الأصوات الشعبية والحزبية بإدانة هذا « الإعلان» الذي يتضمن – حسب معلومات صحفية- برنامج « الازدهار الأخضر»، الذي يشمل تطوير محطات طاقة شمسية كهروضوئية في الأردن بقدرة إنتاجية تبلغ 600 ميجاواط، على ان يتم تصدير كامل انتاج الطاقة النظيفة إلى الكيان الصهيوني، وبرنامج «الازدهار الأزرق» الذي يهدف إلى تطوير مشاريع تحلية مياه مستدامة في قطاعات الكيان الصهيوني، لتزويد الأردن بحوالي 200 مليون متر مكعب من المياه المحلاة، ومن المقرر أن يبدأ العمل في دراسات الجدوى الخاصة بهذا المشروع في العام 2022.

إماراتياً إعلان النوايا هذا يخدم مؤتمر المناخ الذي تنوي الإمارات استضافته، وهو تنفيذ «لمشروع الاتفاقيات الإبراهيمية لتعزيز السلام في المنطقة الذي تبنته الإمارات»، هذه الاتفاقيات التي تجاوزت الاحتلال كسبب أساس في غياب السلام، وتمارس الحديث عن الأوطان والشعوب كأنها شركات تحتاج تمويل أو إعادة هيكلة!.

صهيونياً يهدف الاتفاق إلى تزويد الكيان الصهيوني بالطاقة النظيفة، يعني المسألة ان الكيان لا ينقصه طاقة، بل يسعى لتوفير 30% من احتياجاته للطاقة من مصادر متجددة بحلول العام 2030، أي بزيادة 17% على الهدف الذي حددته سابقاً، حيث تتطلع إلى الوصول لنسبة صفر انبعاثات كربونية في قطاع الطاقة بحلول العام 2050.

أردنياً، لماذا نحتاج المياه؟ لأن المملكة تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم كأكثر دولة تعاني من شح المياه، حيث تبلغ حصة الفرد السنوية من الموارد المتجددة للمياه 80

(1) مصطفى أبو عمشة، (عاصفة الجدل بعد تصريحات منصور عباس حول يهودية إسرائيل لم تهدأ بعد)، Q post كيو بوست، الخميس 30 ديسمبر /كانون الأول 2021.

متراً مكعباً فقط، وهي اقل بكثير من النسبة المحددة بـ 500 متر مكعب للفرد)[1].

وبعيداً عن المشرق العربي والجزيرة العربية، فإن وقائع التطبيع الإبراهيمي طالت دولة أخرى في الجانب الآخر من الوطن العربي ونعني بها السودان فضلاً عن المغرب، إذ قام وفد صهيوني بزيارة السودان في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر/نشرين الثاني 2020، ولم يكتفِ الوفد بأن تكون الزيارة سياسية أو رمزية، بل أنه قام بزيارة منظومة الصناعات الدفاعية بالخرطوم[2].

وتعمقت العلاقات الصهيونية، مع النخبة الحاكمة في السودان، على نحو اسرع من المتوقع، إلى درجة ان الولايات المتحدة الأمريكية طالبت سلطة الكيان الصهيوني بالتدخل لدى قادة الانقلاب العسكري في السودان، من أجل إنهاء أزمة الانقلاب والدفع نحو إعادة تشكيل الحكومة بشراكة مع المدنيين. فيما لوحت واشنطن بقطع المساعدات عن الخرطوم.

وأتى هذا الطلب الأمريكي خلال المحادثات التي جرت بين سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، التي تزور فلسطين المحتلة، ووزير الأمن بيني غانتس، حيث دعى الكيان الصهيوني إلى التدخل في الأزمة التي نشأت في السودان، بحسب ما أفادت الإذاعة الصهيونية الرسمية « كان».

وهذا هو الطلب الأمريكي الثاني من الكيان الصهيوني للتدخل لدى قادة الانقلاب العسكري بالخرطوم، حيث سبق ان نقل وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن، أيضاً رسالة مماثلة في محادثاته مع المسؤولين الصهاينة.

ووفقاً للإذاعة الصهيونية، فإن الولايات المتحدة، تنظر إلى الكيان الصهيوني على انها لديها القدرة على التأثير على ما يحدث في السودان، علماً ان طاقم من الموساد زار الخرطوم قبل وبعد الانقلاب العسكري، واجرى محادثات مع زعيم الانقلاب العسكري، اللواء عبد الفتاح البرهان.

وتعتقد الولايات المتحدة ان لدى الكيان الصهيوني القدرة على التأثير في السياسة الداخلية في السودان، وتطلب تدخلها بهدف إعادة الأيام إلى الوراء والأوضاع الداخلية إلى سابق عهدها وتشكيل حكومة مشتركة بقيادة مدنية.

---

(1) سائد كراجة، (رفض التطبيع.. اكثر من شعار)، صحيفة الغد، عمان، الاربعاء 24 نوفمبر /تشرين الثاني 2021، ص8.

(2) موسى، ص22، نقلاً عن: السوداني، 2020/11/29.

وترغب واشنطن بأن تقوم سلطة الكيان الصهيوني، بممارسة ضغوط حثيثة على البرهان، ودفعه إلى التراجع عن الانقلاب، علماً ان البرهان تجمعه علاقات مع مسؤولين في الموساد في مجلس الأمن القومي التابع لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، منذ ان قاد مسيرة التطبيع [1].

قمة النقب (آذار – مارس 2022)

أخيراً، وضمن هذه الفرعية الصغيرة، نشير إلى واقعة لافتة تُظهر عمق التوجه التطبيعي /الإبراهيمي، بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية بإشراف أمريكي، ونعني بها « قمة النقب» التي انعقدت في شهر آذار 2022، وجمعت وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني مع وزراء خارجية مصر، الإمارات، البحرين والمغرب، وهي القمة التي شهدت قيام الوزراء العرب الأربعة بزيارة قبر ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء صهيوني، والذي يعدّه البعض المؤسس الحقيقي للكيان الصهيوني[2] [*3].

وقد وصف بعض الخبراء العرب، قمة النقب، (بـ «الحدث غير المسبوق» لطبيعة الأطراف المشاركة ممن وقّعت في وقت سابق اتفاقات سلام مع الكيان الصهيوني، وللنتائج أيضاً المتوقعة منها: وقال الخبراء ان القمة التي ستعقد بشكل دوري سنوياً، ستسعى لتشكيل محور عربي صهيوني في مواجهة الإرهاب والتهديدات التي تتعرض لها المنطقة [وفقاً للمؤتمرين].

وأشار هؤلاء المحللين، إلى ان القمة من المتوقع ان تسفر عن « تغير تدريجي في المشهد الجيوسياسي» بمنطقة الشرق الأوسط. لكنهم رأوا ان الحديث ما زال مبكراً عن تشكيل ما يسمى» الناتو العربي» لمواجهة التهديدات الإيرانية، حتى مع دورية انعقاد قمة النقب بشكل سنوي)[4].

---

(1) (أمريكا تطالب إسرائيل بالضغط على قادة الانقلاب بالسودان !)، الدستور، عمان، الخميس 20 تشرين الثاني /نوفمبر 2021، ص40.

(2) عبد الباري عطوان، على منصة اليوتيوب you tube ؛ تاريخ المشاهدة 31-3-2022.

(3) [*] لمزيد من التفاصيل حول التطبيع الجديد، ينظر: هبة جمال الدين محمد العزب، الدبلوماسية الروحية والمشترك الابراهيمي المخطط الاستعماري للقرن الجديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2021)، 256 صفحة.

(4) أحمد فتحي، (قمة النقب السداسية... دلالات ومآلات « حدث غير مسبوق»)، الثلاثاء 2022/3/29: 06 ص بتوقيت ابو ظبي، العين الاخبارية al-ain.com.

ومن الجدر بالذكر ان زيارات لمسؤولين إماراتيين وصهاينة سبقت وأعقبت قمة النقب، قبل ان تتوج تلك المسيرة بزيارة وزير خارجية الإمارات للكيان الصهيوني. ان تلك الزيارة وغيرها انتهت بتوقيع 60 اتفاقية ومذكرة تفاهم في العديد من المجالات تشمل: تعزيز وحماية الاستثمار والصحة والرعاية الطبية، بجانب التعاون في مجال مواجهة جائحة « كوفيد-19 «والزراعة والأمن الغذائي، والمياه والبيئة والتغير المناخي فضلاً عن التكنولوجيا والأبحاث والتطوير وانشاء صندوق مشترك بـ 100 مليون دولار، فضلاً عن برنامج تبادل الطلاب بين الجامعات الإماراتية والصهيونية[1].

وقد تعمق هذا الاطار التطبيعي عن طريق سلسلة زيارات على مستوى عال، كان ابرزها زيارة وزير الخارجية الصهيوني يائير لابيد للإمارات (29 يونيو /حزيران 2021)، ثم زيارة نفتالي بينت رئيس وزراء الكيان الصهيوني يومي 12 و 13 كانون الثاني/ديسمبر 2021، ثم الرئيس الصهيوني إسحاق هرتسوغ نهاية يناير/كانون الثاني 2022[2].

وخلال هذه المرحلة قام اكثر من 300 ألف صهيوني بزيارة دولة الإمارات (منذ توقيع الاتفاق الإبراهيمي للسلام [للتطبيع] خلال عام 2020)، فيما بلغ عدد الزيارات بين المسؤولين الحكوميين في البلدين حتى شهر كانون الثاني/يناير 2022 اكثر من 50 زيارة فيما بلغ الحجم الإجمالي للتجارة غير النفطية بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني اكثر من 1.3 مليار دولار للمدة من أغسطس / آب 2020 إلى يناير /كانون الثاني 2022.

تلك الاتفاقات والزيارات والأرقام الكبيرة خلال هذه المدة القصيرة، تثبت بوضوح ان لدى البلدين رؤية استراتيجية وخريطة طريق واضحة لتوسيع آفاق الشراكة والتعاون على مختلف الأصعدة[3].

نقد التطبيع

مثلما ان للتطبيع انصار ومؤيدون، فإن له معارضون ومنتقدون. وهنا نشير إلى احد الناقدين، الذي يرى، أنه (من كان يعتقد ان التطبيع يحقق السلام أو يخدم الفلسطينيين فليعلم ان سلطة الكيان الصهيوني ما زالت مستمرة في مشروعها وفي حصارها وقتلها

(1) العين الإخبارية، الثلاثاء 2022/3/29. al-ain.com.

(2) أحمد نصير،(رسائل الإمارات بقمة النقب.. دعم القضية الفلسطينية وتعزيز السلام)، الثلاثاء 2022/3/29: 06: 10 صباحاً بتوقيت أبو ظبي، العين الاخبارية al-ain.com..

(3) المصدر نفسه

وتشريدها للفلسطينيين واعتقالهم وهدم منازلهم وتهويد القدس وظلت تلك العمليات مستمرة بعد كل مفاوضات وبعد كل اتفاقيات سلام وحتى بعد التطبيع الآن، تستمر الصهيونية في مشروعها الاستيطاني ورفض مقترح حل الدولتين، ورفض عودة اللاجئين وارتفاع وتيرة وحجم مشروعات المستوطنات الصهيونية، ويكفي انه في الحكومة الصهيونية وزير « للاستيطان الصهيوني »)[1].

وهنا يقول المفكر العربي البحراني علي فخرو، ناقداً التطبيع والمطبعين، من منظور علمي جدلي (في ضوء كل ذلك، فإن فكرة السلام والتعايش مع الكيان الصهيوني، وذلك، كما يدّعي المطبّعون من أجل دخول العرب عصر العلم والتكنولوجيا واجتذاب استثمارات الاقتصاد العولمي لبلاد العرب المتخلفة والمتعطشة للمساعدات الخارجية. هي فكرة وهمية، مبنية على تصورات ساذجة: فلا الغرب الرأسمالي الجشع، الذي خبر العرب وعوده وحيله وأكاذيبه طوال القرن العشرين. ولا العداء الصهيوني التاريخي المتمثل بعشرات التصريحات القائلة بضرورة إبقاء العرب متخلفين ومجزئين ضعافاً لا يوجّهون اي خطر من أي نوع كان للوجود الصهيوني في كل ارض العرب. هما في وارد مساعدة العرب على النهوض من تخلفهم التاريخي المأسوي البشع. وحتى لو تغيَّرت طبيعة الطرفين فإن الثمن سيكون استباحة لأرض العرب ونهباً لثروات شعوبها وإلحاقاً للوطن العربي المهمش بالمركزية الغربية الاستعمارية.

وأخيراً فقد وقعت عدة أقطار عربية معاهدات واتفاقيات سلام وتعاون مع الكيان الصهيوني، فما الذي كسبته تلك الأقطار العربية من وراء تلك التنازلات والأحلام الوهمية؟ هل أدى ذلك إلى أوضاع اقتصادية افضل؟ أم أن تلك الأقطار تعيش اليوم أسوأ وأحلك أوضاعها الاقتصادية المتردّية؟ ويعرف القاصي والداني ان الكيان الصهيوني يريد وسيسعى لجعل كل تنازل اقتصادي وأمني وكل اعتراف تطبيعي في تلك الاتفاقيات تنازلاً أبدياً لا رجعة عنه وحقاً وجودياً ضرورياً لقوة وامن الكيان الصهيوني.

لنستمع إلى التصريحات الصهيونية في أيامنا الحالية في شأن انتهاء حقبة الامتياز المائية والجغرافية التي أعطيت للكيان الصهيوني، كجزء من اتفاق وادي عربة بين الكيان والأردن، لنعرف ان المؤقت في العقل الصهيوني هو دائم ومخلد. فما ان طالبت السلطات الأردنية بإرجاع المناطق المؤجرة للكيان الصهيوني في وادي عربة. التي انتهت مدة تأجيرها بعد مرور خمسة وعشرين سنة، حتى اعلن القادة الصهاينة انهم سيصرون على التفاوض

(1) موسى، ص22.

في شأن تجديد ذلك التأجير. ويعرف الجميع معنى كلمة التفاوض مع الكيان الصهيوني[1].

ونشير هنا إلى تجربة عملية، من واقع حال دولة عربية (موريتانيا)، طبعّت مع إسرائيل في التسعينيات – كما تمت الإشارة إلى ذلك في فقرة سابقة – أعلنت بعد ذلك عن طريق وزيرة خارجيتها آنذاك (2010/10/22)، في تجمع جماهيري نظمته أحزاب الأغلبية في العاصمة نواكشوط، قطع علاقات بلادها الدبلوماسية مع إسرائيل، إذ قالت (فليعلم العالم من هنا ان موريتانيا قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع دولة إسرائيل بشكل نهائي)[2]. كما أفاد الرئيس الموريتاني [السابق] محمد ولد عبدالعزيز، لدى لقائه السفير الفلسطيني في نواكشوط (ان موريتانيا لم تحصل على أي فوائد من العلاقة مع إسرائيل)[3].

هنا تؤكد التجربة الموريتانية، إن إرادة الشعوب إذا توحدت، يمكن أن تجبر المطبعين على التراجع، وقطع مسار التطبيع، لأن هذا المسار يعرقل أي خطوة باتجاه التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية وإعادة اللاجئين ووقف الاستيطان والضم.

خامساً: ضعف العرب وتراجع انشغالهم بالقضية الفلسطينية، لصالح اهتمامهم بقضايا ومستجدات أخرى

وصل الضعف العربي حداً، لدرجة ان الإنسان العربي حاكماً أو محكوماً، لم يعد قادراً على حلّ مشكلاته الداخلية فقط، وإنما بات عاجزاً عن الدفاع عن نفسه أمام الآخر الإقليمي والدولي. فالاختراق الأجنبي للمجال العربي اصبح واضحاً وأمسى يجري على قدم وساق.

فـ (اللاعب العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية، كان الأكثر عجزاً عن أن يجترح صيغة تضمن له مكاناً تحت الشمس في المعادلات الإقليمية الجديدة. وهو ما يفترض ان يكون لذلك ارتدادات داخلية في المنطقة العربية، ولو بعد حين كردة فعل على تهميش الإنسان العربي من أن تكون له حيثية تحقق له استقلالاً حقيقياً وكرامة مفقودة)[4].

وهنا يقول المفكر العربي علي فخرو: (لا توجد أمة مستباحة من الخارج كالأمة العربية

---

(1) على محمد فخرو، (التطبيع والمطبّعون والمواجهة)، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 478، كانون الاول/ديسمبر2018.

(2) نقلاً عن: الكروي وعباس، ص74.

(3) نقلاً عن المصدر نفسه، ص74، وكذلك، جريدة الصباح العراقية 2010/3/25، ص7.

(4) محمد نور الدين، (شرق أوسط جديد)، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 146، خريف 2013، ص3.

اليوم صاحب القرار الفعلي هو المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، فهو يقول ما يجب ان يحدث وما يجب ألاّ يحدث. ولا يقتصر هذا التدخل على الطرف الأمريكي، فهذا ينطبق على الفرنسي أيضاً وعلى الإنكليزي. وحتى الكيان الصهيوني بات له متحدثون يعطون هذه الأمة دروساً يومية في ما يمكن ان تفعله وما لا يمكنها فعله، وما هي الخطوط الحمر أمامها. وهذا تراجع مأسوي في حياة هذه الأمة التي دفعت ملايين الشهداء من أبنائها من اجل تحقيق الاستقلال الوطني.

نأتي الآن إلى القضية العربية المركزية، فقد كان هناك التزام قومي لا رجعة عنه ولاشك فيه، هو القضية الفلسطينية. واليوم نرى هذا التراجع المرعب الذي يحدث على صعيد هذه القضية، فهناك حركة تطبيع واسعة مع الكيان الصهيوني. وللأسف الشديد استطاعت بعض الأنظمة العربية تجنيد كتّاب يدافعون عن الكيان الصهيوني ويبررون فكرة احتلال قطعة من الأرض العربية واستيطانها وإزالة شعبها منها. ونحن نحترق بذلك، وخصوصاً داخل منطقة الخليج العربي، حيث الآن يوجد تجنيد كبير لهذا الاتجاه)[1].

وبدلاً من أن ينشغل العرب بقضايا مصيرية، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والاختراق الأجنبي المتعدد الأبعاد للأرض العربية، وقضايا المياه والبيئة والتعليم فإن تحولات طرأت على خريطة الصراعات في الوطن العربي، حيث تحولت من غلبة الصراعات أعلاه، إلى شيوع النزاعات والصراعات داخل البلدان العربية بشكل لافت، لتشمل معظم البلدان العربية، لاسيما بعد محاولات التغيير التي حدثت في عدد من الأقطار العربية في العقد الماضي ومطلع العقد (الثالث) الحالي. وبرزت صراعات غير مألوفة كما هو الحال في البعد الطائفي وبالذات على المحور (الشيعي – السني) المفتعل، حيث يبدو ذلك جلّياً في الحالتين العراقية والسورية وبدرجة اقل في الحالة اليمنية، وكذلك في البعد الديني والإسلامي والمسيحي نتيجة موقف التنظيمات بالغة التطرف التي تنسب نفسها إلى الإسلام تجاه غير المسلمين، فضلاً عن ذلك بروز دور الفاعلين من غير الدول، كما في ظهور الجماعات المسلحة التي تعمل خارج إطار الدولة بمختلف أشكالها وتوجهاتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية[2].

(1) علي فخرو، (العرب بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل) المستقبل العربي، العدد 476، تشرين الأول، أكتوبر 2018، ص132.

(2) بتصرف عن: علي الدين هلال، (حال الأمة العربية 2014 – 2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول)، المستقبل العربي، السنة 38، العدد 435، مايو /آيار /2015، ص18.

من ناحية أخرى، كان لبعض وسائل الإعلام العربية دور في إذكاء التوترات والخلافات والنزاعات، بل والصراعات العربية- العربية، حيث شوهت المواد الإعلامية التي تبثها تلك الوسائل في سياق الأزمات والصراعات مفاهيم قومية ووطنية أساسية وساعدت على تشويه الصور المتبادلة بين الأقطار العربية فضلاً عن دور الإعلام والإعلاميين في الخلافات بين دولة عربية وأخرى[1].

وهكذا انشغل العرب، ولأسباب مختلفة بنزاعات وخلافات بيّنية (عربية –عربية) مثلما حصل أو يحصل بين الجزائر والمغرب، والخلاف داخل مجلس التعاون الخليجي بين قطر وأعضاء آخرين، والخلاف حول اليمن أو صراعات داخل الدولة الواحدة بين التكوينات القومية أو الدينية أو الجماعات السياسية المتباينة، إسلاميين وعلمانيين عسكر ومدنيين (الحالة السودانية المعاصرة) شيعة وسنة (الحالة العراقية، السورية واليمنية) مسلمين وغير مسلمين، الأغلبية ومطالب الجماعات الفرعية.

إذ جسدت هذه الوقائع وغيرها تبدل أولويات القضايا العربية بالنسبة إلى النظام الإقليمي العربي في مرحلته الراهنة، إذ توارت جزئياً قضية فلسطين التاريخية، وعلى الرغم من حديث اكثر من مسؤول عربي عن ان القضية الفلسطينية هي احد محاور العمل العربي المشترك والأساسي، وانها في قلب الاهتمام العربي، فلم يكن هناك أي جديد يُطرح بشأن تعديل المسار المعروف بالمبادرة العربية للسلام 2002 التي تمت الإشارة إليها في موضع سابق، والتمسك بنهج الدولتين كحل تاريخي، وتنشيط جهود اللجنة العربية المعنية بالمبادرة بالتعبير عن القلق من التوجهات العدائية المفرطة للحكومات الصهيونية المتعاقبة، وإدانة رفضها المتكرر لحل الدولتين كأساس لتسوية تاريخية للصراع العربي-الصهيوني، وإدانة عمليات الاستيطان في محيط القدس وفي الضفة الغربية، وإدانة ما تقوم به إسرائيل بتقويض وابتزاز السلطة الفلسطينية – على الرغم من تعاون هذه السلطة مع الاحتلال في بعض القضايا الأمنية – وقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها السلطات الصهيونية لصالح السلطة الفلسطينية [2]؛ عندما يتماثل هذا الوقف مع مصالحها وسياساتها.

وهنا نشير إلى كلمة ألقاها محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة للجماهير العربية وعضو الكنيست (البرلمان) الصهيوني السابق (وهو من عرب فلسطين 1948)، خلال ندوة

(1) بتصرف عن المصدر نفسه، ص18.

(2) المستقبل العربي، ض178.

نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن (السبت 28-9-2019)، إذ يقول: (ان كلفة الاحتلال لا تذكر، بل العكس من ذلك، من باب النقد الذاتي لنا كعرب فلسطينيين، فإن الاحتلال غير مكلف للكيان الصهيوني، والحديث عن التحولات يقودني إلى الحديث ليس فقط عن إسقاطات ما يحدث في الكيان الصهيوني على الساحة العربية والفلسطينية، وإنما للتساؤل: هل هناك إسقاطات لأدائنا السياسي نحن كعرب وفلسطينيين على الحالة الصهيونية؟ للأسف لا يوجد إسقاطات لحراكنا السياسي العربي أو الفلسطيني على مجمل السياسة الصهيونية وإزاحتها أو حرفها، بل واكثر من ذلك، نحن نعيش حالة في غاية الصعوبة والدقة، حيث نرى ان هناك مساعياً لتنفيذ صفقة القرن بدعم عربي ببنودها المختلفة، باطناً أو ظاهراً، موضوع اللاجئين يجري اغتياله، قضية القدس حسمتها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، الاستيطان حسمته الولايات المتحدة الأمريكية بأنه قائم، وفي موضوع الحدود لا أحد يتحدث عن حدود الرابع من حزيران 1967، ونعيش حالة بؤس عربي لا يمكن ان يستمر طويلاً)[1]. ثم يضيف في مقطع آخر من كلمته (يضاف إلى ذلك بؤس الحالة السياسية في فلسطين واعني الانقسام، لذلك فالحديث عن التحولات في السياسة الصهيونية حديث مهم، لكن لا اقترح أن يكون هذا المحور الوحيد، وإنما هناك حاجة لمعالجة الإخفاق العربي، وتحييّد القضية الفلسطينية، وجعل الصراع ليس فلسطينياً صهيونياً، وإنما سنياً شيعياً، وهذه احدى الكوارث التي نواجهها كأمة ومجتمع)[2].

وهكذا انكشف الضعف العربي بدلائل واقعية واختفى الرد العربي – إلاّ نادراً – على ممارسات الكيان، وكما قيل في المثل العربي، (كل نازلة كاشفة)؛ من هنا استفاد الكيان الصهيوني من هذه الحالة العربية المهزومة في ميادين عديدة،(حيث ان رد فعل الأنظمة العربية تجاه خطوات كثيرة اتخذتها وقامت بها إسرائيل والولايات المتحدة لم ترق إلى مستوى قرار سياسي مصيري وقاطع؛ ففي الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني من قبل الرئيس الأمريكي [السابق] ترامب لم تحدث اي هبّة أو انتفاضة، سواء في الضفة الغربية أو في أي موقع في العالم العربي سوى بعض الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات الخجولة، وكذلك الأمر في قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وقس على ذلك في خطوات مصيرية أخرى.

(1) انظر كلمته في: جوني منصور وآخرون، التحولات.. ص164.

(2) المصدر نفسه، ص164.

للكيان الصهيوني مجسات سياسية ودبلوماسية قوية وفعالة جداً، وقد تلقفت ردود فعل العالم العربي بمنظومتيه السياسية والشعبية وبالتالي تصرفت وتحركت لتحقيق المزيد من المكاسب على ارض الواقع. حقق الكيان بهذه السياسات والإجراءات، والتي يقوم بها دون رد فعل حاسم وقاطع من طرف أي بلد عربي، تهميشاً للقضية الفلسطينية، وحققت أيضاً منجزاً مهماً وهو ان الفلسطينيين وجدوا أنفسهم وحدهم في ميدان المواجهة مع المشروع الصهيوني الذي نرى انه انتقل إلى خطوة الانتشار في مواقع عديدة في العالم العربي، وبطرق مختلفة عما هو قائم في فلسطين)[1].

عليه يرى بعض المراقبين (ان هناك ضرورة لإعادة النظر في مُجمل القراءة الفلسطينية والعربية لطبيعة القضية الفلسطينية ومستقبل الصراع العربي- الصهيوني، وذلك في اطار ازدياد قوة العدو الصهيوني من جهة، وتفاقم الفشل العربي والفلسطيني في تحقيق إنجاز يذكر على طريق تحرير فلسطين من جهة أخرى، ناهيك بتنامي الاستعداد لدى عدد لا بأس به من الأنظمة العربية والقيادة الفلسطينية، بل وحتى الرغبة، في قبول الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه كحليف إقليمي)[2].

وهكذا يمكن القول، أن المشهد في القضية الفلسطينية يزداد تعقيداً وتهديداً، وبخاصة مع تصاعد الهجمة الأمريكية والصهيونية لتصفية هذه القضية في ظل العجز العربي، ولاسيما على مستوى النظام الرسمي العربي[3].

إذن لم تعد القضية الفلسطينية تشغل الساسة العرب، أو أنها لم تعد القضية المركزية أو الهم الأول لهم، إن لم يكن البعض قد طبّع مع الكيان الصهيوني واندمج في علاقات متشعبة معه – كما تمت الإشارة سابقاً- وهذا الأمر لا يعود إلى قناعات أو إملاءات فقط، وإنما أيضاً لعجزهم وفشلهم عن إنجاز الحلم القومي أو المشروع التنموي... وانشغالهم أو إشغالهم بقضايا مستجدة عدّة، من بينها:

صعود الحركات المسلحة المتشددة كتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق

---

(1) انظر: جوني منصور، (التحولات الامنية في إسرائيل)، ص91، نقلاً عن: عزمي بشارة « فلسطين. قضية العرب ام مشكلة الفلسطينيين ؟»، الجزيرة، 2009/5/15، شوهد في 2019/11/3، في: http://bit.ly/337GWIM.

(2) لبيب قمحاوي، القضية الفلسطينية من منظور جديد، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2018)، عرض كابي الخوري، كتب وقراءات، المستقبل العربي، العدد 475 أيلول /سبتمبر، 2018، ص163.

(3) كابي الخوري (تقرير). المستقبل العربي، العدد 475، أيلول /سبتمبر 2018، ص152.

(داعش) 2014-2017، وسيطرتها على مساحات واسعة من ارض العراق وسوريا، مما شكّل تحدياً أمنياً كبيراً لأغلب دول المنطقة العربية[1]. ونشير هنا إلى أن بعض المراقبين سجلوا (ان الإرهاب مثّل خلال العام 2014 المتغير الرئيس في فهم حال النظام العربي وذلك نتيجة لما حققته داعش في العراق وسورية وما سعت إليه في دول أخرى كليبيا ولبنان ومصر، وهو ما ترتب عليه تراجع لبعض القضايا مثل القضية الفلسطينية، وطرح قضايا جديدة كتكوين قوة عربية لمواجهة الإرهاب)[2]. فمع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) انصرف الاهتمام العربي لإقامة تحالف دولي لمكافحة الإرهاب منذ عام 2014، وهي مسألة جديدة تزاحم الاهتمام بالقضية الفلسطينية[3]. وبعد مراجعة دقيقة ومختصرة لهذا البيان الصادر عن اعلى مؤسسة عربية رسمية، يتضح لنا خلوّه من أي إشارة إلى الصراع العربي- الصهيوني أو القضية الفلسطينية، ما يؤشر تحولاً سلبياً كبيراً في الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية.

تراجع أو اضمحلال دور الجامعة العربية إذ يلاحظ ان الجامعة وجدت نفسها مضطرة إلى اتخاذ مواقف تجاه التطورات الداخلية في عدد من البلاد العربية، بما يخرج على مألوف سلوكها في ما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. حيث كانت الحالة الليبية هي الأولى والأسوأ من نوعها إذ طلب المجلس الوزاري للجامعة من مجلس الأمن توفير غطاء جوي لحماية قوى المعارضة من البطش العسكري لنظام القذافي. أي ان مجلس الجامعة اقر بضرورة التدخل الخارجي في الحالة الليبية، لكنه أوكل تلك المهمة للمنظمة الدولية)[4]. وهذه دالة كبرى من دالّات الضعف العربي، وخراب النظام الإقليمي العربي وانكشافه بشكل دراماتيكي، إذ وفرّت قرارات الجامعة العربية بشأن ليبيا التبرير القانوني والغطاء السياسي لتدخل حلف الأطلسي فيها[5]. والدليل الدامغ على ان انشغال العرب بهذا المتغير الجديد (داعش واخواتها)، عن القضية الفلسطينية وكل ما يتعلق بها هو ما جاء في إعلان شرم الشيخ، الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية أثناء اجتماعه على مستوى القمة – الدورة العادية (26) بتاريخ 28-29 آذار – مارس 2015 إذ نص بالقول (نعقد

(1) المشاقبة وآخرون، صفقة القرن، ص30.

(2) علي الدين هلال، ص18.

(3) خيري عمر، التحول الجيوسياسي الإقليمي والقضية الفلسطينية 2011 – 2021، ص53.

(4) هلال، ص18.

(5) المصدر نفسه، ص19.

العزم على توحيد جهودنا والنظر في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية، لصيانة الأمن القومي العربي، في مواجهة التحديات الراهنة، والتطورات المتسارعة، وخاصة تلك المرتبطة بالممارسات الإجرامية لجماعات العنف والإرهاب، والتي تتخذ الدين ذريعة لوحشيتها. ونؤكد في هذا السياق احتفاظنا بكل الخيارات المتاحة، بما في ذلك اتخاذ اللازم نحو تنسيق الجهود والخطط لإنشاء قوة عربية مشتركة لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا ولصيانة الأمن القومي العربي، والدفاع عن أمننا ومستقبلنا المشترك وطموحات شعوبنا وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، والشرعية الدولية، وهو ما يتطلب التشاور بيننا من خلال آليات الجامعة تنفيذاً للقرار الصادر عن هذه القمة)[1]. إذ أيدت الجامعة العربية قرار مجلس الأمن الدولي بضرب مقرات القذافي 2011 على أيدي « الناتو»، ضمن الجهود الخاصة لإسقاطه، ونظامه لوقف الحرب بين الجيش والثوار وبالتالي، تم إسقاط القذافي وإنهاء نظامه[2].

يضاف إلى ما تقدم من علامات التراجع والانكسار والانكشاف العربي اصطدام شعار الكفاح المسلح الفلسطيني كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، برفض دول الجوار العربية ان تشكل نقاط الانطلاق الداعمة والمساندة للمقاومة الفلسطينية، فضلاً عن انشغال معظم الدول العربية بهمومها الذاتية ومشاكلها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، الأمر الذي اضعف المساندة القومية للمقاومة الفلسطينية وادى ذلك إلى تراجع القضية الفلسطينية كقضية محورية على جدول أعمال النظام العربي الإقليمي، واختفى المصطلح الذي كان متداولاً عن الصراع وهو النزاع العربي الصهيوني وحل محله الصراع الفلسطيني الصهيوني وهو ما دفع البعض للتساؤل عن جدوى المقاومة في ظل المعطيات الحالية المحيطة بها، وبعد أن أصبحت تتدخل في تقدير مدى توافر الممكنات العملية المتاحة[3].

تزايد ظاهرة الاختراق الخارجي للنظام العربي على المستويين الإقليمي والعالمي (ووفر عدم الاستقرار المتزايد ومخاطر التفكك التي ألمّت بالبلدان العربية بيئة مثالية لتفاقم الاختراق الخارجي – الإقليمي والعالمي- للنظام العربي، فكان تدفق مقاتلين أو مرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراعات وبالذات في سوريا وليبيا واليمن والعراق، ذريعة لمزيد من

(1) المستقبل العربي، السنة 38، العدد 435، آيار – مايو 2015، ص 184-185.

(2) عنات كورتس – شلوموبروم، التقرير الإسرائيلي الاستراتيجي 2011، ص10.

(3) مصطفى عبد العزيز مرسي، (مدى قدرة المقاومة غير المتكافئة على فتح افق سياسي للتسوية)، شؤون عربية، العدد 187 – خريف 2021، ص26-27.

تدخل بعض القوى الإقليمية واختراقها للنظام العربي.. كما ان النظام العربي يعاني من ضغوطات إقليمية تؤدي تداعياتها الى تقويض اركان النظام العربي)[1].

التمسك المفرط للنظم الحاكمة العربية بمفهوم السيادة الوطنية (على حساب مفهوم الأمن القومي العربي)، إضافة إلى غياب مفهوم (الدولة الوطنية الحديثة) بالمعنى المتعارف عليه في عدد من البلدان العربية، (حيث وجود ازدواجية في السلطة في بعض البلدان ووجود سلطة فعلية غير شرعية في بلدان اخرى، ووجود تحدي حقيقي للسلطة القائمة في بلدان ثالثة، وكذلك الحال بالنسبة إلى فكرة إقامة قوة عربية مشتركة حيث تمثل علاقتها بمجلس الأمن والقواعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن استخدام القوة المسلحة إشكالية تستدعي البحث)[2].

تعاني العديد من الأقطار العربية (من اضطرابات سياسية وأمنية أدت إلى تغييب دور دول عربية مؤثرة على مشهد الصراع العربي-الصهيوني وانشغالها بقضاياها الداخلية.. كما ان الجماهير العربية انشغلت – منذ اندلاع الثورات العربية – إلى حد ما عن القضية الفلسطينية لصالح المطالبة بالإصلاح داخل الدول العربية)[3]. كما ان هذه الجماهير واجهت ولا تزال إلى اليوم مشكلات صعبة ومؤثرة وبنيوية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية وحتى السياسية، (بما فيها الدول التي نجحت فيها الثورات في الإطاحة بنظام الحكم ما جعل هموم الشعوب العربية تنصرف إلى حد كبير إلى الداخل في بلدانها وأقطارها، تبحث عن كيفية حل مشكلاتها التي تفاقمت في الوقت الذي كانت تطمح فيه إلى حياة افضل. وينطبق ما تقدم على سوريا ولبنان. فإذا كانت سوريا لا تزال إلى اليوم تعيش ازمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعد عقد من الحروب ومن استنزاف القدرات والموارد ومن الحاجة إلى السلام الداخلي وإلى إعادة الإعمار، فإن هذا يعني ان دور سوريا الإقليمي قد تراجع بعدما انصرفت قيادتها السياسية إلى أولويات داخلية. ما أدى بطبيعة الحال إلى تصدّر هذه الأولويات الداخلية الاهتمامات والمواقف الرسمية طوال السنة الماضية. كذلك الأمر بالنسبة إلى لبنان الذي لم يعرف الاستقرار منذ سنوات عدّة خاصة في العقد الماضي بسبب مشكلاته الداخلية المعقدة من جهة، وبسبب الوضع في سوريا الذي اشرنا إليه والذي ينعكس تلقائياً على الوضع في لبنان. لذا سوف نلاحظ ان

(1) هلال، ص19.

(2) هلال، ص19.

(3) المشاقبة وآخرون، ص18.

قضية فلسطين لم تكن على جدول أولويات الاهتمامات والمواقف والتصريحات الرسمية اللبنانية، إلاّ ما تعلق منها باللاجئين الفلسطينيين أو بالخروقات الصهيونية للقرار 1071)[1].

كما ان قضية فلسطين واجهت في العقد الماضي ولا تزال تواجه في العقد الثالث تحول الاهتمام الشعبي العربي والإسلامي إلى قضايا الثورات والاحتجاجات. (وقد تأثر الرأي العام الفلسطيني بهذه القضايا كجزء من الشعب العربي يشترك معه في الهموم والتطلعات. كما انقسم الشعب الفلسطيني بدوره في رؤيته لأهداف هذه الثورات وما ستكون عليه علاقتها مع قضية فلسطين)[2].

وفي الوقت نفسه فإن السلطة الفلسطينية انشغلت بالمفاوضات وبما يشبه المفاوضات مع الكيان الصهيوني، وهي مفاوضات لم تنجب حتى اليوم شيئاً يعتمد عليه في تحقيق الحقوق الفلسطينية [3]، فضلاً عن حالة الانقسام الفلسطيني / الفلسطيني، التي شغلت الفلسطينيين عن كثير من جوانب الصراع مع الكيان الصهيوني.

سادساً تراجع قوة وتماسك الجيوش العربية التي كانت معنية بالمواجهة مع الكيان الصهيونية أو تقيّد بعضها بمعاهدات الصلح.

ينبغي الإشارة أولاً إلى ان هذه الفقرة مرتبطة بالفقرة السابقة « ضعف العرب وتراجع انشغالهم بالقضية الفلسطينية»؛ مع ذلك فإن البحث ادرجها في فقرة فرعية خاصة، لأنها تعطي صورة عملية عن العجز العربي عن مواجهة الكيان الصهيوني، أو فرض شروط عليها لإجراء تسوية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد 5 حزيران/يونيو 1967. إذ أعطى الخروج النسبي لما يسمى « دول المركز العربية»، مصر، سوريا، العراق من دائرة الصراع للكيان، دور الدولة الإقليمية الكبرى، والتي لم تعد تخشى من دول الإقليم، بل تعمل مع الدول العظمى أحياناً، ومع بعض الدول الإقليمية في أحيان أخرى، على رسم مصائر بعض دول الإقليم، مثال ذلك تعاونها مع كل من الولايات المتحدة وروسيا للحفاظ على مصالحها نتيجة التأثير في مجريات الأحداث داخل سوريا، وقد انعكس ذلك على الفلسطينيين انفسهم، فإذا كان الكيان الصهيوني في وضع يسمح

(1) طلال عتريسي، (استراتيجية القوى السياسية العربية في إدارة الصراع ومآلاتها خلال الفترة 2011 -2021)، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، (نحو استراتيجية عربية جديدة لمواجهة المشروع الصهيوني) نوفمبر /تشرين الثاني 2021، ص3.

(2) المصدر نفسه، ص2.

(3) سري المقدسي، ص178.

لها بالتدخل في شؤون الدول العربية الداخلية لتسهيل خروجها من معادلات الصراع، فما بالك بالفلسطينيين الذين اصبحوا وحيدين في الساحة امام الجبروت الصهيوني العسكري والسياسي [1].

هنا، يذكر الكاتب الصهيوني (شيلح)، صاحب كتاب «لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الإسرائيلي»، وهو من المتحمسين للجيش المهني المحترف، ويُعبر عن آراء مجموعة من أهل الاختصاص الصهاينة، وهؤلاء ينطلقون من واقع ان الحروب الكلاسيكية مع العرب، تراجعت إلى حد التلاشي، نتيجة ضعف وتفكك جيوش دول الطوق المحيطة بفلسطين المحتلة [2].

يضيف عليه الخبير الصهيوني « يواف ليمور» ان التفكك السريع للجيوش العربية قلّص من احتمال الحرب التقليدية كثيراً [3].

في هذا السياق نشير أيضاً إلى أقوال محلل الشؤون العسكرية والأمنية الصهيوني « يوسي ميلمان»، في صحيفتي « جيروزاليم بوست» و « معاريف»، منها قوله « ان الخطر الذي كان يميز الماضي من جيوش عربية تجاه إسرائيل زال تماماً عن الخريطة ولم يعدّ موجوداً، العراق وسوريا وليبيا تفككت إلى كيانات إقليمية مشغولة بمحاربة بعضها من اجل البقاء وجيوش هذه الدول، أما تبخرت أو ضعفت[4].

هكذا يمكن القول، ان التحولات الأمنية الإيجابية التي تسجل لصالح الكيان الصهيوني، إنما تعود في معظمها إلى (فشل الأنظمة العربية داخلياً وإقليمياً في بناء قدراتها وإدارتها لمواجهة الخطر الصهيوني، أو حتى الحفاظ على الأقطار العربية كأوطان قابلة للاستمرار والبقاء، وكان تأثير ذلك على الفلسطينيين، على النحو الآتي:

- بعد زوال خطر شنّ حرب عربية على الكيان الصهيوني منذ اتفاقية عام 1991 انفردت سلطة الكيان الصهيوني بالفلسطينيين، ولم يكن توقيعها على اتفاقية أوسلو إلاّ مرحلة في مخطط بعيد المدى لمحاصرة الفلسطينيين وقضيتهم.

(1) محمود اردیسات، التحولات الأمنية في إسرائيل..، ص109.

(2) محمد خواجة، (إسرائيل: جيش صغير وذكي.. لكن) شؤون الأوسط، بيروت، العدد 146، خريف 2013، ص128.

(3) المصدر نفسه، ص129.

(4) نقلاً عن كلمة القاها: عبدالله كنعان / امين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس ونائب رئيس مجلس امناء مركز دراسات الشرق الاوسط – الاردن ؛ في: جوني منصور وآخرون، التحولات في إسرائيل... ص175.

عدم التعرض لأي تحد أو تهديد من قبل دول الطوق العربية أو ما بعدها حين – قام الكيان الصهيوني بحربها على غزة عام 2008-2009؛ ما اطلق يده في التعامل مع الفلسطينيين وشن الحروب عليهم متى شاءت، وتجسد ذلك جلياً في تكرار حروبها عام2012 وعام 2014)[1].

ويظهر تراجع قوة وتماسك الجيوش العربية عبر الآتي:

مصـــــر

يرى بعض الخبراء في الشؤون الاستراتيجية، إنه ما ان وضعت حرب تشرين 1973 أوزارها،حتى أوصد الرئيس السادات باب الصراع العسكري كلياً، معلناً أنها آخر الحروب ضد الكيان الصهيوني. وتبنى مساراً تنازليا من فك الارتباط عند الكيلومتر 101 إلى اتفاقية كمب ديفيد، وبموجبها، قُيدت حركة الجيش المصري في صحراء سيناء، وأبعدت وحداته عن الحدود الجنوبية، وبدأ العمل على تغيير عقيدته القتالية، وإعادة تصنيف الأعداء والأصدقاء، وفقاً لمعايير مختلفة لا تمت للصراع مع الكيان الصهيوني بصلة. وكانت الخطيئة الكبرى التي ارتكبها السادات بحق الجيش المصري [وفقاً للمصدر] هي ربط منظومة تسليحه بالولايات المتحدة كمصدر شبه وحيد، فغلت يداه كلياً. وهذا يعني عدم قدرته على خوض أي حرب إلاّ برضا واشنطن، التي في حال « تمرده» ستقطع عنه المساعدات والمعدات والذخائر وقطع الغيار[2].

وهكذا أصبحت مصر منذ عام 1979 – وفقاً لتصريحات وزير الاقتصاد المصري 2011-(ملتزمة باتفاقيات السلام مع الكيان الصهيوني)[3]. فتوقيع اتفاق (السلام مع مصر عام 1979، أخرجها من دائرة الدول التي من شأنها المشاركة في حرب ضد الكيان، هذا التغيير اضعف بشكل كبير إمكانية ظهور ائتلاف عربي يبادر لشن حرب، وعكس السيناريو في احتمال نشوب حرب على الجبهتين إلى امر لا يجب التطرق إليه كمصدر قلق يمكن ان يحدث)[4].

عليه، وبالنظر لالتزامات معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، ظلت السياسة المصرية (تعتبرها من محددات التعامل على القضية الفلسطينية، وخصوصاً مع وضوح التزام الجيش

(1) اردیسات، ص109.

(2) خواجه، ص130.

(3) شلومو بروم، (إسرائيل والعالم العربي – قوة الجمهور) في: عنات كورتس وشلوموبروم..، ص52.

(4) المصدر نفسه، ص54.

باتفاقية كامب ديفيد)[1]، بل ان مصر، بعد توقيع اتفاقيات الصلح مع الكيان الصهيوني، انتقلت من دور الدولة التي كانت تحارب الكيان الصهيوني إلى دور الدولة التي تتعاون معه في قضايا كثيرة، وفقاً لاحد المراقبين – الذي يقول ينبغي (عدم استبعاد العمل مع إسرائيل من منظور مصلحي، سواء في إقليم شرق المتوسط أو خارجه، أو في أفريقيا، بل وفي منطقة الحدود المشتركة، مع تكثيف التعاون الأمني والاستخباراتي بصورة مباشرة، وهو امر يتم بصورة جيدة)[2].

بل ان مصر تحولت إلى وسيط بين الكيان الصهيوني والقيادات الفلسطينية، إذ جرى التوصل برعاية مصرية إلى اتفاق لوقف اطلاق النار « متبادل ومتزامن» في قطاع غزة، بدءاً من الساعة الثانية فجر يوم 21 آيار/مايو 2021 بتوقيت فلسطين وفقاً للمصدر[3].

الذي ذكر ان القاهرة ستقوم بإيفاد وفدين أمنيين إلى تل أبيب والمناطق الفلسطينية لمتابعة إجراءات التنفيذ، والاتفاق على الإجراءات اللاحقة، التي من شأنها الحفاظ على استقرار الأوضاع بصورة دائمة [4].

وعلى اثر ذلك دعت السلطات المصرية، كلاً من الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية وحركة (حماس) إلى عقد مباحثات في القاهرة، لضمان وقف اطلاق نار طويل الأمد بين فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وجيش الاحتلال الصهيوني [5]. وهكذا لم يعد بالإمكان، ان تشكل مصر، أي تهديد جدي للكيان، بل أنها على العكس من ذلك، انخرطت في علاقات جيدة مع الكيان الصهيوني، وكانت قمة النقب آذار 2022 – التي تمت الاشارة اليها – تجسيداً لهذه العلاقة.

العراق وسوريا

قبل عقدين من الزمن 2003 تقريباً غزا الأمريكيون العراق، متذرعين بأسباب وكان النتاج الأول للغزو تفكيك الجيش العراقي الذي كان الظهير الاستراتيجي للجبهة السورية

(1) خيري عمر، (التحول الجيوسياسي الاقليمي...) ص50، نقلاً عن: صالح النعامي، (العلاقات المصرية – الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2017، ص37-38.

(2) طارق فهمي، (مخاطر تغييب حل الدولتين وتداعياته على الأمن القومي المصري)، السياسة الدولية، العدد 127 يوليو /تموز 2019، ص95.

(3) سياسات عربية، الدوحة، العدد 51، المجلد 9 تموز /يوليو 2021، ص162.

(4) المصدر نفسه، ص162.

(5) سياسات عربية، العدد 51، ص164.

في كل الحروب العربية الصهيونية. بعد ذلك لم يبق في ميدان الصراع إلاّ الجيش السوري. واكتمل المشهد السوريالي مع انفجار الأحداث في سورية وادى تمازج عوامل داخلية سورية مع تدخلات إقليمية وكونية معلنة إلى تفجير صراع دموي، لم يشهد التاريخ الحديث لهذا البلد مثيلاً له هذه الوقائع فرضت على الجيش السوري الانغماس في قتال منهك ولا تبدو ملامح نهاية قريبة في الأفق[1].

ومنذ إعلان (جنيف عام 2021 ظلت سوريا في دورة مناقشات دولية دون نتائج يمكنها وقف الحرب الأهلية، وظلت قاصرة عن تقديم معالجة حاسمة لمطالب المعارضة أو النظام الحاكم، ما أضعف دور سوريا الدولة في دعم المقاومة الفلسطينية والقضية الفلسطينية)[2]؛ فضلاً عن ان سوريا قبلت بمبادرة السلام العربية التي تعترف بالكيان الصهيوني[3].

وهكذا أصبح الفلسطينيون، وجهاً لوجه مع الكيان الصهيوني، وتراجعت أمامهم الفرص في إقامة الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين على الرغم من اتفاقية أوسلو وغيرها التي لم يجنِ منها الفلسطينيون شيئاً إلاّ الوعود الفارغة.

كما ان ما عزز من تراجع الفرص أمام الفلسطينيين هو اختفاء الظهير الدولي الحقيقي المساند، للقضية الفلسطينية، بخلاف ما رأينا في التجربتين الجزائرية والفيتنامية وتجارب أخرى. كذلك اختفاء الممّول والداعم للمصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، بخلاف ما رأينا في تجربتي جنوب أفريقيا وكمبوديا وغيرهما.

(1) خواجه، ص131.

(2) خيري عمر، ص52.

(3) شلومو بروم، ص46.

الفصل الثالث

الوقائع الصهيونية
حقائق وأساطير

الفصل الثالث

الوقائع الصهيونية_ حقائق وأساطير

أولاً: حقائق:

بدءاً وقبل الولوج في تفاصيل أو مفردات هذه الفقرة، فإنه ينبغي التوقف عند بعض المحطات التي تكشف لنا بعض الحقائق والأرقام التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بوقائع الصراع الفلسطيني – الصهيوني، والتي يمكن عن طريق الرجوع إليها، أثناء التقدم بالبحث أن تنير لنا بعض العتمة التي تحيط بكثير من وقائع الصراع العتيد الذي تجاوز عمره ثلاثة أرباع القرن.

عدد السكان:

أعلن جهاز الإحصاء الفلسطيني في شهر تموز / يوليو 2020، أن عدد الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، يبلغ نحو (13.5) مليون نسمة، يعيش نحو (6.7) مليون منهم داخل فلسطين التاريخية عموم فلسطين، ويتوزع الباقون بين الدول العربية المجاورة لفلسطين (الأردن وسوريا ولبنان) بصفة أساسية، وبين دول العالم المختلفة[1].

وتذكر مصادر أخرى أرقاماً مقاربة ان عدد سكان الكيان الصهيوني (فلسطين المحتلة عام 1948) هو (8.9) مليون نسمة وفقاً لأرقام 2019 [2](*). وكانوا بحدود 8.8 مليون نسمة وفقاً لأرقام عام 2018 موزعين على النحو الآتي:

6.5 مليون نسمة يهود 74%

1.8 مليون نسمة عرب 21%

آخرون 4.5%

(1) محمد خالد الأزعر، (الفلسطينيون في عوالم الآخرين.. مغتربون أم لاجئون!). شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد187 خريف 2021، ص146.

(2) نصر عبد الكريم وعبد الله مرار، (التحولات الاقتصادية في إسرائيل وتأثيرها في سياستها تجاه العرب والفلسطينيين 2009 – 2019)، في: مجموعة مؤلفين، التحولات في إسرائيل وتأثيرها في سياستها تجاه العرب والفلسطينيين، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، ندوات 77، ط1، 2020) ص137.

(*) تشير أرقام 2020 إلى ان عدد سكان إسرائيل (أراضي 1948) وصل إلى 9.217 مليون نسمة. يُنظر: Data. Albankaldawli.org. شوهد بتاريخ 6 نيسان 2022.

وهناك 300.000 فلسطيني في القدس؛ 20.000 سوري في الجولان المحتل[1].

أما الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن عددهم وفقاً لأرقام 2017، يصل إلى 4.705.601 مليون نسمة في الضفة الغربية، ويستقر 1.875.317 مليون في قطاع غزة[2] يعيشون محاصرين في منطقة ضيقة لا تتجاوز 360 كلم2، إذ يُعدّ قطاع غزة من اكثر بقاع العالم كثافة بالسكان، ويشكل (14%) من مساحة الضفة، أو (1.3%) من مساحة فلسطين مع طول (41) كلم، وعرض يتراوح بين 5 إلى 15 كلم، وهي منطقة خالية تقريباً من الموارد الطبيعية؛ ويعتمد الفلسطينيون فيها على مواردهم من المياه والكهرباء والطاقة والمواد الطبية والتموينية على الكيان الصهيوني أساساً[3].

وهذا يعني – ووفقاً لمعطيات عامي 2018- 2019 ان عدد الفلسطينيين والسوريين الكلي في فلسطين التاريخية (عموم فلسطين)، بلغ 6.299.815 مليون نسمة، وعدد اليهود وصل إلى 6.5 مليون نسمة، أي بفارق حوالي 200.185 نسمة، أي ان نسبة السكان اليهود في فلسطين التاريخية تبلغ 50.8% [4]. وهذا يعني ان النسب متقاربة إلى حد كبير بين العرب واليهود، على الرغم من كل السياسات الصهيونية المناهضة للعرب.

طبيعة التشكيلة السياسية القائمة:

بعد اكثر من اثني عشر عاماً متواصلة من حكم بنيامين نتنياهو 2009-2021، زعيم حزب الليكود اليميني، المتشدد مع الفلسطينيين؛ انتهى حكمه على يد تحالف موزائيكي يضم سياسيين من اليسار ويسار الوسط واليمين، بزعامة كل من نفتالي بينت الذي أصبح رئيساً للوزراء، ويائير لابيد الذي استلم حقيبة الخارجية، على أن يتولى رئاسة الوزراء عام 2023[5].

(1) احمد حنيطي، (التعداد السكاني الفلسطيني 2017: قراءة في سياق استعماري استيطاني)، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 41، العدد 476، تشرين الأول /أكتوبر 2018، ص33.

(2) المصدر نفسه، ص30.

(3) ماجد كيالي، (نقاشات في تداعيات الحرب على غزة المواجهات والمصالحة الوطنية وعملية التسوية)، شؤون عربية، العدد 187 خريف 2021، ص7.

(4) حنيطي، ص34 ؛ وقارن مع: محمود وتد « عشية 2018: عدد السكان 8.8 مليون نسمة، موقع « عرب 48»، « (31 كانون الأول/ديسمبر 2017). <http://:bit.ly/2xOnsnp>.

(5) أحمد فؤاد انور، (التوجهات ازاء الفلسطينيين حكومة التناقضات الإسرائيلية والرقص على سلالم متحركة)، شؤون عربية، العدد 187-خريف 2021، ص77.

ويعدّ بينت، من ابرز قادة اليمين الديني في الكيان الصهيوني، باعتباره وريث (المفدال) صاحب المرجعية الدينية /السياسية[1]. كما يعد بينت زعيماً للمستوطنين الذين على قلة عددهم (10%) من الصهاينة (اليهود)، إلاّ أنهم مؤثرون[2]، وعلى الرغم من حصول حزبه على (7%) فقط من مقاعد الكنيست، إلاّ أنه اصبح رئيساً للوزراء حتى موعد تسليمه المنصب لشريكه في الائتلاف يائير لابيد[*]، في شهر آب/أغسطس عام 2023 وفقاً للاتفاق الذي أدى إلى تشكيل الائتلاف الحالي[3]، فيما اذا لم يحصل متغير دراماتيكي[**].

وهو ائتلاف يجمع اطرافاً متناقضة أو متنافرة التوجهات، لا شيء مشترك بينها سوى الرغبة في الإطاحة بنتنياهو وهو ما تحقق في صيف 2021، مع العلم ان نفتالي بينت عملاً سابقاً مع نتنياهو بصفة مدير حملة، ومدير مكتب بل وحتى وزيراً[4].

على الرغم من هذا الائتلاف المتنافر، إلاّ أنه استطاع تشكيل حكومة مرّرت الميزانية العامة للدولة، بعد أن ظلت سلطة الكيان الصهيوني لمدة سنتين من دون ميزانية[5].

مكامن القوة الصهيونية:

تكشف الأرقام الاقتصادية المعاصرة إلى ان الكيان الصهيوني تحول في السنوات الأخيرة – على الرغم من سيطرة الهاجس الأمني – إلى دولة مصدرة للتقنية العالية high-technology والغاز، وجاذبة للاستثمارات، مما أدى إلى ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي الصهيوني من العملات الأجنبية إلى (115) مليار دولار عام 2018، أي اكثر من أي دولة

(1) المصدر نفسه، ص76.

(2) المصدر نفسه، ص77.

(*) اصبح لابيد رئيساً للوزراء في مستهل تموز 2022.

(3) المصدر نفسه، ص77.

(**) المفارقة في هذا المتغير الدراماتيكي أنه قد حدث، إذ أعيد انتخاب « نتنياهو » رئيساً للوزراء في الانتخابات المبكرة التي أجريت مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وربما قد تحصل متغيرات أخرى، لأن المشهد السياسي الإسرائيلي غير مستقر.

(4) المصدر نفسه، ص78.

(5) المصدر نفسه، ص73.

مثيلة لها، والهدف عندها هو الوصول إلى درجة الأمان من الناحية المالية [1]، بل انه وصل إلى حوالي (120) مليار دولار خلال شهر تموز/ يوليو 2019[2]، وهذا يعني ان الاحتياطي الصهيوني من العملات الصعبة اعلى بنسبة (40%) مقارنة بدول الطوق العربي مجتمعة (مصر والأردن وسوريا وفلسطين)[3].

وفي الوقت نفسه واصل الناتج القومي الصهيوني نموه اللافت، فبعد ان كان في عام 2010، يبلغ 811.4 مليار شيكل[*]، أي ما يعادل 220 مليار دولار تقريباً[4]؛ فإنه وصل نهاية عام 2018 إلى 370 مليار دولار، وهو مبلغ يعادل الناتج القومي الإجمالي لكل من مصر والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان للعام نفسه[5]؛ بل انه قفز في العام 2020 إلى (402) مليار دولار، بمعدل نمو سنوي مقداره (2.4%) [6].

ومن المعروف ان الكيان الصهيوني هي من الدول التي تتمتع بمستوى عالي من الدخل الفردي الحقيقي، الذي بلغ عام 2010 (27.000) دولار[7]، ليقفز في العام 2020 إلى (43.610.52) دولار[8].

---

(1) عبد الكريم ومرار، ص130، وقارن مع: ميراف ارلوزوروف، « سنوات حكم نتنياهو: هل كانت إيجابية أم سلبية للاقتصاد؟»، ترجمة برهوم جرايس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2019/4/16، شوهد في 2020/4/14، في:

https//:bit.ly2/RRumGX.

(2) المصدر نفسه، ص131، وقارن مع:

"foregin Exchange Rserveces at the Bank of Israel, July 2019" Bank of Israel , 7/8/2019, accessed on 14/4/2020, at: https://bit.ly/2wz8xEm.

(3) المصدر نفسه، ص133.

(*) الدولار الأمريكي يعادل: 3-4 شيكل إسرائيلي

(4) شموئيل ايفن، (اقتصاد الأمن القومي في إسرائيل والتحديات الأمنية والاجتماعية)، في: عنات كورتس وشلومو بروم، التقدير الإسرائيلي) 2011، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية 2012) ص159.

(5) عبد الكريم ومرار، ص129. وقارن مع:

The World Bank. Israel, 2019, accessed on 14/4/2020, at: https://bit.ly/2v89w85

(6) data.albankaldawli.org. شوهد بتاريخ 6/4/2022

(7) ايفن، ص159.

(8) data.albankaldawli.org. 6/4/2022 شوهد بتاريخ

ويشهد الاقتصاد الصهيوني نمواً عاليا في الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2010 كانت النسبة (4.6%) [1]، وحافظت تقريباً على النسبة ذاتها في العام 2017، إذ سجلت (4.38%) [2]. ان هذه الأرقام تدل على متانة هذا الاقتصاد المدعوم أمريكياً، والمنفتح على الاقتصادات الكبرى لاسيما الاتحاد الأوربي، الصين، الاتحاد الروسي ودول عدة. الأمر الذي يؤشر اعتماد الاقتصاد الصهيوني على الأسواق الخارجية بشكل كبير[3].

وتذهب نسبة كبيرة من رأس المال الصهيوني إلى الجيش الذي يستقطع حصة هي الأكبر داخل الميزانية الحكومية. إذ بلغت نسبة الاستهلاك المخصصة للعمليات العسكرية في عام 2010 على سبيل المثال (50.9) مليار شيكل، والتكلفة الإجمالية وصلت إلى (60) مليار شيكل في العام ذاته[4]. وهذا أمر مفهوم في دولة تقوم فلسفتها وعقيدتها على احتلال أرض العرب والاستيطان فيها من دون أي ترخيص عربي أو دولي .

مع العلم ان الكيان الصهيوني يتلقى فضلاً عن نفقاته العسكرية الذاتية، مساعدات عسكرية أمريكية سنوية تقدر بحوالي ثلاثة مليارات دولار[5] [*]، بل ان بعض المصادر تذكر أرقاماً اعلى، إذ تشير إلى أنها تصل إلى (3.2) مليار دولار[6]، عدا الدعم السياسي الذي تمنحه أميركا للكيان الصهيوني في المحافل الدولية كافة.

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) ايفن، ص160.

(4) المصدر نفسه، ص171.

(5) عبدالله كنعان، كلمة الافتتاح الثالثة، في: مجموعة مؤلفين، التحولات في إسرائيل... ندوات 77، مصدر سابق، ص176.

[*] عبد الله كنعان: أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس، ونائب رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن. عن المصدر نفسه، ص171.

(6) محمد خواجه، (إسرائيل: جيش صغير وذكي.. لكن) شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 146 خريف 2013، ص130.

والكيان الصهيوني التي تتمتع – كما مر بنا – بزيادة مطرّدة في الاحتياطات من العملات الأجنبية، وعملة قوية ومستقرة [1]، فإنها تتمتع أيضاً بميزان مدفوعات مريح؛ إذ بلغت صادراتها حوالي (11) مليار دولار نهاية عام 2018 [2]. عند مقارنة ذلك بالدول العربية في كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين، فإن مجموع صادراتها مجتمعة لا يتجاوز الـ (44) مليار دولار[3].

ويرجع سبب ارتفاع قيمة الصادرات الصهيونية إلى النمو السريع في صادرات خدمات التكنولوجيا العليا (الهايتك High-Tech)، حيث بلغ حوالي 30 مليار دولار، وشمل هذا المبلغ كلاً من صادرات الحوّسبة والبرمجة بما فيها البحث والتطوير، كما ارتفع مبلغ صادرات العناصر الإلكترونية والأجهزة الطبية[4].

ويُعدّ قطاع الهايتك اهم قطاع إنتاجي، حيث يجمع بين صناعة الإلكترونيات والأدوية والطائرات المسيّرة والسيارات ذاتية الحركة والبرمجيات والخدمات التكنولوجية والأبحاث.. وهو ما يبّين أهمية هذا القطاع للكيان ومدى اعتماده عليه في تعزيز مكانته الإنتاجية بين دول العالم[5].

وهنا يمكن القول ان التحولات الاقتصادية التي شهده الكيان خلال السنوات 2009

(1) يهودا بن مئير وافان الترمان، (تهديد نزع الشرعية – جذورها، الكشف عنها ومكافحتها)، في التقدير الإسرائيلي... ص27.

(2) عبد الكريم ومرار، ص132.

(3) المصدر نفسه، ص132.

(4) المصدر نفسه، ص133.

(5) المصدر نفسه، ص136.

(*) كان نتنياهو من مؤيدي نهج النيوليبرالية، وهي نظرية اقتصادية تقوم على ان الأسواق يجب ان تكون حرة في نموها مثل الطبيعة في سياق منافسة غير مقيدة بين الأفراد. بمعنى تأييد الرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد. لذلك هي مع تبني سياسة اقتصادية تقلل من دور الدولة وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع، بدعوى ان ذلك يزيد من كفاءة الحكومة ويحسن الحالة الاقتصادية للبلد. لذلك فهي مع المزيد من الانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار الدولي، ورفع الرقابة على الأسعار، وتخفيض الأجور وعدم مراعاة حقوق العمال، وتقويم العملات الوطنية. ينظر في ذلك: ar.m.wekipedia.org. تاريخ المشاهدة 2022/4/8 ؛ وكذلك إليزابيث مارتينيز وغارسيا ارنولدو، (ما هي النيوليبرالية ؟ تعريف موجز للنشطاء)، ترجمة عبد الكريم اوبجا، نقلاً عن عبد الكريم ومرار، ص128.

(**) سيأتي الحديث عنها في موضع لاحق.

-2019 – حقبة نتنياهو التي استمرت حتى عام 2021[*]- قد تمثلت بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض البطالة، وصولاً إلى التشغيل الكامل وارتفاع الصادرات واحتياطي العملات الأجنبية، والانخفاض الحاد في التضخم، والسياسة الانفتاحية على الدول العربية والأفريقية بهدف تطبيع العلاقات وفتح أسواق جديدة، خاصة في التكنولوجيا والخدمات الأمنية المرتبطة بها، والسعي نحو صفقات اقتصادية وسياسية آخرها ما سمي» صفقة القرن»[**]. كما تمثل التحول خلال العقد الأخير بالتعهّد بضم المستوطنات إلى الكيان الصهيوني، ولاسيما غور الأردن والبحر الميت نظراً لقيمتهما الاقتصادية [1].

وفي سياق تأثير هذه التحولات على الفلسطينيين، نشير إلى ان حكومة نتنياهو 2009-2021، أوقفت منذ تشكيلها عام 2009 أموال المقاصة الفلسطينية بشكل متقطع وربطتها بأحداث سياسية. ومع نهاية عام 2018 وبداية عام 2019، أوقفت الحكومة الأمريكية جميع المساعدات المالية للفلسطينيين باستثناء الأمنية، واقتطعت الحكومة الصهيونية جزءاً من أموال المقاصة، مما أدى إلى وقف تحويلاتها كليّاً، الأمر الذي جمّد حوالي (70%) من إيرادات السلطة الفلسطينية، وقلل صرف رواتب الموظفين الحكوميين إلى النصف، وادى إلى تخفيض الخدمات وانخفاض الحركة الشرائية في الأسواق[2].

ثانياً: أســاطير:

ونحن في سياق الحديث عن بعض السرديات الصهيونية في عالم الاقتصاد والإنفاق الدفاعي، فإنه لابد من الإشارة إلى بعض البديهيات الدينية التاريخية والسياسية – التي ترّوج لها سلطة الكيان الصهيوني في ماكنتها الإعلامية الاخطبوطية – وهي بديهيات تشير إلى إن (إسرائيل دولة تختلف عن باقي دول العالم في أسباب قيامها والمفاهيم التي تستند إليها؛ فهي تنهل من ينابيع وأساطير قديمة، وهي دولة لها مشروع احتلال اقتلاعي لشعب آخر؛ وسعيها الحثيث لجلب يهود العالم (يهود الدياسبورا) واعتبارهم يهود في المنفى، وانتزعت لنفسها حق الوصاية على أفراد (يهود) لا يتبعونها قانوناً؛ لسبب بسيط أنهم يحملون جنسيات دول أخرى، كما انتزعت لنفسها حق تمثيل يهود العالم أمام المنظمات الدولية وغيرها، وحق الاستيلاء على أموال من لا وارث لهم، كما حدث في سويسرا وألمانيا وغيرها.

وهي تنظر لنفسها على أنها ذات مرجعية أو سلطة وصائية منتدبة على يهود العالم، ودون أي تفويض منهم، وتعتبر نفسها مسؤولة عما يحدث لهم من أحداث لمجرد انهم

(1) مجموعة مؤلفين، التحولات في إسرائيل... مقدمة الكتاب، ص14.

(2) المصدر نفسه، ص14.

يدينون باليهودية، وهو امر يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي لا تؤسس الجنسية على الروابط الدينية، بل هي – كما هو معروف ومطبق – تستند إلى رابطة سياسية، أي الانتماء قانوناً لدولة معينة والولاء لها، ولا يمكن لأية دولة ان تفرض حمايتها على رعايا دولة أخرى تحت أي ادعاء كما تفعل سلطة الكيان)[1].

وهنا نشير إلى انه في الوقت الذي يفتح فيه الكيان الصهيوني أبوابه لأي يهودي في العالم وتمنحه جنسيتها اذا عاد إليها طبقاً لـ (قانون العودة) فإنها تنكر حق الفلسطينيين في الوطن الذي وُلدوا وآباؤهم وأجدادهم فيه. وهو ما يفسر جانباً من السياسة الصهيونية السرية لترحيل الفلسطينيين على مراحل، ولعلّ ابرز مَثَل لهذه السياسات؛ سياسة ترحيل الفلسطينيين من القدس الشرقية، وافتراض ان كل فلسطيني يعيش فيها حالياً هو مهاجر ويقيم في بيته بموجب إذن إقامة تمنحه له السلطات الصهيوني، وهدف هذه السياسة إيجاد واقع ديمغرافي يهودي جديد لا يمكنه تحدي سيادة الكيان الصهيوني على هذه المدينة وسياستها لتهويد الأحياء العربية القديمة منها، ولا تتردد في نسف بيوت الفلسطينيين كما في حي الشيخ جراح وسلوان وغيرهما)[2].

كل هذا يحدث كما قال كامل أبو جابر- وزير الخارجية الأردني الأسبق «ضمن ثابت صهيوني لا يتغير أبداً تعود جذوره إلى عهود سحيقة في التاريخ إلى أسطورة الخروج من مصر والتيه في صحراء سيناء. هذا الثابت الصهيوني لم يتغير أبداً، وهو انه للكيان الصهيوني حقوق تفوق حقوق كل الشعوب الأخرى»[3]. ثم أضاف أننا «نتعامل مع مجموعة من البشر عاشت داخل شرنقة عقائدية عنصرية من صنعها تزعم ان شعبها هو شعب الله المختار، مما يعطيها الحق في الاستعلاء والغطرسة والاستقواء على الغير، عقيدة لا شواهد تاريخية تدل على صحتها، بل أساطير توراتية يختلط فيها الواقع مع الخيال، شبيهة بالأساطير السحيقة بالتاريخ التي كان شرقنا الأوسط وبلاد ما بين النهرين تعرفها وتعرف ملامحها كملحمة قلقامش التي تعج بالرموز والإشارات التي لا يوجد لها أي تفسير منطقي.

(1) مصطفى عبد العزيز مرسي، (مدى قدرة المقاومة غير المتكافئة على فتح أفق سياسي للتسوية)، شؤون عربية، العدد 187، خريف 2021، ص16، 17.

(2) المصدر نفسه، ص17.

(3) ينظر: كلمة الافتتاح الثانية التي ألقاها كامل أبو جابر، وزير الخارجية الأسبق، وأستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية سابقاً – في: مجموعة مؤلفين، التحولات في إسرائيل... ندوات 77، ص167.

لاشك ان بقاء واستمرار هذه الأساطير حدث في حد ذاته ولكن الحدث الأهم والأعظم ان تسرّبت هذه الأساطير بهالة دينية قدسية مكنتّها اثر بدايات النهضة الأوربية بداية القرن السادس عشر ومن خلال حركة الاحتجاج البروتستانتية من التغلغل جوف الحضارة الغربية والإنجيلية المسيحية المتصهينة وتجييرها لخدمة الكيان الصهيوني والصهيونية، الأمر الذي اكتمل بعد اعتماد البابوية لوثيقة « حالنا اليوم ,Natra Actate 1965 « التي تمت بها المصالحة ما بين الكاثوليكية واليهودية[1].

ويعود بقاء هذه الأساطير – حتى يومنا هذا- إلى العقلية التي تشكّلت داخل اطار دائرتين، الأولى: عبارة عن الدائرة الدينية والتي تستمد مقوماتها من التوراة والتلمود، وكلاهما مليء بأماني الأمن، سواء في شكل عقيدة الخلاص، أو في شكل قصة تحكي عن سيادة بني « إسرائيل» وتحطيم دون سواهم من البشر. أو في شكل عقدة الخوف المتأصلة في النفس اليهودية، وفي هذا الصدد يقول موشيه ديان – احد قادة – الكيان الصهيوني السابقين « منذ أربعة آلاف سنة، والشفاه جميعاً تردد السؤال التالي ما الذي سيحدث؟ ويمكن القول بأن هذا البحث القلق عن المستقبل يشكل جزءاً لا يتجزأ عن جوهر «شعبنا»[2]. أما الدائرة الثانية: فهي الدائرة الاجتماعية التي عاش اليهود في إطارها حقب طويلة يعانون من الاضطهاد والعزلة – في البلدان الأوربية، مما أدى إلى غرس الخوف والقلق في نفوس اليهود بصفة مستمرة، وهو كما يقول موشيه ديان « قلق فردي وقلق جماعي، فهناك انشغال البال بالخلاص الجسماني للفرد اليهودي من ناحية أو الاستمرار اليهودي من ناحية أخرى، وليس هناك من لقاء أو مؤتمر لا ينطبع بهذا القلق المزدوج على حياة اليهودي ومستقبل اليهود»[3].

وقد تميزت حياة اليهود، في معظم المجتمعات التي عاشوا فيها، بشعور عميق من عدم الاستقرار، لذا فإنهم قد « عاشوا في مجتمعات مغلقة، «الجيتو» وحاولوا ان يجدوا امنهم في تكوين وحدات لحراسة أحياء وفي تنظيم قوى داخلها تمارس سلطة الحفاظ

(1) المصدر نفسه، ص167، 168.

(2) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، (بغداد: دائرة الشؤون الثقافية والنشر؛ دار الحرية للطباعة، 1985)، ص75، نقلاً عن: عادل محمود رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1977)، ص229.

(3) بغدادي، ص75، 76، نقلاً عن رياض، المصدر نفسه، ص230، وكذلك، حاتم صادق، (استراتيجية فرض السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي) السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 19، 1970.

على الأمن»[1].

الآن وكما يقول طاهر المصري – رئيس الوزراء الأردني الأسبق « أنجزت إسرائيل مشروعها، واصبح المجتمع اليهودي يذهب للتطرف والى اليمين، حتى تغيير موقف إسرائيل خوفاً أو ضعفاً اصبح اصعب من الأول مشكلتنا جميعاً أننا نقول أن ثمة أمل، ولكن جميعها كانت إبر مورفين حتى استكملت إسرائيل إجراءاتها على الأرض، تأخرنا جداً، فالحل لا يأتي إلاّ بجهد كبير، وإسرائيل تنظر بحذر»[2].

عليه، فإن فلسفة الكيان الصهيوني المعاصرة وسياستها الاستراتيجية تقوم على التوسع والاستيطان على حساب الأرض العربية، وهي تعرف ان هذا التوسع يحتاج لمزيد من المهاجرين اليهود، وإلى الاستيلاء على مصادر المياه أو جلبها بطرق أو بأخرى للكيان، ومزيد من اقتلاع السكان العرب من ديارهم؛ بحجة ان أراضيهم كانت مملوكة لليهود منذ الفي سنة، وإذا حاولنا إعادة تنظيم العالم اعتماداً على هذه الأساطير؛ فإننا سنُحدث فوضى في العلاقات الدولية، فالأرض تنتمي في المقام الأول إلى سكانها الدائميين والأصليين، وليس للأطماع الصهيونية صلاحية أو شرعية أخلاقية او قانونية لأي حق تاريخي مزعوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة)[3].

وفوق ذلك، فإن الكيان الصهيوني سعت بكل السبل المتاحة، لتوظيف النصوص الدينية والأسطورية لتبرير التوسع الاستيطاني، ويبدو ذلك من طغيان هذه النصوص لتبرير السياسات التوسعية، وما يتضمنه ذلك من التفسير المتطرف لبعض النصوص الدينية وتحويل الأساطير إلى تاريخ، فأرض فلسطين كانت ولا تزال محور المزاعم والأساطير التي اطلقها قادة المشروع الصهيوني حول « مقولة أرض الميعاد»، التي تشكل الاطار الجغرافي لحكومة الكيان الصهيوني القومية التوراتية، وانطلاقاً من هذا المفهوم لا تعترف بالأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بل تعتبرها أرضاً تشكل جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل التاريخية، أو في احسن الفروض « أرض مدارة « أو متنازع عليها.

(1) بغدادي، ص77، عن رياض، ص230.

(2) ينظر المقابلة التي أجرتها مجلة دراسات شرق أوسطية، الصادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، مع رئيس الوزراء الأردني الأسبق الأستاذ طاهر المصري، الحلقة الثانية، العدد 91، ربيع 2020، ص67.

(3) مرسي، ص17، 18.

ولا يعترف الكيان الصهيوني بسريان القوانين الدولية المتعلقة بالأراضي المحتلة بالضفة الغربية لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، ولا بقرار الأمم المتحدة رقم 22 الصادر عام 1967، الذي استنكر قيام الكيان الصهيوني بضم القدس واحتلال وتهجير أهلها، فضلاً عن قرار « الكنيست « الذي اعتبر « القدس هي العاصمة الوحيدة والأبدية لإسرائيل « وقد رفض الكيان الصهيوني تنفيذ هذا القرار وساعد على ذلك امتناع الولايات المتحدة عن التصويت له.

وفي هذا السياق يتبع الكيان الصهيوني سياسة انهاك السكان العرب من اجل دفعهم للهجرة النهائية؛ لتحجيم ما تسميه « الخطر الديموغرافي الفلسطيني». وتمارس أجهزة الدولة كل سلطتها وصلاحياتها من اجل نزع ملكية السكان العرب، واستطاع الكيان على هذا النحو الاستيلاء على اكثر من نصف أراضي الضفة الغربية وحوالي ثلث أراضي قطاع غزة[1].

كما حرص الكيان الصهيوني، ضمن هذا السياق الذي يمزج الأسطورة بالذرائعية المعاصرة، على طرح نفسها كدولة تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط، وكصاحبة حقوق تاريخية في المنطقة، حيث نشأت الديانة اليهودية القديمة في هذه المنطقة،وانها تحاول الاندماج فيها وتوقيع اتفاقيات سلام مع الدول العربية، والتوسع وطرح مشاريع إقليمية، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير[*] الذي يهدف لإقامة علاقات إقليمية وتعاون مع دول المنطقة الأخرى، والسعي لقيادة المنطقة ولعب دور محوري فيها بواسطة المشاريع المشتركة في مجالات البيئة والنفط وطرق المواصلات وغيرها للحصول على الشرعية والوجود الطبيعي في المنطقة[2].

وهنا يلقي المفكر علي محمد فخرو – رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية – الضوء على هذا المخطط التطبيعي الكبير، قائلاً: إنَّ المشروع الصهيوني (اكد، منذ انطلاقاته الأولى، وبلسان أعداد كبيرة من قادته وبتسجيلات كتابية في ملايين الصفحات، إنَّ الوطن الصهيوني النهائي المطلوب سيمتد معتمداً على أساطير دينية مختلقة ومتخيّلة

(1) المصدر نفسه، ص18.

(*) يحيلنا الباحث نظام بركات، هنا إلى كتاب رئيس وزراء إسرائيل الأسبق شيمون بيريس: الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد عبد الحافظ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).

(2) نظام بركات، (انعكاسات التحولات السياسية في إسرائيل على سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين)، في: مجموعة مؤلفين، التحولات في إسرائيل، ص43.

وتزويرات تاريخية، من النيل إلى الفرات. وهو، اذاً مشروع استعماري حربي توسعّي ضد كل العرب وضدّ وجودهم في قلب وطنهم العربي، وهو مشروع لن يقبل بأقل من هيمنة جغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية على الوجود العربي المستقبلي.

يكفي ان نتذكر مشروع الصهيوني ورئيس الكيان السابق شمعون بيريز، القائل بضرورة قيام شرق أوسط عربي - « صهيوني» موسّع جديد يقوم على تفوّق وقيادة علمية وتكنولوجية واقتصادية صهيونية، وعلى تمويل مالي عربي وقوة عمل رخيصة عربية وسوق عربي كبير واحد مشترك يكفي ان نتذكر ذلك حتى نعرف ما ينتظر كل العرب، وليس الفلسطينيون منهم فقط. من إذلال واستغلال وخضوع للماكنة الصهيونية، ولمن يستعملها من دول الغرب للسيطرة على الثروات العربية ونهبها من جانب النظام الرأسمالي العولمي الممنهج المتوحش)[1].

ومنذ ظهور الحركة الصهيونية وقيام دولة الكيان الصهيوني فإن القادة الصهاينة تبنّوا المزاعم التي ترى ان الديانة اليهودية تربط بين مفهومي الدين والقومية، (فالديانة اليهودية تعتبر نفسها ديناً مرتبطاً بإرث عرقي وحضاري لشعب معيّن هم بنو إسرائيل، فالمقدس في هذه الديانة هو القومي والقومي هو المقدس، واعتمد المشروع الصهيوني على النصوص الدينية لإضفاء نوع من القدسية على « أرض إسرائيل « لجلب الهجرة اليهودية، إليها حيث تم النظر إلى إسرائيل منذ قيامها باعتبارها تجسد الجسر الذي يربط الدين بالدولة وهو ما تحدثت عنه وثيقة « إعلان الدولة» عام 1948)[2]

عليه مضى الكيان الصهيوني قدماً في موضوع ازدواجية العلاقة بين الدين والدولة، اذا أعلنت منذ قيامها عام 1948 بأنها ستكون دولة مدنية وعلمانية تفصل الدين عن الدولة (وتسمح بممارسة الشعائر الدينية لكافة الفئات والطوائف والأديان، وانها ستلتزم بمفهوم الدولة الحديثة، إلاّ أنها ومنذ نشأتها التزمت بالمحافظة على المبادئ الدينية وتعاليم الديانة اليهودية، وأعطت دوراً مميزاً لرجال الدين اليهود والحاخامات في تقرير سياسات الدولة، وتزايد نفوذ الجماعات والأحزاب الدينية في النظام السياسي الصهيوني.

وقد تجسدت علاقة الدولة بالدين اليهودي من خلال شعار الدولة ورموزها

(1) علي محمد فخرو، (التطبيع والمطبّعون والمواجهة)، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 478 كانون الأول /ديسمبر، 2018. من جهتها روّجت الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004. ينظر: المستقبل العربي، السنة 35، العدد 408، شباط 2013، ص198.

(2) نظام بركات، انعكاسات التحولات.. ص45.

وعلمها، فضلاً عن القوانين الخاصة بالجنسية وقانون العودة وقانون امتلاك الأراضي وغيرها من خلال فلسفة التعليم والثقافة التي ترسخ قيم الثقافة اليهودية.

وقد تبنّت سلطة الكيان الصهيوني بناءً على ذلك مجموعة من السياسات القومية والدينية المتطرفة مثل « يهودية الدولة» و « شعب الله المختار» و « أرض الميعاد «، ما خلق مشكلة في التوفيق بين مفهومي الدين والدولة، واثمر هذا الوضع عن إعطاء القوى الدينية ولاءها للدولة استناداً لمعتقداتهم الدينية، واعتبارهم ان وجود إسرائيل إنّما هو انعكاس لاستمرارية العلاقة والعهد بين الله والشعب اليهودي[1].

وهكذا كانت العلاقات الصهيونية الفلسطينية دائماً محفوفة بالصراع والمخاطر، لأن الكيان الصهيوني ظل ينظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم حقيقة مزعجة، حتى قيام دولة إسرائيل. وقد انكر الصهاينة الأوائل وجود شعب في أرض فلسطين المرغوبة ففلسطين في مخيّلة الصهاينة « أرض بلا شعب، لشعب بلا ارض»، غير ان الصراع على أرض الواقع كان حقيقياً بالنسبة إلى المطالبات المتنازع عليها على الأرض نفسها[2].

وعلى الرغم من ادعاء الكيان الصهيوني بأنه حقق دولة ديمقراطية تتمثل فيها التعددية السياسية وتداول السلطة ومراعاة حقوق الإنسان إلاّ أنه في الحقيقة عمل على إعطاء دور مركزي للمؤسسة العسكرية في مجالات الحياة كافة؛ فالكيا الصهيوني دولة نشأت بالقوة، ويعتمد بقاؤها واستمرارها على تفوقها العسكري على جيرانها، ما جعل المؤسسة العسكرية تمارس دوراً مركزياً في صنع قرارات السياسة الإسرائيلية الداخلية

(1) ينظر في ذلك: نظام بركات، « القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل «، مجلة المنارة (جامعة آل البيت) العدد1 (نيسان /ابريل 2006)، مسعود اغبارية، « العقيدة الإسرائيلية: فشل متراكم»، في: إبراهيم عبد الكريم وآخرون، إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015، تحرير عبد الحميد الكيالي، ندوات 50 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2008)، ص68. نقلاً عن نظام بركات، المصدر نفسه، ص44، 45.

(2) البدر الشاطري (أنماط العلاقات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في ظل اتفاقات ابراهام)، كيوبوست qpost.com. الاثنين 3 مايو/آيار 2021 تمت المشاهدة في يوم 27-1-2022.

والخارجية[1].

نخلص من كل ما تقدم، إلى ان الكيان الصهيوني وما يتبناه من سياسات عدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، إنما هي تجسيد للمشروع (الاستعماري العنصري الذي يستهدف فلسطين، قضية وأرضاً وشعباً)[2].

(1) نظام بركات، ص45، نقلاً عن:

Yahuda Ben Meir, Civil Military Relation in Israel (N.Y: Colombia U. Press 1995); Efram Inbar " Challenges of New IDF-Chief staff, "The Jerusalem post, 16/1/2019, accessed on 7/4/2020, at: https://bit/3RmsjkF;

نظام بركات، « دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الإسرائيلية» في: إبراهيم عبد الكريم وآخرون، إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015، تحرير عبد الحميد الكيالي، ندوات 50 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2008): محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2011).

(2) هاني المصري، (دور الفكر الوطني الفلسطيني الجامع في إدارة الصراع 2021-2030)، ورقة قدمت إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط–الأردن، الموسومة (نحو استراتيجية عربية جديدة لمواجهة المشروع الصهيوني)، عمان: 20-21 /2021/11، الجلسة الرابعة.

الفصل الرابع

انعكاس الوقائع الصهيونية على المشهد العربي/ الفلسطيني

الفصل الرابع

انعكاس الوقائع الصهيونية على المشهد العربي/ الفلسطيني

أولاً: المشهد الفلسطيني

يتضح مما تقدم ان معركة العرب مع الكيان الصهيوني هي معركة وجود لا حدود، والاقتلاع الصهيوني للشعب الفلسطيني يتجلى عن طريق العملية المنظمة لبناء المستوطنات وقانون يهودية الدولة، وعن طريق ضعف السلطة الفلسطينية والانقسام الفلسطيني. لذا ينبغي ان نضع في الاعتبار، ان طبيعة الصراع، إنما هي صراع وجودي/ حضاري ذي أبعاد سياسية ودينية واقتصادية واجتماعية، وليس صراعاً على حدود أو مناطق متنازع عليها، وبناء الاستراتيجية العربية ينبغي ان يكون على هذا الأساس[1].

وان فلسطين – كما ورد في بيان لاحد المؤتمرات العربية – (من البحر إلى النهر هي جزء لا يتجزأ من الأمة والوطن العربي غير قابل للتصرف من قبل أي جهة وفي أي ظرف، وان حق العودة لجميع الفلسطينيين حق مقدس، غير قابل للمساومة)[2]. وان القضية الفلسطينية هي (قضية العرب والمسلمين جميعاً، وفي كل بلدانهم بل قضية كل أحرار العالم، والحق الفلسطيني حق كامل شامل لا يتجزأ)[3]. مع صعوبة فك ارتباط هذه القضية عن بعديها العربي والإسلامي[4].

من هنا، وكما يقول الأستاذ علي فخرو انه ينبغي (التأكيد القاطع ان فلسطين أرض عربية وهي جزء جغرافي استراتيجي بالغ الأهمية من الوطن العربي، إذ أنها الجزء الذي

(1) بتصرف عن المقابلة مع الأستاذ طاهر المصري، ص58 ؛ وقارن مع مقدمة كتاب مجموعة مؤلفين، التحولات في إسرائيل..، ص11.

(2) المستقبل العربي، السنة 41، العدد 475، أيلول/سبتمبر 2018 مؤتمرات / بيان إلى الأمة، ص171.

(3) التقرير الختامي للندوة الفكرية المغاربية- الفلسطينية: « دور المغاربيين في دعم نضالات فلسطين »، الرباط 9-10 تموز/يوليو 2018. المستقبل العربي، السنة 41، العدد 476، تشرين الأول/أكتوبر 2018، ص175.

(4) وائل سعيد، (اثر الانقلاب العسكري في مصر في القضية الفلسطينية)، شؤون الأوسط، العدد 146، خريف 2013، ص78.

يربط الجناح الشرقي بالجناح الغربي من هذا الوطن، وبالتالي يجعل وحدة الوطن العربي ووحدة الأمة العربية في المستقبل هدفاُ ممكن التحقيق.

من هنا فإن عروبة فلسطين هي في قلب الهدف القومي الوحدوي العربي الذي ناضلت وتناضل وستناضل، أجيال عربية من اجل تحقيقه كمدخل لنهوض وامن وتنمية المجتمع العربي برمته كنتيجة لهذه البديهية.

فإن غزو واحتلال فلسطين من جانب اليهود الصهاينة وتشريد الملايين من شعبها العربي إلى خارج وطنهم التاريخي هو اعتداء استعماري استيطاني استئصالي، لا على الشعب العربي الفلسطيني فقط، وإنما أيضاً، وبنفس القوة والخطورة، على شعوب الأمة العربية كافة، لذلك فإن الكيان الصهيوني هو عدو لكل العرب، ولا يمكن التسليم له بأي جزء من فلسطين العربية، وهذا يعني ان مشروع الدولتين، حتى لو قبل به الفلسطينيون وبعض العرب كمرحلة مؤقتة تفرضها موازين القوى، هو مشروع مرفوض من حيث المبدأ، وبالتالي فإن اعتراف اتفاقية أوسلو بسلطة ذلك الكيان على الجزء الفلسطيني المحتل في عام 1948 هو اعتراف غير شرعي لأنه تم بالقسر والتهديد والتجويع والوعود الكاذبة)[1].

وحتى مشروع « الدولة الفلسطينية» أو الكيان الفلسطيني المقترح، الذي أشار اليه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب 2017-2021، فيما عُرف بصفقة القرن[*]، إنما يمثل كذبة كبرى، حيث لا يمكن أن يحقق هذا المشروع دولة بالمعنى الحقيقي لكلمة دولة، ولا يمكن ان تصبح دولة، فلا سيادة حقيقية بكل ما تعنيه السيادة، ولا مخارج لها للعالم إلاّ من خلال منفذ إسرائيلي، كما ان كل أسباب السيادة والعمل والاقتصاد والجو تحت سيطرة الكيان الصهيوني، أنها أقل من إدارة ذاتية فهي جزيرة محاطة في وسط الكيان[2].

وإذا نظرنا إلى ما هو على الأرض، وإذا نظرنا إلى (قانون يهودية الدولة 2018 – كما يقول طاهر المصري – رئيس الوزراء الأردني الأسبق- «فإن هذا يؤكد بأن إسرائيل اعتبرت هذا القانون جزءاً من دستورها، وهو يعني ان أرض فلسطين كاملة هي أرض بني

(1) علي محمد فخرو، (التطبيع والمطبّعون والمواجهة)، المستقبل العربي، السنة 41 العدد 478، كانون الأول /ديسمبر 2018.

(*) سيأتي الحديث عن صفقة القرن في موقع لاحق.

(2) ينظر: المقابلة مع الأستاذ طاهر المصري، ص 64.

إسرائيل، وأن المواطنين على أرض هذه الدولة يجب ان يكونوا يهوداً فقط، وأن كل عربي على أرض فلسطين ليس مواطناً وإنما مقيم/ساكن، وحسب توجهات الإدارة الإسرائيلية، فإن هذا يعني ان هناك (6.5) مليون فلسطيني معرضين للجوء مرة أخرى، أي طردهم من أراضيهم في فلسطين»[1].

وهكذا ومنذ مؤتمر بازل 1897 أُقرت خطة صهيونية بعيدة المدى، بدأ العمل بتنفيذها تدريجياً، وتم على ضوئها سرقة أرض فلسطين (ببرنامج ممنهج استطاعوا ان يصلوا به إلى اليوم الذي تعتبر فيه الكيان الصهيوني وأمريكا ان القدس هي العاصمة الموحّدة لإسرائيل، مع تقرير ضمّ أجزاء كبيرة من الضفة الغربية بما فيها الغور الفلسطيني والمستوطنات اليهودية)[2].

من هنا يمكن القول ان جوهر القضية الفلسطينية إنما يكمن (على وجه التحديد في احتلال الأراضي الفلسطينية، وكذلك في استمرار القوة القائمة بالاحتلال في الإفلات من العقاب)[3]، لذا (أن أي حل نهائي لابد ان يضمن معالجة هذين الإشكالين)[4].

وبما انه لا توجد حتى الآن، حلول واقعية وعادلة ونهائية في الأفق، تنصف الشعب الفلسطيني، فإن القضية الفلسطينية سوف تظل تشهد أكثر من أزمة فهي في صراع حياة أو موت، فالكيان الصهيوني والقوى المساندة له، خططت منذ مؤتمر بازل 1897، ووضعت خطوطاً اضحة لخطته، وأصبحت الآن في وضع يسمح لها بتنفيذ هذه الخطة التي وضعتها قبل مائة وعشر سنوات. ونحن نعيش الآن في مرحلة ظهرت فيها للعلن خيوط وسياسات تصفية القضية الفلسطينية بلا خوف أو تحفظ، وما نراه من ممارسات الكيان الصهيوني السياسية في الضم للأراضي المحتلة، وإجراءات تهويدية كبيرة وبناء المستوطنات، وموافقة

---

(1) المصدر نفسه، ص65.

(2) المصدر نفسه، ص64.

(3) بيان لوزارة الخارجية الجزائرية ؛ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية « وفا» 22-6-2021، سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (صفحة الوقائع الفلسطينية)، العدد 51، المجلد 9، تموز/ يوليو 2021، ص167.

(4) المصدر نفسه، ص167.

ودعم ترامب [أيام رئاسته] لهذه السياسات إلاّ مؤشراً واضحاً لى تلك السياسات[1].

من هنا يمكن القول، إنَّ الصراع الفلسطيني/ الصهيوني، يُعدّ بؤرة الصراع في قلب الوطن العربي وعموم الشرق الأوسط، (ضمن صراع تاريخي قوامه الوجود والحدود، المضمون والمكاسب، الأهداف والحقوق، وليس من المبالغة أو الافتاءات على التاريخ والسياسة الإقرار بأن القضية الفلسطينية التي تجاوزت سبعة عقود منذ تاريخ نشأتها لا زالت تراوح مكانها قابعة في براثن الشد والجذب السياسي ورهن انقسام الصف الفلسطيني وتشرذمه، وسطوة الحلول القهرية واللاقانونية المفروضة من الكيان المحتل، وتسويف المجتمع الدولي له. والتراخي أو التسليم بالأمر الواقع في الساحة الرسمية العربية.

لقد كانت القضية الفلسطينية وما زالت محور الاهتمام العربي والعالمي وركيزة السياسات على اختلافها، ولذلك كرست الجهود لمحاور الاهتمام بصفة مستمرة بغية البحث عن خارطة طريق تؤطر للحلول الناجعة والقويمة التي تحفظ قداسة القضية الفلسطينية على حد سواء، إلاّ أنها فشلت جميعها في تلبية التطلعات الوطنية المتعلقة بتحرير فلسطين وإثبات حق تقرير المصير أو التوصل إلى حلول عادلة تتساوق مع ما أقرته الشرعية الدولية بشقيها المؤسسي والقانوني، وما آلت إليه من نتائج أسهمت في تعرية الوجه الفصائلي وبواطن العمل التنظيمي «السياسي والمقاوم» وكشفت جنوحه عن خارطة العمل الوطني إلى المحاصصة واللعبة السياسية، كل ذلك أدى إلى انكشاف الحقل السياسي الفلسطيني وإسهاماته في تمزيق ما تبقى من الوطن « فلسطين» ضمن مكتسبات سياسية محضة.

ووفقاً لذلك ما كان من الاحتلال الصهيوني إلاّ أن بلغ حد التفنن في فرض جميع سياساته بسياقات إمبريالية استعمارية لتحقيق المنظور الصهيوني في إقامة الوطن القومي لليهود، دونما الاعتراف بالحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، أو الإقرار بوجود الفلسطينيين فوق أرضهم باعتبارهم أصحاب الأرض والقضية الاقحاح، وكذلك التغاضي التام عن مقررات الواقع المتمثل في ان حقوق الفلسطينيين لا تتجزأ ولا يمكن المساومة

(1) ينظر المقابلة مع الأستاذ طاهر المصري، ص53.

عليها، أو القبول بأقل منها والقفز فوق المنطق والحقائق)[1].

عليه يمكن تلخيص المعاناة التي تعيشها القضية الفلسطينية منذ عام 1948، وحتى الآن بثلاثة عوامل رئيسية حاكمة، هي (: أولاً: العدو، وهو المشروع الصهيوني الذي وُضع منذ سنوات طويلة وخطط له بدقة وكان يعتمد على شبكة واسعة من النفوذ الصهيوني واليهودي في العالم لتنفيذ مخطط إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، والتي تم الاعتراف بها دولياً، مما سرّع من اخذ مكانها في السياسة العالمية وفي الإقليم. العامل الثاني، عدم وجود دولة أو إدارة أو قيادة حقيقية للفلسطينيين منذ بداية المشروع الصهيوني قبل مئة عام، لاسيما انهم يواجهون عدواً منظماً ومتحّداً في توجهاته. العامل الثالث، بعد نشوء قضية فلسطين عام 1948، اعتمد الفلسطينيون على أشقائهم العرب الذين تمثل دعمهم بجهود سياسية وبروتوكولية صورية وغير مؤثرة أمام الهجمة الصهيونية المنظمة آنذاك، لاسيما بعد حرب الـ 48 هذه العوامل أسهمت في تمدّد الكيان الصهيوني وترسيخ نظرة العالم لها كدولة ديمقراطية، لها الحق بإنشاء « وطن قومي» يلم شتات اليهود المضطهدين ! بينما لم يحظ أي كيان فلسطيني بذلك)[2].

أخيراً يمكن القول، في خلاصة دراماتيكية وحزينة، إنه (لا يوجد مكان على الأرض يتجلى فيه العنف اليومي المتأصل في الاحتلال العسكري، كما في فلسطين أطول احتلال عسكري دائم عمراً في التاريخ المعاصر، حيث يهيمن على كل ناحية في الحياة اليومية لملايين الأشخاص العاديين)، إذ يرشح العذاب اليومي (عميقاً في مفاصل الحياة الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني، والتجسد العملي للأيديولوجيا العنصرية الصهيونية، في آلتها الإدارية – العسكرية، التي تضع شعباً اعزل في مواجهة أشكال متنوعة من التنكيل ومصادرة الحياة. يتراءى في الموضوعين إرادة غاشمة تجرد الفلسطيني من حقوقه كلها، بما يمنع عنه مقومات الحياة والأمن وضمان المستقبل، وما يجعل من إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة حبراً على ورق)[3].

---

(1) اريج علي جبر، مسارات الكفاح الفلسطيني السياسة والسلاح، عرض جريدة الدستور، عمان، الأردن، 18 تشرين الثاني 2021، ص23.

(2) ينظر المقابلة مع طاهر المصري، ص53، 54.

(3) سري المقدسي، فلسطين الوجه المعكوس: احتلال يومي، ترجمة أمين الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، عرض فيصل دّراج، المستقبل العربي، السنة 35، العد 408 شباط/ فبراير، 2013، ص173.

ثانياً: المشهد العربي

وصف المفكر العربي الراحل قسطنطين زريق عام 1948، النكبة التي حلت بفلسطين، بأنها لم « تقف عند خسارة بعض الأراضي العربية، وإنما أدت إلى الانهيار المعنوي المتمثل بشك العرب بأنفسهم وقابليتهم للحياة»[1].

وهذا تنبؤ سجل فيه زريق، ضعف العرب وتراجع همتهم أمام الاندفاع الصهيوني، المسنود من الغرب الأوربي – الأمريكي.

وظل هذا التراجع والوهن مواكباً للمشهد العربي؛ فكلنا – كما يقول- طاهر المصري، (نتذكر في التاريخ، عام 1967 صدر قرار 242، فظل النقاش الشكلي 30 سنة، بأن النص « أراضي محتلة» أو « الأراضي المحتلة»، ومضت الأيام وأصبحت أمراً واقعاً، وما زلنا نقول في قرار 242، واصبح مطلب عربي وجود القرار، وبنيت المبادرة العربية [2002] على أساس قرار 242، وما زلنا ننتظر تنفيذه بعد 70 سنة، وإسرائيل تأسست وأصبحت دولة قوية ذات اقتصاد قوي، وما زلنا نطالب بتأييد لنا من قبل العالم)[2].

الأساسي وبخاصة عند النخب، كما ترون حتى أنَّ وحدة الأمة أصبحت امراً مشكوكاً فيه، بل حصل المزيد من التجزئة المستمرة وتجزئة المجزأ. إذاً هناك تراجع في مسيرة الوحدة العربية أو وحدة الأمة، وهناك تراجع في النظام الإقليمي، إذ كان هناك نظام إقليمي معقول متوازن متمثل بالجامعة العربية التي كانت تستطيع ان تقول « لا « للدول المختلفة والخارج وان تتخذ مواقف أساسية، ولا احتاج إلى ان أبين أنها باتت الآن اقرب إلى نظام يلفظ أنفاسه الأخيرة ما لم نفعل شيئاً، إذ لم يعد يوجد اليوم أي دور أو فكرة لدى الجامعة تجاه أي من القضايا العربية. بل لا يكفي القول ان الجامعة باتت بلا دور، وإنما هي أدت أدواراً سلبية أساسية تدميرية في بعض القضايا العربية، فطرد سوريا من الجامعة العربية كان فضيحة كبرى حدثت، بدلاً من عمل الجامعة على لمّ الشمل حول سورية لمساعدتها على التغلب على هذه المحنة ومحاولة الربط بين الحكم والمعارضة.

---

(1) نقلاً: عن عوني فرسخ (الصراع العربي الصهيوني: متغيراته ومستجداته 1949- 2009)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عرض أحمد سعيد نوفل، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 478 كانون الأول/ ديسمبر 2018، ص142-143.

(2) ينظر: المقابلة مع طاهر المصري، ص66.

وان وجدت معارضة فقد طردوها وابعدوها وجعلوها تسقط في حضن هذه الجهة أو تلك. أما في ليبيا، فقد بصمت جامعة الدول العربية على تدخل قوات حلف الأطلسي في ليبيا وإسقاط حكومتها الشرعية، وعلى تدمير البلد وتجزئته، واليوم يتفرج العالم على ما يحصل في ليبيا. أما في موضوع اليمن فلم يكن للجامعة العربية أي دور هناك، لا في بداية الأزمة ولا في وسطها ولا حتى اليوم ـ إذاً نحن أمام نظام إقليمي يلفظ أنفاسه الأخيرة فعلاً)[1].

لذا لا نستغرب، أن يصف البعض، الحال العربي الراهن، بأنه ليس تراجعاً فحسب، وإنما عصر فوضى عارمة، وعهد اضطراب وتشظي وعدم استقرار. إذ وصف ريتشارد هاس، الوطن العربي بانه: « المرجل الرئيسي للفوضى المعاصرة» في العالم، وتحدث هنري كيسنجر، بوصفه أكثر الأماكن تهديداً للاستقرار الدولي واحتمالاً لنشوب الصراعات والحروب الدينية[2].

على صعيد آخر، (كانت هناك أيديولوجيات حديثة سادت في المنطقة العربية عقب الحرب العالمية الأولى، مثل الأيديولوجيا القومية أو الاشتراكية أو الشيوعية أو حتى الإسلامية. أما اليوم فتتراجع هذه الأيديولوجيات بقوة في الأراضي العربية ويحل محلها صراعات طائفية وقبلية وإثنية... الخ. كان هناك خلافات بين الأديان أما اليوم فقد أضحت الخلافات داخل الدين نفسه، وكان هناك في السابق محاولة حقيقية لبناء اقتصاد إنتاجي في كل من مصر والعراق وسورية والجزائر: واليوم انتهى هذا الاقتصاد الإنتاجي وعدنا إلى مزيد من الاقتصاد الريعي المتخلف المعتمد على موارد النفط تحديداً. والأحداث التي جرت في الأردن تؤكد ان الأردن الذي كان باستطاعته ان يكون بلداً إنتاجياً وجد نفسه للأسف مكبلاً في الأيام الأخيرة، لأنه لم يبن اقتصاداً إنتاجياً. الأمر نفسه ينطبق على كل الأراضي العربية)[3].

---

(1) علي فخرو، (العرب بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل)، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 476 أكتوبر /تشرين الأول، 2018، ص130-131 ؛ بل ان البعض ذهب إلى توصيف الضعف العربي، بأنه ليس ضعفاً عسكرياً أو استراتيجياً، إنما هو أيضاً ضعف أخلاقي ومعنوي. صلاح سالم، (الأصولية الإنجيلية والاستثنائية الإسرائيلية)، شؤون عربية، العدد 187 خريف 2021، ص130.

(2) نقلاً عن: علي الدين هلال، (حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول)، المستقبل العربي، السنة 38، العدد 435، آيار/مايو 2015، ص13.

(3) علي فخرو، العرب بين تحديات الحاضر... ص131.

إن كل هذا التراجع والضعف والانكسار، يوجب وقفة عربية، تشترط قيام نوع من الوحدة لتحرير الذات العربية، ليس من التخلف والتبعية عموماً، وإنما من الاحتلالات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، الجاثمة على الأرض العربية، بل وعلى الفكر العربي، وهنا يقول المفكر العربي معن بشور: « ان جوهر النظرية القومية العربية إلى هذا الصراع، تنبع من أنَّ وعد بلفور البريطاني [1917] الذي ارتكز إليه الصهاينة في قيام كيانهم يتزامن مع اتفاقية سايكس بيكو [1916] التي تولت تجزئة الوطن العربي، فارتبط استعمار فلسطين الاحلالي الاقتلاعي بتجزئة الوطن العربي إلى دويلات مما يؤكد بالمقابل تلازم الوحدة مع التحرير»[1].

نخلص من هذه المداخل المعقدة وغير المريحة إلى ان العرب المعاصرين على نحو عام، والفلسطينيين على نحو خاص يعيشون وضعاً صعباً، يؤشر جوانب كثيرة من الوهن والتراجع على المستويات كافة. في حين يتمتع الكيان الصهيوني الغاصب بوضع مريح[*]، على الرغم من الهواجس الأمنية المزمنة، وعدم تحقيق المشروعية بين شعوب المنطقة.

(1) معن بشور، (دور الفكر والأيديولوجيا القومية في إدارة الصراع 2021-2030) ورقة قدمت إلى الندوة السنوية الموسومة (نحو ملامح استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان/الأردن 20-21 /2021/11.

(*) ما تتمتع به إسرائيل من وضع قوي، ناشئ أساساً بفعل الدعم الغربي - الأمريكي غير المحدود، منذ قيامها وحتى الآن.

الفصل الخامس

الصراع والمواجهة
من مناظير متعددة

الفصل الخامس

الصراع والمواجهة من مناظير [*] متعددة

أولاً: صهيونياً

منذ ان ظهرت الحركة الصهيونية، وانبثق معها مشروع الدولة اليهودية بطلائعها الاستيطانية، المدعومة من دول الغرب الأوربي على أرض فلسطين العربية، منذ القرن التاسع عشر، وحتى اليوم، ظل الصراع هو السمة الغالبة على المشهد السياسي العربي، صراع بين قوى غربية تريد السيطرة على الأرض العربية تحت شعارات لا تستند على أي حجج منطقية، وبين سكان هذه الأرض العرب القاطنين فها منذ آلاف السنين.

وهو صراع لا يبدو أنَّه سينتهي قريباً لأنه صراع وجود، صراع صفري zero-sub game. هنا نشير – بإيجاز شديد – إلى أنَّ وعد بلفور الشهير عام1917 – يُعدّ أول تحرك واضح من قبل بريطانيا لمنح اليهود وطناً قومياً في (فلسطين مقابل الدعم الذي قدموه في الحرب العالمية الأولى (1914-1917)، ومنذ ذلك التاريخ بدأ اليهود هجراتهم المنظمة إلى فلسطين وتكوين ميلشياتهم المسلحة لطرد الفلسطينيين بقيادة الشهيد عبد القادر الحسيني ووجدت دعماً قوياً من الشعوب العربية وبعض الدعم من جيوش عربية، خاصة دول الطوق (مصر والأردن وسوريا ولبنان). اعترفت الأمم المتحدة بحل الدولتين بقرارها المعروف بقرار التقسيم رقم 181 الذي صدر بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، واعلن قيام دولة « إسرائيل « عام 1948، ورفض العرب هذا الحل واعلنوا موقفهم بمواجهة الكيان الصهيوني إلى ان يتم تحرير فلسطين، ودخلوا عدة حروب مع الكيان الصهيوني، أهمها حرب 1948، حيث دخلت جيوش من مصر والأردن وسوريا والعراق ولبنان إلى أرض فلسطين، وحرب حزيران /يونيو 1967 التي نتجت عن احتلال بقية الأراضي الفلسطينية والجولان وسيناء من قبل الكيان الصهيوني.

كانت هزيمة حزيران /يونيو 1967 نكبة كبيرة للعرب ولفلسطين، حيث فقدوا فيها مزيداً من الأراضي في مصر والأردن وسوريا، واصدر مجلس الأمن الدولي القرار 242 عام1967 القاضي بانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلة عام 1967 وعودة

(*) مناظير Perspectives: جمع منظور. ينظر: منتدى مجمع اللغة العربية، على الشبكة العالمية http://: www.almaany.com تاريخ المشاهدة 4 آب / أغسطس 2022.

اللاجئين)[1].

وفي أعقاب النكسة (هزيمة حزيران 1967)، جدد العرب على الرغم من الهزيمة موقفهم في القمة العربية بالخرطوم والتي اطلق عليها (قمة اللاءات الثلاث (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف)) بالكيان الصهيوني إلاّ بعد عودة الأراضي المحتلة عام 1967.

وظل الموقف العربي متماسكاً وموحداً وبرز أول خلاف عربي كبير حول العلاقة مع الكيان الصهيوني اثر زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في 19 تشرين الثاني /نوفمبر 1977، وزار السادات في ذلك اليوم الكنيست الصهيوني، والقى خطاباً اكد فيه أنَّ السلام في الشرق الأوسط ممكن لكنه يحتاج إلى رجال شجعان، ونتيجة لزيارة القدس المحتلة تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين السادات وبيغن في 17 أيلول /سبتمبر 1978 في واشنطن.

ثم جاء توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق اوسلو مع الكيان الصهيوني في 3 أيلول /سبتمبر عام 1993 ليضيف للموقف العربي والفلسطيني ضعفاً وتفككاً، ثم اعقب ذلك توقيع الأردن اتفاقية وادي عربة في 26 تشرين أول /أكتوبر 1994)[2].

وعلى الرغم من ان هذه الاتفاقات الثلاثة، كامب ديفيد مع مصر، وادي عربة مع الأردن، أوسلو مع الفلسطينيين كانت بهدف تسوية الصراع العربي – الصهيوني إلاّ أن التطبيع الناتج عنها مع الكيان الصهيوني كان محدوداً وتمثل في تبادل السفراء والبعثات الدبلوماسية، لكنه لم يمنع العرب من التعبير الموحد عن ان حل الصراع العربي – الصهيوني يتم عبر تطبيق القرارات الدولية، وقيادة دبلوماسية موحدة عن طريق جامعة الدول العربية في أروقة الأمم المتحدة والمحافل الإقليمية والدولية، وكسب التأييد للقضية الفلسطينية، أما الشعوب العربية، وعلى رأسها شعوب مصر والأردن وفلسطين، فلم تتجاوب مع محاولات الكيان الصهيوني للتطبيع الشعبي، بل استمرت في رفضها ومقاومتها للكيان الصهيوني.

---

(1) مصطفى عثمان الأمين، (التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية 2002-2021 وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية)، دراسات شرق أوسطية، السنة 25، العدد 97، خريف 2021، ص18-19. نقلاً عن: حسن فوزي النجار، وعد بلفور (القاهرة: مكتبة نور، 2017)، وكذلك: فوزي الجدية، حرب عام1948 وقيام دولة إسرائيل، (غزة: الجامعة الإسلامية، 2008).

(2) المصدر نفسه، ص19، نقلاً عن: ممدوح نوفل، قصة اتفاقية أوسلو، 2015 (القاهرة: مكتبة نور، 2005).

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990 واختلال توازن القوة الدولية وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة للكيان الصهيوني على قيادة العالم، وذهاب الفلسطينيين والأردن إلى عقد معاهدات سلام مع الكيان الصهيوني، اضطر العرب إلى الاتفاق على مبادرة رسمية جماعية للسلام قدمتها المملكة العربية السعودية واعتمدتها قمة بيروت في العام 2002 تحت مسمى « مبادرة السلام العربية « وتعني الأرض مقابل السلام واستعداد العرب للتفاوض وفق هذا المفهوم، لكن الكيان الصهيوني لم يتجاوب معها، فظلت حبراً على ورق، واستمر الكيان الصهيوني في العمل على التهويد والاسرلة والسعي لمحو مظاهر الهوية العربية والإسلامية في فلسطين.

رغم استمرار التشتت العربي والفلسطيني، والانحياز الأمريكي للكيان الصهيوني، وبناء المستوطنات، ظلت المقاومة الفلسطينية في أوجها في مواجهة الكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة، وظل الموقف العربي الداعم للحق الفلسطيني وحق الصراع العربي- الصهيوني وفق القرارات الدولية متماسكاً، ويمثل الحد الأدنى للموقف العربي، ولكن في السنوات الخمس الأخيرة، حدثت تطورات كبيرة في العلاقات العربية – الصهيونية لم تشهدها الساحة العربية من قبل، وصلت حد التطبيع الشامل دون أي شروط مع الكيان الصهيوني)[1].

الكيان الصهيوني من تحالف الأطراف إلى تحالف النواة

والكيان الصهيوني الذي كان ينظر إليه العالم العربي بعين الشك والخوف والعداء السريع، قد سعى تاريخياً إلى إقامة تحالفات من خارج النواة العربية في المنطقة قلب العالم العربي وقد تبنى ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني، ما يُسمى بـ « عقيدة الأطراف» أو تحالف الأطراف [سياسة شد الأطراف].

وقد اعتبرت هذه العقيدة العالم العربي عدواً لدوداً، وأتاح للكيان الصهيوني فرصة إقامة تحالفات مع الدول غير العربية، مثل تركيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإثيوبيا والأقلية غير العربية في جنوب السودان [قبل التقسيم]، والأكراد في العراق، والذين كانوا على اطراف الدول العربية، في محاولة لعصر رقبة العالم العربي[2].

(1) المصدر نفسه، ص19-20، وقارن مع: رسمية محمد الهادي، انهيار الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على المنطقة العربية، (القاهرة: دار الحكمة للنشر والطباعة والتوزيع، 2014).

(2) البدر الشاطري، (أنماط العلاقات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في ظل اتفاقات ابراهام)، كيوبوست q post.com، الاثنين 3 مايو /أيار 2021 تمت المشاهدة في يوم 27 كانون الثاني / يناير، 2022.

والى جانب كونها غير عربية، فقد كانت هذه الدول والجماعات منسجمة بشكل جيد في المعسكر الموالي للولايات المتحدة واليوم اصبح الحلفاء السابقون يشكلون تهديداً للكيان الصهيوني، فقد أعادت تركيا تصور ارثها العثماني، ورأت نفسها كزعيمة للعالم « السني». بينما تنظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المنافس الأيديولوجي والجيوسياسي مع الكيان الصهيوني، إلى نفسها باعتبارها محور مقاومة هيمنة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على المنطقة، والمروّج لمساعدة المقهورين والمضطهدين في العالم.

وكان لزاماً [وفق الكاتب] على الكيان الصهيوني أن يعكس استراتيجيته من تحالف الأطراف إلى تحالف النواة ضد الدول الطرفية القديمة. والواقع أنَّ قلة من الدول التي كانت تترنح من تجربتها مع إدارة أوباما، ونظراً لان ظهورهم كانت إلى الحائط رحبوا بالدعم الصهيوني [وفقاً للكاتب نفسه] متغلبين بذلك على المحرمات التقليدية، وهي واقعية نشأت عن حتمية استراتيجية، فضلاً عن تحول النظام الإقليمي)[1].

قانون يهودية الدولة واستمرار سياسة الاستيطان

وعلى الرغم من هذه التحولات، ظل الكيان الصهيوني مخلص لأهدافه التوسعية ومشاريعه الاستيطانية وأيديولوجيته العنصرية، ولم يحد عنها أبداً. لذلك سعت بكل قوة لتقنين ذلك عن طريق إصدار قانون يهودية الدولة 2018 الذي يُعد تلخيصاً دقيقاً للمشروع الصهيوني منذ تأسيسه وحتى الآن.

وهو القانون الذي جسّد كل محاولات الكيان الصهيوني على طريق الاستيطان واستقدام المهاجرين اليهود وبناء الجدار العازل ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، والحرب الديموغرافية والإخلاء القسري. لعل إقدام «الكيان الصهيوني» على تشريع (قانون الدولة القومية اليهودية) عام 2018، (يعني فيما يعنيه اعتبار سكان فلسطين الأصليين، بمن فيهم عرب الـ 48 مجرد سكان مقيمين، وليس لهم حقوق المستوطنين القادمين من أصقاع الدنيا فما بالك بحقوق عرب فلسطين بوجه عام بمن فيهم اللاجئون الذين لهم الحق في العودة والتعويض في الآن ذاته، طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم (194) لعام 1948، في حين يتم التنكر للغة العربية التي تراجعت مكانتها في ظل هذا

(1) المصدر نفسه.

القانون العنصري وقوانين الابرتايد الصهيوني)[1]. الذي يكرّس الفصل أو الطابع العنصري المتأصل في الكيان الصهيوني ومؤسساته أو أنظمته وممارساته، التلازم مع تفشي مظاهر الابرتايد [سياسة التمييز العنصري Apartheid] على الأرض كما تتجلى، مثلا،في وقائع الاقتلاع والتشديد الجارية على مرأى من العالم بحق الشعب الفلسطيني في مناطق مستهدفة بالتوسع الاستيطاني في القدس وأرجاء الضفة الغربية وتكريس حالة الجدار العنصري والمستوطنات غير الشرعية والطرق الالتفافية المكرسة للمستوطنين، على سبيل المثال لا الحصر، لاشك في أن هذه التطورات الجسيمة تفرض استجابات صارمة على المستوى الدولي باتجاه إلغاء اتفاقيات التعاون كافة مع كيان الاحتلال والفصل العنصري، وإنهاء التعاون الأمني الثنائي ومتعدد الأطراف معه[2].

ان تشريع هذا القانون يعني انه شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتعريض شريحة فلسطينيي 1948 للممارسات العنصرية المبرمجة والمقننة وصولاً إلى إخضاعهم كحالة من التمييز العنصري[3]. وهنا يقول طاهر المصري – رئيس الوزراء الأردني الأسبق «إن مواد القانون الذي أقره الكنيست حول يهودية الدولة والذي اصبح جزءاً من النظام الأساسي للكيان ينص على أن فلسطين هي أرض إسرائيل وهذه الأرض هي لليهود فقط ولا احد غيرهم، هذا النص الدستوري اصبح مُلزماً للحكومات والمؤسسات الإسرائيلية، ولهذا أقول دائماً للدول العربية الموقعة اتفاقيات سلام مع إسرائيل (الأردن، ومصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية) وأقول لمن له انواع مختلفة من العلاقات السياسية والأمنية، إلى هؤلاء أقول أن إسرائيل لن تترك ما (أنجزته) وسوف تنتظر كيفية إخراجه.إسرائيل في ضوء هذا القانون لن تقبل حل الدولتين أو الدولة الواحدة أو الفيدرالية مع الأردن ولا غيرها ولا حتى بحكم محلي. إسرائيل حسمت موقفها من خلال قانون يهودية الدولة فمتى نحسم امرنا»[4].

---

(1) المستقبل العربي، السنة 41، العدد 476، كتب وقراءات، تشرين الأول، أكتوبر 2018، ص155.

(2) نداء من (المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج): نحو مواجهة عالمية للاحتلال والتمييز العنصري في فلسطين المستقبل العربي، العدد 476 تشرين الأول، أكتوبر 2018، ص170.

(3) المستقبل العربي، العدد435، مايو/أيار، 2015، ص32.

(4) تنظر: المقابلة مع الأستاذ طاهر المصري، الحلقة الثانية، دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، السنة 24، العدد 91 ربيع 2020، ص54.

ويضيف في موضع آخر، (واذا نظرنا إلى ما هو على الأرض، وإذا نظرنا إلى « قانون يهودية الدولة»، فإن هذا يؤكد بأن إسرائيل اعتبرت هذا القانون جزءاً من دستورها، وهو يعني ان أرض فلسطين كاملة هي أرض بني إسرائيل، وان المواطنين على أرض هذه الدولة يجب ان يكونوا يهوداً فقط، وان كل عربي على أرض فلسطين ليس مواطناً وإنما مقيم /ساكن، وحسب توجهات الإدارة الإسرائيلية، فإن هذا يعني ان هناك (6.5) مليون فلسطيني معرضين للجوء مرة أخرى، أي طردهم من أراضيهم في فلسطين)[1].

ولا داع للتأكيد أنَّ الكيان الصهيوني عمل منذ تأسيسه، ولا يزال يعمل حتى اليوم على ترسيخ مشروعه التوسعي على أرض فلسطين العربية، وتمثل أداته الضاربة ولم يزل بالاستيطان، المبني على استقدام مزيد من المهاجرين اليهود من شتى بقاع العالم؛ وإعلان ما يسمى بـ (الاستقلال الإسرائيلي 1948)، لم ينص أصلاً على حدود الدولة. كما أشار إلى أن اليهود قد عادوا من الشتات (الدياسبورا) إلى أرضهم. ثم أصدر الكيان الصهيوني (قانون العودة) والشروع في تعزيز الاستيطان في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، وتشجيع الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية بالتعاون مع المنظمة الصهيونية العالمية وتوطينهم على حساب الأراضي الفلسطينية والسعي لتزوير التاريخ الفلسطيني، خدمة لأهداف الكيان الصهيوني العنصرية، من طريق تغيير أسماء المدن والقرى الفلسطينية بأسماء يهودية[2].

ففي عام النكبة (1948) وحده تم إزالة 450 قرية ومدينة فلسطينية[3]. واستمرت عملية الإخلاء القسري للفلسطينيين وتجريف الأراضي وإتلاف الأشجار والمحاصيل الزراعية، بكل الوسائل وفي كل المراحل، من مذابح كفر قاسم وصبرا وشاتيلا وخان يونس، واستهداف غزة اكثر من مرة، إلى عمليات الضغط الحالية على سكان الشيخ جراح وباب العمود وعموم القدس الشرقية في عهد حكومة نفتالي بينت[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص65.

(2) عوني فرسخ، الصراع العربي الصهيوني: متغيراته ومستجداته 1949-2009 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2018) عرض: أحمد سعيد نوفل، المستقبل العربي، السنة 41 العدد 478، كانون الأول/ديسمبر 2018، ص142-143.

(3) ينظر المقابلة التي أجراها نائل نخلة مع الدكتور محمود الزهار القيادي البارز في حركة المقاومة الإسلامية، حماس، مجلة البيان، الرياض، المنتدى الإسلامي، السنة 19، العدد 206، نوفمبر /ديسمبر 2004، ص48.

(4) سياسات عربية، المجلد 9، العدد 51 تموز /يوليو 2021، ص168.

وتواصل سلطات الاحتلال الحالية سرقتها للأراضي الفلسطينية، وخاصة (فيما يعرف بمنطقة (EI) وقلنديا في المحيط الخارجي للقدس الشرقية حيث يلتهم الاستيطان ويستشري في الأرض الفلسطينية ويتمدد على حساب الوضع الفلسطيني ومستقبل دولة فلسطين ويتواصل المخطط الاستيطاني في مستوطنة « جفعات هاماتوس» وجبل أبو غنيم حيث يشمل التداعيات المحتملة تهديدات بتهجير المجتمعات البدوية وتحركات نحو الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية في منطقة القدس والمزيد من تجزئة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وفي ظل تلك الممارسات فإن المجتمع الدولي ودول الاتحاد الأوربي تؤكد بأن هذا الاستيطان غير شرعي ولا يمكن الاعتراف بتلك المتغيرات القائمة على حدود ما قبل عام 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس ووضعها التاريخي والقانوني والجغرافي.

وما تقوم به حكومة التحالف العنصري للكيان الصهيوني من مشاريع استيطانية والمصادقات الأخيرة على آلاف الوحدات السكنية للمستوطنين الصهيونيين تهدف إلى فصل الفلسطينيين عن المدينة التاريخية وحضارتها الفلسطينية وإحلال المستوطنين فيها وضمان إجراء تغيير على هوية القدس العربية بحدودها عام 1967 وان كل المستوطنات الصهيونية تشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية في طريق السلام العادل والشامل بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين وان مثل هذه الإجراءات لا تشكل انتهاكاً لالتزامات الكيان الصهيوني كقوة احتلال فحسب بل تقوض كذلك الخطوات نحو سلام دائم بين الطرفين وتؤجج التوتر على الأرض)[1].

فالكيان الصهيوني يرى في وجود الفلسطينيين فوق أرضهم شكلاً من (سرقة الحق اليهودي)![2].

والكيان الصهيوني – عند إخلائه لمنازل الفلسطينيين وتشريدهم – لا يبالي بالقانون الدولي، أو الرأي العام الدولي، أو حقوق الإنسان طالما أنه يجد سنداً له في الولايات المتحدة وبعض دول الغرب. والأمثلة المعاصرة كثيرة، منها، إقامة مشاريع استيطانية جديدة، في الضفة الغربية عموما، لاسيما في جنوبي القدس الشرقية المحتلة التي سوف تؤدي إلى تغير دراماتيكي في شكل خريطة القدس الشرقية، وإخلاء منازل

(1) سري القدوة، (الاستيطان ينتهك القانون الدولي ويعيق قيام الدولة الفلسطينية)، الدستور، عمان 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ص31.

(2) سري المقدسي، ص177.

الفلسطينيين في حي الشيخ جراح بمدينة القدس[1]. الأمر الذي أدى إلى تدهور الموقف في الشيخ جراح، واندلاع مواجهات في المسجد الأقصى، وانتهت بنشوب حرب جديدة بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والكيان الصهيوني يوم 10-مايس/أيار 2021، وهو القتال الذي استمر 11-12 يوم، وأدى إلى تبادل اطلاق الصواريخ، التي دمرت أجزاء من البنية التحتية في قطاع غزة، لكنها وصلت في الوقت نفسه إلى تل أبيب والعمق الصهيوني، وسقوط عدد كبير من الشهداء الفلسطينيين وبعض القتلى الصهاينة. وهي العملية التي سُميت فلسطينياً بـ (سيف القدس)، وصهيونياً بـ (حارس الأسوار) [2].

ونختم هذه الفقرة، بما كان نتنياهو يردده دائماً، انه في الاتفاق النهائي مع الفلسطينيين، ستكون هناك مستوطنات خارج حدود الكيان الصهيوني، لكن في المقابل، تمسك نتنياهو بشرط ان القدس ستبقى موحدة، وبرفض عودة اللاجئين للكيان الصهيوني، وبأن يبقى وادي الأردن، الحدود الأمنية الشرقية للكيان، تحت السيطرة الصهيونية[3].

ثانياً: فلسطينياً

على الرغم من اعتماد الدول العربية مبادرة السلام العربية لعام 2002، التي تبّنت الخيار السلمي لحل الصراع مع الكيان الصهيوني، إلاّ أنَّ الأخيرة واصلت أسلوب المواجهة المسلحة مع الفلسطينيين، إذ خاضت أربعة حروب مع قطاع غزة. الأولى: وجرت أواخر عام 2008، واستمرت 23 يوماً وذهب ضحيتها اكثر من 1436 فلسطينياً مقابل مصرع 13 صهيونياً. والثانية: جرت عام 2012، واستمرت ثمانية أيام، وذهب ضحيتها 155 من الفلسطينيين مقابل مصرع ثلاثة صهاينة. أما الثالثة: وجرت صيف عام 2014، واستمرت 50 يوماً، وذهب ضحيتها 2174 من الفلسطينيين مقابل مقتل 70 صهيونياً. أما الحرب الرابعة: فقد استمرت 11 يوماً (2021/5/20-5/10)، وذهب ضحيتها حوالي 270 فلسطينياً، مقابل مقتل 13 صهيونياً.

---

(1) ينظر: المستقبل العربي، السنة 35، العدد 408 شباط 2013، ص207 نقلاً عن الحياة: بيروت 19 كانون الأول /ديسمبر 2012. وقارن مع: سياسات عربية، المجلد 9، العدد 51 تموز /يوليو 2021، ص157.

(2) سياسات عربية، المجلد 9، العدد 51 تموز /يوليو 2021، ص157، 159.

(3) عنات كورتس، (الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية من دون حوار) في: عنات كورتس – شلومو بروم، التقدير الإسرائيلي الاستراتيجي 2011، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2012)، ص63.

أيضاً، فقد تعرض قطاع غزة لحرب صهيونية طويلة من نوع آخر، ربما هي اقسى وامرّ من الحرب بالوسائل العسكرية، وهو ما تمثل بالحصار المشدد، الذي فرضه الكيان الصهيوني على مليوني فلسطيني منذ 14 عاماً (2007)، يعيشون في منطقة ضيقة (360) كلم^2) [1] [*].

منذ انتهاء تجربة الكفاح المسلح من الخارج، وتحوّل ثقل العمل الوطني الفلسطيني إلى الداخل بعد غزو الكيان الصهيوني لبنان 1982، بات ثمة أشكال معينة يحاول فيها الفلسطينيون التعبير عن ذاتهم، وعن إصرارهم على رفع ثمن الاحتلال واستعادة حقوقهم، يمكن ملاحظتها في الانتفاضات والهبّات الشعبية بيد ان هذا الشكل بات ضعيفاً بعد الانتفاضة الثانية (2000-2004)، التي غلب عليها طابع العمليات التفجيرية، إذ خففه الكيان الصهيوني كثيراً من نطاق احتكاكه بالفلسطينيين، بعد بناء الجدار الفاصل، وإنشاء طرق خاصة (الأنفاق والجسور) لعزل الفلسطينيين عن الصهاينة المستوطنين، تحت شعار «نحن هنا وهم هناك»، ما يفسر تكرار هذا الشكل الكفاحي في القدس فقط، على ما جرى بخاصة في الأعوام (2015، 2017، 2018) وعلى نحو ما شهدنا في هبّة القدس مؤخراً [2022] وذلك بحكم وضعية القدس الخاصة وأيضاً بحكم الاحتكاك بين الصهاينة والفلسطينيين في تلك المدينة مع مكانتها ((التاريخية، والرمزية، والدينية، والوطنية))،)[2].

ضمن ما تقدم يمكن قراءة هبّة القدس الشعبية المجيدة، ثم التحول نحو اطلاق الصواريخ من قطاع غزة، ما اخذ الوضع إلى مواجهة عسكرية مفتوحة، كشفت عن استعداد كبير من حركة حماس لهكذا لحظة، وهو ما تبين من انتظام الضربات الصاروخية التي

---

(1) ماجد كيالي، (نقاش في تداعيات الحرب على غزة، المواجهات والمصالحة الوطنية وعملية التسوية)، شؤون عربية، العدد 187 خريف 2021، ص7.

(*) يمثل قطاع غزة (المنطقة الأكثر كثافة في السكان في العالم، والأكثر حصاراً وفقرا واختناقاً)، يُنظر سري المقدسي، ص177. فقطاع غزة الصغير والمكتظ بالسكان – خير مثال- كما يقول البعض – (على القسوة الإسرائيلية)، إذ يعيش هناك مليونا فلسطيني وهم محرومون من ابسط حقوق الإنسان، ناهيك عن حرية الحركة. ينظر: رمزي بارود (بيل غيتس يجب ان يعرف افضل: كيف يدمر الاحتلال الإسرائيلي البيئة= =في فلسطين) الغد، الأربعاء 24 تشرين الثاني /نوفمبر 2021، ص9. وعلى الرغم من الانسحاب العسكري الإسرائيلي من غزة عام 2005، [المستقبل العربي، السنة 35، العدد 408 شباط /فبراير 2013، ص198]، تحت ضغط المقاومة والانفجار السكاني في القطاع، إلاّ أن الضغط الإسرائيلي على القطاع لا زال مستمراً عدا الحصار والعدوان العسكري.

(2) كيالي، ص8.

وجهّتها إلى مختلف المدن الصهيونية، وعلى مدار أيام عدة طبعاً مع ملاحظة انه لا يوجد أي تناسب بين حجم القصف الصاروخي وقوته وتأثيره من قبل حماس في غزة، في مقابل القصف الصاروخي الصهيوني إذ الأخير اقوى واكثر تدميراً بما لا يقاس.

وعلى أية حال، وبغض النظر عن التداعيات أو الجدوى، فإن ما حل كان بعث الآمال مجدداً بإمكان اندلاع انتفاضة ثالثة – سيما مع دخول مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية على خط هبّة القدس وانخراط فلسطينيي 48 في تلك الهبّة اكثر من أيّة فترة أخرى في تاريخهم، بحيث شمل الحراك الشعبي فلسطين كلها من النهر إلى البحر[1].

ومما يستحق التوقف عنده هنا، ان معركة سيف القدس في آيار/مايو 2021 قد شكّلت محطة بارزة في سياق ظهور حركة حماس في المشهد السياسي الفلسطيني، فقد استطاعت تحقيق أهداف عدّة مهمة على صعيد المقاومة الفلسطينية بشكل خاص، وعلى صعيد القضية الفلسطينية بشكل عام.

فعلى صعيد المقاومة قادت حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية المعركة الأخيرة باقتدار عال، واستطاعت إدارة المعركة بمختلف أبعادها السياسية والعسكرية بمستوى متقدم جداً واستطاعت تحقيق هدفين استراتيجيين:

الأول: استنهاض كل فئات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والأراضي المحتلة عام 1948 ضد الاحتلال، وقد ضرب هذا الهدف صميم السياسات الصهيونية التي عملت على مدار الحقبة السابقة على تفتيت هموم الشعب الفلسطيني، ومحاولة تحويله إلى وحدات جغرافية مشتتة القضايا والمتطلبات.

الثاني: قيادة المشروع الفلسطيني المقاوم، فالمعركة قادتها حماس باسم الدفاع عن القدس والسياسات الصهيونية في الشيخ جراح، وبالتالي لم تكن الحرب مرتبطة بقضايا تتعلق بحماس وحكمها لقطاع غزة، حيث استطاعت الحركة ضرب العصب الثاني للسياسات الصهيونية القائمة على أنَّ المقاومة الفلسطينية ليست اكثر من صراع بين الكيان الصهيوني وحركة حماس التي تصنّفها حركة إرهابية[2].

وهذا يعني أنَّ الحالة التي خلقتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة من إفشال وهزيمة جيش الكيان الصهيوني في اربع معارك وبشكل فاضح منذ عام 2008 وحتى

(1) المصدر نفسه، ص8.

(2) رائد نعيرات، (تمّوضع حركة حماس في المشهد السياسي الفلسطيني بعد المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية أيار /مايو 2021)، دراسات شرق أوسطية، السنة 25، العدد 97، خريف 2021، ص74، 75.

2021، شكلت لحظة مهمة (لإعادة النظر بالأساليب والآليات الجارية، وكان لمعركة سيف القدس في أيار/مايو 2021، والتي أحدثت تحولات تكتيكية مهمة وفتحت فرصاً استراتيجية جديدة وأفشلت قدرات الكيان الصهيوني للدفاع عن نفسه، وكان لها اثر بليغ في توجهات العديد من العقلاء والخبراء لإعادة النظر بمسار الصراع وعملية السلام، بل والعلاقة مع الكيان الصهيوني، حتى ان البعض بدأ يتساءل هل يستطيع الكيان الصهيوني ان يكمل العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين وهو بهذه السياسات العدوانية التي تحتل الأرض وتعتقل الإنسان وتصادر الممتلكات وتهود المقدسات ويعتدي بأعمال إرهابية يومية ضد كل ما هو فلسطيني، حتى ضد الأشجار والحيوانات في فلسطين؟ وهل سيوفر اتجاه بعض الدول العربية للتطبيع الحماية للكيان الصهيوني من جهة ؟ أو هل يخدم تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال من جهة أخرى[1].

عليه عمل الكيان الصهيوني ويعمل بشكل استباقي وبدعم من الغرب الأوربي – الأمريكي على تقويض أي فرصة لبناء مجتمع فلسطيني قوي أو متماسك، أو أي تهيئة سياسية ممكنة لقيام نواة دولة فلسطينية قادرة على الحياة في المستقبل. لذلك نرى الكيان الصهيوني يرفض بشدة، وبدعم أمريكي عودة اللاجئين الفلسطينيين، لان هذه العودة تتنافى مع فكرة يهودية الدولة، وتهدد المعادلة الديموغرافية (السكانية) التي تبلّورت بعد قيامها، وبالتالي يرى الكيان الصهيوني ان حل مسألة اللاجئين، يكمن في توطينهم في بلدان إقامتهم، ودمجهم بمجتمعاتها، ومنحهم كامل الحقوق السياسية والمدنية هناك[2].

ولا ريب أنَّ المعادل الموضوعي – من وجهة نظر الصهاينة – لرفض عودة اللاجئين، هو في اعتماد سياسة الاستيطان، ذلك أ أنَّ ساس عملية الاستيطان، هو سكان – أرض، وهو ينبع من المقولة التأسيسية للمشروع الصهيوني القائم على « شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، ومبدأ هذه المقولة التأسيسية قائم على (مبدأ الترحيل، ترحيل السكان الفلسطينيين من أرضهم وترحيل اليهود من العالم إلى فلسطين. كما تسعى جاهدة لبناء العديد من المستوطنات لمنع التواصل الجغرافي والسكاني بين الكتل السكانية الفلسطينية

(1) ينظر: ورقة العمل (نحو استراتيجية عربية جديدة لمواجهة المشروع الصهيوني)، مركز دراسات الشرق الأوسط –الأردن، 20-2021/11/21، ص1، 2.

(2) أمين المشاقبة وآخرون، صفقة القرن، المضمون،الخيارات التحديات والآفاق، دراسات مركزة 9، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، 2021)، ص35-56.

الرئيسية، وفي حده الأدنى خارج السيطرة والرؤية االصهيونية.

تشير إلى وجود سجالات ونقاشات صهيونية بشأن الموضوع الديمغرافي، وتذكر هذه الدراسات ان الهيمنة اليهودية في فلسطين تتطلب وجود أغلبية يهودية، وتبلغ النسبة التي تذكر عادة لضمان استمرار الأغلبية الديمغرافية اليهودية 80% لليهود و20% للعرب، وهي نسبة جرت المحافظة عليها منذ سنة 1948) [1].

ولضمان هذه النسبة تعمل المنظمة الصهيونية على تشجيع الإنجاب وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ومن جانب آخر تدور في الأوساط الصهيونية اقتراحات تتعلق بترحيل الفلسطينيين، ورغم عدم تبني هذه السياسة علناً، إلاّ أن الممارسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين تهدف إلى ذلك. لا يقتصر سجال الترانسفير على الفلسطينيين داخل « الكيان الصهيوني»، وإنما يشمل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأتي الأصوات « الخجولة» باقتراحات حل الدولتين للتخلص من « الخطر الديمغرافي»، وقد صرح شمعون بيريز انه « أجل ان تبقى إسرائيل بلداً يهودياً على الصعيد السكاني والخلقي، هي بحاجة إلى وجود دولة فلسطينية « النقاش حول الموضوع الديمغرافي في الكيان الصهيوني لا يقتصر على السياسيين وإنما تشترك فيه مراكز الأبحاث والسياسات والاكاديميون[2].

يعتمد المبدأ التقليدي المعروف لحل الدولتين (الذي كان يعد طيلة السنوات حلاً افتراضياً على خطوط وقف اطلاق النار لعام 1967، كما تحدث عن تقسيم الأراضي المقدسة إلى دولة يهودية ودولة عربية والفصل بينهما، وإخلاء المستوطنات من أراضي 67 كافة، والتي ستقام عليها الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد طرحت، في المقابل، بعض المقترحات البديلة في ظل تراجع فكرة حل الدولتين، أولها، دولة واحدة ثنائية القومية. ثانيها، دولة يهودية واحدة على كل الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني، حيث يقترح هذا الحل جزء من اليمين الصهيوني المعني بفرض سيادة يهودية على كل الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني وتفكيك مؤسسات الحكومة الفلسطينية، ومنح مكانة محدودة للفلسطينيين الذين

(1) المستقبل العربي، ص32، نقلاً عن: إيليا زريق، الديمغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان.. مجلة الدراسات الفلسطينية السنة 14، العدد 55، (صيف 2003).

(2) المصدر نفسه، ص32. والنص مأخوذ عن: يوسف كرباج، ((إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديمغرافي لمنطقة فلسطين /إسرائيل))، مجموعة الدراسات الفلسطينية، السنة 10، العدد 38 (ربيع 1999)، ص4.

سيصبحون «سكان» الدولة الصهيونية فضلاً عن ذلك، هناك من يقترح تقديم محفزات مالية للفلسطينيين الذين سيهاجرون. ثالثها، كونفيدرالية فلسطينية – صهيونية، حيث تُدفع مبادرة حل الدولتين، ووطن واحد، منذ سنوات، ولا تلغي المبادرة فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الصهيونية، لكنها تقترح القيام بهذا الأمر من خلال حرية التنقل والسكن التامَّين بين الدولتين من دون حدود. ودون إخلاء المستوطنات، بموجبها، تتابع أقلية يهودية العيش في مناطق الدولة الفلسطينية كسكان دائمين وأصحاب مواطنة صهيونية. في المقابل [ستستمر] عمليات الاستيطان واسعة النطاق في كل أرض الاحتلال المحررة بحسب تعبير حزب الليكود، وستقوم الحكومة الصهيونية الجديدة ببناء المزيد من المستوطنات، وبتهويد القدس، ودعم قانون القومية اليهودي.

في هذا السياق يدرك الليكود ان أي تسوية سلمية مع الفلسطينيين تقوم على إنشاء دولة فلسطينية، ستؤدي إلى تفتيت أي ائتلاف جديد، وهو الأمر الذي يمكن ان يحدث فيما لو تم طرح مشروع التسوية من قبل الإدارة الأمريكية، إضافة لتطوير خطة القدس 2050، التي لن تقتصر على منطقة القدس وما يجاورها، وإنما تمتد لتشمل مناطق الأغوار، وصولاً إلى منطقة هضبة الجولان، في ظل الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها الهضبة الصهيونية خاصة بعد قرار الرئيس الأمريكي [ترامب] بالاعتراف بضمها إلى الكيان الصهيوني)[1].

وتحسباً لأي حل مستقبلي، يتضمن إقامة دولتين، واحدة قوية مسلحة وكبيرة وهي الدولة اليهودية، وأخرى صغيرة، ومقطعة الأوصال ومنزوعة السلاح، وهي الفلسطينية، فإن الكيان الصهيوني شرع ببناء جدار عازل، أو كما يسميه الكيان الصهيوني بالحاجز الأمني، أو جدار الفصل العنصري حسب الفلسطينيين منذ عام 2002 في ظل انتفاضة الأقصى، وفي نهاية عام 2006 بلغ طوله 402 كم، وعند نهاية البناء سيبلغ طوله 703كلم وهو عبارة عن جدار طويل بناها الكيان الصهيوني في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر، وعلّلت ذلك بمنع دخول سكان الضفة الغربية (الفلسطينيين) إلى الأراضي المحتلة [عام 1948] أو المستوطنات الصهيونية القريبة من الخط الأخضر، بينما يقول الفلسطينيون انه محاولة الكيان الصهيوني لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين أو ضم أراضي من الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني[2].

(1) طارق فهمي، (مخاطر تغييب حل الدولتين وتداعياته على الأمن القومي العربي)، السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 217 يوليو/تموز 2019، ص90.

(2) ar.m. Wikipedia.org, accessed 30-4-2022.

مع العلم ان محكمة العدل الدولية، أصدرت في 9 يوليو /تموز 2004 رأياً استشارياً يقضي بعدم شرعية الجدار[1]. وعلى الرغم من عدم شرعية الجدار دولياً وإنسانياً، إلاّ أنه التهم جزءاً كبيراً من الأراضي الفلسطينية؛ إذ تم مصادرة نحو (35.000) دونم. بلغ عدد البوابات في الجدار (67) بوابة، بلغ عدد الأشجار التي يتعذر الوصول إليها مليون شجرة، وعدد الأشجار التالفة حتى سنة 2005 ما يساوي (465945) شجرة[2].

وهنا يقول ب. بوخينوف [وهو مجرد مثال] الناطق الرسمي بأسم المهاجرين الروس اليهود (ان تحرير إسرائيل لن يكتمل إلاّ بعد أن ندمر كل المباني الإسلامية في اورشليم؛ وبعد ان نحرر أرض الهيكل من المسلمين... ها نحن قد جئنا لنفعل ما يريده الرب؛ ولن يوقفنا شيء عن إزالة [حتى] المسجد [الأقصى] وبناء الهيكل المقدس مكانه[3].

نخلص مما تقدم، ان الوقائع أو المواجهات الالصهيونية مع العرب الفلسطينيين لا تزال تجري لصالح الكيان الصهيوني، على الرغم من المقاومة السلمية والعسكرية التي أبداها الفلسطينيون ضد احتلال الكيان الصهيوني بكل مراحله.

لا ريب أنَّ هناك أسباب عدّة لمثل هذه النتيجة المؤلمة، يأتي في مقدمتها انقسام العرب وافتقارهم للعزيمة والاستقلالية وغياب القيادات التاريخية، فضلاً عن تمتع الكيان الصهيوني بدعم أمريكي ودولي غير مسبوقين، على الرغم من عدوانيته واحتلاله غير المشروع للأراضي الفلسطينية، فهل من مدّكر!

ثالثاً: عربيـــاً انعكاسات التحول في العلاقات العربية- الصهيونية على الوضع الفلسطيني.

مرّت علاقة النظام العربي بالقضية الفلسطينية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الاشتباك المسلح لمنع قيام دولة الكيان الصهيوني، ودخلت في حروب (1948، 1967)، وكانت القيادة فيها لمصر الناصرية، وبعد حرب 1973 في عهد الرئيس انور السادات غيّرت مصر استراتيجية الاشتباك المسلح إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الصهيونية، وكان رد فعل النظام العربي عنيفاً، وخرجت مصر من النظام العربي، ما اضعفه كثيراً، وانعكس ذلك الضعف على القضية الفلسطينية.

---

(1) Ibid..

(2) سري المقدسي، ص175.

(3) عبد الرحمن حمادي، (ويبقى الأقصى في خطر)، البيان، الرياض، العدد 206، نوفمبر/ديسمبر 2004، ص71.

المرحلة الثانية: مرحلة البحث عن التسوية السلمية، وقد شكّلت معاهدة السلام المصرية – الصهيونية بداية البحث عن الحلول السلمية، وتبعتها اتفاقية اوسلو التي لم تحقق للقضية الفلسطينية مصالحها، ثم اتفاقية وادي عربة مع الأردن، ولم يوقف الكيان الصهيوني سياسته وخطواته العدوانية والاحتلالية والتهويدية والاستيطانية، بل سعت إقليمياً ودوليا لزيادة تفتيت العالم العربي والبيت الفلسطيني وأوجدت المبررات لبعض الدول للتطبيع معها.

المرحلة الثالثة: مرحلة التطبيع الثانية أو الحالية، حيث صمد النظام الرسمي العربي بعد مرحلة التطبيع الأولى إلى حد ما، وبرّر المعاهدات السابقة بضرورات دول الطوق، حتى جاءت مبادرة السلام العربية عام 2002 ومنعت مزيداً من الاعتراف والتطبيع ما لم تتم التسوية العادلة وفق قرارات الشرعية الدولية، وظلت الأوضاع الرسمية المتمثلة في مواقف القمم العربية وقرارتها على ذلك إلى ان جاءت مرحلة التطبيع الثانية المتمثلة في معاهدتي التطبيع مع الإمارات والبحرين والنظام العربي في أضعف حالاته، علماً انهما ليستا من دول الطوق.

وكان لكل مرحلة من هذه المراحل انعكاساتها على القضية الفلسطينية، وعلى الموقف العربي منها، فقد انتهت مرحلة الاشتباك المسلح بهزائم عربية، كان أسوأها حرب عام 1967، والتي احتل الكيان الصهيوني على إثرها مزيداً من الأراضي، وزادت من حدة بطشها على الفلسطينيين وتهجيرهم من بيوتهم والتضييق على معيشتهم)[1].

وأدت مرحلة التسوية الفردية الأولى خاصة معاهدة كامب ديفيد وخروج مصر من الإجماع العربي، إلى أضعاف الموقف العربي، وانعكس ذلك على القضية الفلسطينية وعلى الدعم الإقليمي والدولي الذي كانت تحظى به.

وقد أسست المرحلة الثانية- مبادرة السلام العربية لأول تنازل عربي عن تحرير كامل الأراضي الفلسطينية والقبول بالعيش مع الكيان الصهيوني وفق شروط محددة، رغم أنها وحّدت الموقف العربي وأوقفت المبادرات الفردية.

أما المرحلة الثالثة المتمثلة في معاهدة السلام الإبراهيمية عام 2020 فقد ذهبت مباشرة إلى التطبيع الكامل دون أي انتظار لحل القضية الفلسطينية أو الانسحاب الصهيوني من الأراضي التي احتلتها عام 1967 حسب ما نصت عليه القرارات الدولية.

(1) الأمين، ص36- 37.

وفي الانعكاسات السلبية لعملية التطبيع العربي والتحول في العلاقات مع الكيان الصهيوني تراجع الدعم والتضامن الدولي الذي كانت تجده القضية الفلسطينية، فالتطبيع يقود إلى فتح بوابته الإسلامية والعالمية مع الكيان الصهيوني.وتسمح هذه التحولات في العلاقات الصهيونية للمضي قُدماً في ضم الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات ما يؤسس لدولة يهودية، وينفي قيام أي كيان فلسطيني ممكن، كما يتنكر للقرارات والحلول الدولية وآخرها خارطة الطريق المبنية على حل الدولتين.

إذن، تؤدي عملية التطبيع إلى إضعاف نقاط قوة وشرعية القضية الفلسطينية بما تحويه من مقدسات إسلامية ومسيحية وعلى رأسها موضوع القدس والمسجد الأقصى، فهي ليست للفلسطينيين وحدهم، بل هي قضية المسلمين والمسيحيين في كل أرجاء المعمورة.

فضلاً عن ان عملية التحول في العلاقات تعطي جرأة لبعض المثقفين ورجال الأعمال العرب تبني الدعوة للتطبيع مع الكيان الصهيوني والترويج لأوهام السلام والعائد الاقتصادي والتجاري جراء ذلك، بل أنَّ بعضهم يمضي إلى محاولة تشويه الأسس العادلة التي تقوم عليها القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني والدعوة للتضييق على حركات المقاومة الفلسطينية والحركات الداعمة لها خارج فلسطين[1].

ولا ننسى هنا ان العرب تراجعوا حتى عن مكاسب سياسية ورمزية حصلوا عليها في الماضي القريب، ومنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 القاضي بمساواة الصهيونية بالعنصرية، الذي صدر بتاريخ العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، الذي تم إلغاؤه بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ذاتها، وهو القرار رقم 4686 لسنة 1991، بعد خمسة وأربعين يوماً من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام 1991، الذي مهّد لمؤتمر أوسلو 1993، الذي أسس لقيام السلطة الفلسطينية الحالية، بعد أن قبل العرب بالشروط المتفق عليها في مؤتمر مدريد، وهي شروط أفضت إلى مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني[2].بل وصل الأمر ببعض الدول العربية إلى التنسيق العسكري مع الكيان الصهيوني؛ ففي أعقاب العدوان الصهيوني على قطاع غزة في خريف عام 2012، فيما

(1) المصدر نفسه، ص37-38.

(2) بتصرف عن: يهودا بن مائير وآفان اليترمان، (تهديد نزع الشرعية – جذورها، الكشف عنها ومكافحتها) في: عنات كورتس وشلوموبروم، التقدير الإسرائيلي الاستراتيجي، (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية 2011)، ص104-105.

اطلق عليه الصهاينة بعملية عمود السحاب، فإن الكيان الصهيوني سمح للجيش المصري بإرسال كتيبتين إضافيتين لمنطقة سيناء، وذلك لشن حملة عسكرية واسعة بهدف نزع السلاح من أبناء سيناء وبدأت القوات المصرية بالتعامل بحساسية مفرطة مع حركة حماس على خلفية إدراكها للعلاقة الوثيقة بين حماس والإخوان المسلمين في مصر، واطلاق تهديدات باستخدام خيارات عسكرية [في حينه] ضد قطاع غزة[1] ناهيك عما جاءت به الاتفاقات الإبراهيمية (2020) في زمن الرئيس دونالد ترامب 2017 – 2021، من تطبيع مع اكثر من دولة عربية[*].

رابعاً: أميركياً

بدأ الدور الأميركي تجاه القضية الفلسطينية يتبلور بشكل واضح بعد حرب الأيام الخمسة (5 حزيران /يونيو 1967)، أو ما يسمى بالنكسة العربية. إذ تفردت واشنطن بطرح مبادرات تحت شعار مبادرات السلام لحل الصراع العربي- الصهيوني؛ مع الالتزام الصارم والقاطع بدعمها الكيان الصهيوني، إذ كانت اغلب المبادرات – كما سيتضح- تراعي الموقف الصهيوني، الأمر الذي جعل من الصعب الوصول إلى قواسم مشتركة بين الطرفين[2]. وكان مشروع روجرز عام 1970، هو أول مبادرة تطرحها أميركا، على هذا الطريق.

مبادرتا وليم روجرز 1969-1970

طرح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون مبادرتين هدفتا إلى إنهاء الصراع العربي – الصهيوني، والوصول إلى اعتراف متبادل بين الأطراف العربية المتمثلة بمصر والأردن وبين الطرف الصهيوني، وذلك في عامي 1969 و 1970، وقد جاءت هذه المبادرات في ظل الحرب الباردة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى فيه إلى الحدّ من التوغل السوفيتي في المنطقة عن طريق توطيد علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع مصر، وفي سياق تورطها في الحرب الفيتنامية ما يجعلها في غنى عن الدخول في مواجهات أخرى يكون الاتحاد السوفيتي أحد أطرافها، فلجأت إلى خيار عرض المبادرات السلمية.

---

(1) وائل سعيد (اثر الانقلاب العسكري في مصر في القضية الفلسطينية)، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 146 خريف 2013، ص76.

(*) ورد ذلك في مواضع كثيرة من هذه الدراسة.

(2) الأمين، ص22.

في الوقت نفسه، لم يقدم روجرز مبادرته للفلسطينيين ورفض الحوار المباشر معهم، في حين رفض الفلسطينيون المبادرتين المقدمتين لكونهما تمثلان تصفية للقضية الفلسطينية واعترافاً بالكيان الصهيوني، وتنازلاً عن حقوق الشعب الفلسطيني، كما رفض كل من العراق وسوريا والجزائر المبادرة، في حين أيدتها كل من ليبيا والسعودية والكويت والمغرب وتركيا[1].

وقد رفض الكيان الصهيوني هذه المبادرة لاعتراضها على مضمونها فيما يخص مسألة الحدود، كما اعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر بانه غير مستعد لإجراء مفاوضات مع الكيان الصهيوني، فيما ابدى الملك حسين سروره بهذه المقترحات.

لم تستطع مبادرة روجرز الأولى ان تنال حظاً من التطبيق، واستمر التدهور على الجبهة المصرية، وزادت خشية روجرز من تزايد الدعم السوفيتي لمصر فتقدم بمبادرة ثانية في 25 حزيران 1970 تنص على الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار لثلاثة اشهر (تموز /يوليو-تشرين الأول/أكتوبر 1970)، مع موافقة الأطراف على الدخول في مفاوضات غير مباشرة لتنفيذ القرار 242، غير ان المبادرتين لم تنل قبولاً كافياً من مصر، كما أن الكيان الصهيوني لم يكن متحمس للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بكامل حقوق الشعب الفلسطيني وكان هذا إعلاناً عن فشل المبادرتين لتحقيق حل الصراع العربي - الصهيوني[2].

مشروع زبيغنيو بريجنسكي 1977

اقترح هذا المشروع زبيغنيو بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي عام 1977، وتضمن المشروع تقسيم الأردن إلى إقليمين: احدهما

(1) عبد القادر عامر [إعداد]، (ابرز مبادرات السلام الأمريكية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي من مبادرة روجرز إلى صفقة القرن)، دراسات شرق أوسطية، السنة 24، العدد 91، ربيع 2020، ص89، 90، 91، وقارن مع المصادر التي رجع إليها الباحث.

(2) آلاء البديري، « وليم روجرز ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1969-1973 «، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، العراق، 2019، ص34-35. وكذلك:

Joint US-USSR WORKINK PAPER: FUNDAMENTAL PRINCIPLES OFFICE OF THE Historian: Deparment of State: United Stated of America, accessed on 4/3/2020, at: http://bit.ly/2potw82.

نقلاً عن عامر، ص91-92.

أردني، والثاني فلسطيني ويتكون الإقليم الفلسطيني من الضفة الغربية التي ستمنح حكماً ذاتياً منزوع السلاح ويُسمح للكيان الصهوني بتسيير دوريات أمنية فيه، ويكون تابعاً إدارياً للأردن.

وبخصوص القدس، نصّ المشروع على ان تكون القدس الموحدة عاصمة للكيان الصهيوني مع إمكانية ان تصبح القدس عاصمةً إدارية للإقليم الفلسطيني[1].إلاّ أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، لأنه لم يراع الحقوق الفلسطينية، وعدم واقعيته.

مبادرة الرئيس جيمي كارتر 1977-1981

وهي أول مبادرة أمريكية بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس عام 1977، التي أحدثت اختراقاً قاد إلى توقيع معاهدة كامب ديفيد 1978 بين مصر والكيان الصهيوني، واستمرت حتى الآن، على الرغم مما أحدثته من تداعيات سلبية على الموقف العربي الجماعي وعلى القضية الفلسطينية[2].

اعقب ذلك توقيع مصر والكيان الصهيوني معاهدة سلام في 26 آذار 1979، أنهت الحرب بين الطرفين وأخرجت مصر من دائرة الصراع العربي- الصهيوني، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وتنسيق سياسي وامني.

مبادرة الرئيس رونالد ريغان عام 1982

عرضَ الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مبادرته التي سميت « مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط» (في خطاب تلفزيوني القاه في 1982/9/1، وقد جاءت هذه المبادرة بعد مرحلة من جمود الدور الأمريكي بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، كما جاءت في أعقاب الغزو الصهيوني للبنان الذي أثار شكوكاً عربية كبيرة حول الضلوع الأمريكي فيه، وكان له دور كبير في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية بعد إخراج قياداتها من لبنان، وهو ما أوضحه ريغان في مقدمة خطابه حين قال: « إنَّ الحرب في لبنان بكل ما فيها من مآس أتاحت لنا فرصة جديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، إنّ علينا ان نغتنم هذه الفرصة الآن وتحقيق السلام في تلك المنطقة التي تعاني الاضطرابات وتمثل أهمية حيوية لاستقرار العالم»، وانطلق ريغان في مبادرته من ان التفاوض هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها ان توفق بين المخاوف الأمنية المشروعة للكيان الصهيوني وبين

(1) عامر، ص92.

(2) مصطفى الأمين، ص22.

الحقوق المشروعة للفلسطينيين مؤكداً ان السلام الحقيقي سيتطلب تنازلات من جميع الأطراف، واقترح في سبيل تحقيق السلام سبعة مبادئ يجب ان تتفق الأطراف عليها، ابرزها ان التطلعات السياسية للفلسطينيين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحق الكيان الصهيوني في مستقبل آمن، وأن على الدول العربية ان تقبل بأن الكيان الصهيوني هو حقيقة واقعة وراسخة وشرعية داخل المجتمع الدولي، وانه لا عودة إلى حدود ما قبل عام 1967، وان قضية الفلسطينيين اكثر من مسالة لاجئين.

وقد رسم الرئيس ريغان إطاراً عاماً لتحقيق السلام وحل الصراع العربي – الصهيوني من وجهة نظر إدارته، وتمثل هذا الاطار في اتفاقيات كامب ديفيد باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق حل للنزاع، قائلاً: « ان اتفاقيات كامب ديفيد لا تزال تشكل أساس سياستنا»[1].

ولم يكتب النجاح لهذه المبادرة لأسباب عدّة، منها اعتراض القمة العربية في المغرب /فاس في 6 أيلول /سبتمبر 1982 على ما جاء في المبادرة، كما ان الحكومة الصهيونية رفضت المبادرة[2].

مبادرة الرئيس جورج بوش (الأب) 1991

جاءت الدعوة إلى مؤتمر [مدريد 1991] بعد اشهر قليلة على انتهاء حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية – الكويتية) 1990-1991. وانطلقت فكرة المؤتمر من الخطاب الذي القاه الرئيس جورج بوش الأب أمام الكونغرس الأمريكي في 1991/3/6 حيث قال « آن الأوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط على أساس قراريّ مجلس الأمن الدولي 242 و 338، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام، الذي ينبغي ان يوفر الأمن والاعتراف بإسرائيل واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين»، وتلا ذلك تكليف الرئيس بوش وزير خارجيته

(1) عامر، ص94، وقارن مع المصادر التي رجع اليها الباحث: علي محافظة: الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن 1989-1999 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص20. زكريا السوار، « مشروع ريغان (للسلام)»، المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/9/6، شوهد في 2020/3/4 في http://:bit.ly/3cwTisM. وكذلك:

United State Department of State: Bureau of public a fairs, President Ronald Reagan's peace Initiative in the Middle East, Current policy No. 418, 10/9/1982. Accessed on 4/3/2020 at: http://bit.ly./3av95cx.

(2) محمد اشتية، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية 2011)، ص510.

جيمس بيكر بالقيام باتصالات رسمية بهذا الصدد مع العواصم العربية وتل أبيب، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي والاتحاد الأوربي، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط على أرضية المبادرة التي اعلنها الرئيس في خطابه[1].

ودعيّ إلى المؤتمر كل من سوريا ولبنان والأردن والكيان الصهيوني، أما الفلسطينيون فقد تمت دعوتهم كجزء من وفد أردني – فلسطيني وهذه أول مرة توّجه دعوة للفلسطينيين فضلاً عن دعوة مصر كمشارك، ومجلس التعاون الخليجي، والأمم المتحدة كمراقب، وشاركت جميع هذه الأطراف في المؤتمر.

وقد استمرت المفاوضات لمدة عامين، مرت فيها بمراحل متعددة، إلاّ أنها لم تحقق أي تقدم أو نجاح في حل الصراع؛ لأسباب عدة من بينها رفض الكيان الصهيوني تجميد الاستيطان أو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة[2]. إلاّ أن هذا المؤتمر هيأ الأجواء لاتفاقات أوسلو عام 1993 التي مهدت لإعلان قيام سلطة فلسطينية في رام الله.

مبادرة الرئيس بيل كلنتون للسلام عام 2000

هدفت هذه المبادرة إلى التوصل لاتفاق فيما يخص قضايا الحل النهائي التي تأجل نقاشها في اتفاقية أوسلو عام 1993. ناقش الطرفان الفلسطيني والصهيوني برعاية أمريكية، العديد من القضايا الإجمالية والتفصيلية (كالكيان الفلسطيني المقبل والحدود والمياه والسيادة والأماكن المقدسة والإدارة البلدية والقدس واللاجئين والأسرى والترتيبات الأمنية والمسألة الاقتصادية. وسرعان ما ظهرت الاختلافات الشديدة بينهما، فتقدمت الولايات المتحدة باقتراحات لتجاوز الخلافات بين الجانبين، كان ابرزها انسحاب الكيان الصهيوني من أجزاء من أراضي الضفة الغربية وإقامة دولة فلسطينية عليها، وتقسيم القدس على ثلاثة قطاعات، أحدها تحت السيادة الصهيونية، والثاني تحت السيادة الفلسطينية، والثالث يوضع تحت السلطة الإدارية للفلسطينيين، ويشمل الأحياء الجنوبية مثل رأس العمود وجبل المكبر والثوري، بالإضافة إلى تمتع الصهاينة بحرية في التنقل على الطرقات

(1) عامر، ص95، 96 نقلاً عن: مؤتمر مدريد للسلام/1991» الموسوعة الفلسطينية، 2015/10/28، شوهد في 2020/3/4، في http://:bit.ly/RskRr32.

(2) بتصرف عن: عامر، ص97. وقارن مع: احمد خليفة. (مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8 خريف 1991، ص164.

المؤدية للمستوطنات، وفي الطيران في المجال الجوي الفلسطيني وفي انتشار الجيش على نهر الأردن، وفي الغور حال وجود تهديد عسكري من الشرق، مع عدم السماح للدولة الفلسطينية بالاحتفاظ بأسلحة ثقيلة أو سلاح جوي.

لم تنجح هذه المقترحات في تقريب وجهات النظر، واعلن بشكل رسمي في بيان ثلاثي أمريكي فلسطيني صهيوني عن فشل [المبادرة])[1]. لا ريب ان هذه المبادرة كسابقاتها لم تكن سوى إبرة مورفين، لتهدئة الشارع العربي الذي فقد ثقته بكل الطروحات الأمريكية. مع ذلك نلاحظ انه بعد شهرين من انفضاض سامر هذه المبادرة، انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية كتعبير واعي عن رفض هذه المبادرة وأمثالها الساعية لاحتواء الصراع بدلاً عن إيجاد حل عادل يرضي الفلسطينيين.

ومما يجدر ذكره هنا، ان المؤسسات اليهودية الأمريكية نجحت بالتأثير على إدارة كلنتون 1993-2001، في تغيير نظرتها للأراضي المحتلة عام 1967 ووصفتها بأنها مناطق متنازع عليها وليست محتلة[2]. كما ان قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، قد تم في عهد كلنتون عام 1995[3].

مبادرة الرئيس جورج بوش (الابن) 2002:

والتي تم على اثرها إجراء مشاورات ومناقشات دولية عديدة انتهت بتكوين اللجنة الرباعية الدولية التي ضمّت الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا الاتحادية، كما صدر بعدها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397، والذي استند على رؤية حل الدولتين[4].

وضعت الرباعية الدولية (ما سُمي « خارطة الطريق» التي استندت على حل الدولتين ومرجعيتها أسس مؤتمر مدريد للسلام، وقرارات الأمم المتحدة 242، 338، 1397،

---

(1) عامر، ص98، وقارن مع: شيماء البشتاوي، (مفاوضات كامب ديفيد الثانية)، دراسات شرق أوسطية، العدد 13، سنة 2000، ص101.

(2) أمين المشاقبة وآخرون، صفقة القرن المضمون، ص28. وكذلك:

Philip Giraldi, " The Deal of the century: trump Team and netanyahu Conspire to sell out the Palestinians", global research,14/5/2019, accessed on 21/7/2019, at: https://bit.ly/2jio5RJ.

(3) صلاح سالم، (الأصولية الإنجيلية والاستثنائية الإسرائيلية)، شؤون عربية، العدد 187، خريف 2021، ص130.

(4) الأمين، ص22.

والمبادرة العربية للسلام، وكان الموقف العربي الفلسطيني إيجابياً تجاه خارطة الطريق، بينما كان الموقف الصهيوني سلبياً واستطاع التأثير على الموقف الأمريكي)[1].

والمعروف ان هذه المبادرة ركّزت على الإجراءات والآليات أكثر من تركيزها على جوانب الصراع الأساسية، والتي قامت بتأجيلها إلى المرحلة الأخيرة[2].

ولم تفضِ هذه المبادرة إلى شيء سوى إشغال الرأي العام العربي ان هناك مبادرات وحلول دولية، لكن النتيجة – عربياً- هي قبض الريح ! لذا دعا الرئيس بوش لعقد مؤتمر في مدينة آنابولس عام 2007 للوصول إلى اتفاق فلسطيني – صهيوني بحلول نهاية عام 2008.

لكن (لم يتم طرح آراء أو مقترحات جديدة في المؤتمر واقتصر على ما تم طرحه على إحياء خارطة الطريق، وذلك بالانخراط في مفاوضات مكثفة ومستمرة للوصول إلى معاهدة سلام دائمة في نهاية عام 2008 كحد اقصى تقوم على أساس وجود دولتين، وفي سبيل تحقيق ذلك نص البيان المشترك للمؤتمر على تشكيل هيئة أمريكية فلسطينية صهيونية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة تطبيق خارطة الطريق، كما نصّ البيان على التزام الطرفين بتنفيذ واجباتهما وتعهداتهما المنصوص عليها في خارطة الطريق تحت إشراف الولايات المتحدة إلى حين التوصل إلى معاهدة سلام دائمة بينهما، وفي حال عدم اتفاقهما على ما يخالف ذلك فسيكون تطبيق معاهدة السلام المقبلة خاضعاً لتطبيق خارطة الطريق، وتحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية)[3].

حقبة الرئيس باراك اوباما 2009-2017 وخطة وزير خارجيته جون كيري للسلام عام 2016

بدأ الرئيس اوباما – وهو اول رئيس أمريكي من أصول أفريقية – عهده بانحياز واضح للكيان الصهيوني[4]- شأنه شأن الرؤساء الذين سبقوه – ففي كلمة ألقاها في الاجتماع السنوي لايباك « اللوبي اليهودي» في 22 مايو/أيار 2011 قال الرئيس اوباما « يمكنك ان

(1) المصدر نفسه، ص23 ؛ وقارن مع: احمد هشام محمد غنّام، الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (حل الدولتين نموذجاً 1991 -2010)، غزة: جامعة الأزهر، 2015، ص150-160.

(2) عامر، ص99.

(3) عامر، ص100 ؛ وقارن مع: سميح شبيب « قراءة في وثائق مؤتمر انابوليس، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007»، مجلة شؤون فلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية)، العدد 264 (صيف 2016)، ص47.

(4) جوني منصور، (التحولات الأمنية في إسرائيل وتأثيرها في سياستها تجاه العرب والفلسطينيين 2005-2019) في مجموعة مؤلفين، التحولات في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين، ندوات 77، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2020)، ص75.

ترى التزامنا بأمن إسرائيل في معارضتنا بقوة لأية محاولة لنزع شرعية دولة إسرائيل».

واعلن الرئيس، نقلاً عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي جاء فيه: «الجهود الرامية إلى نزع شرعية إسرائيل ستتم معارضتها بدون منازع من قبل الولايات المتحدة».

وفي خطاب الرئيس حول قضية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي القاه قبل ثلاثة أيام من ذلك، أكدّ الرئيس: « أما بالنسبة للفلسطينيين، فالجهود المبذولة لنزع شرعية إسرائيل، جرى التباحث بها، وهي باءت بالفشل»[1].

كما سعت إدارة اوباما، في الحقبة الأولى من ولايته، إلى تعطيل أي احتمال للاعتراف بالدولة الفلسطينية، فقرار النقض (الفيتو) الذي استخدمته الإدارة الأمريكية على قرار لانتقاد البناء الاستيطاني في فبراير شباط 2011 يمكن اعتباره كتصريح لمواصلة عمليات البناء الفيتو الأمريكي منع اوربا من معارضة أعمال البناء الصهيوني بموقف رسمي وواضح.

وهكذا نجحت الإدارة الأمريكية في منع ثلاث دول قيادية في الاتحاد الأوربي حينها 2011 –ألمانيا وبريطانيا وفرنسا – من طرح موضوع التنسيق المتبادل للاعتراف بالدولة الفلسطينية من خلال اللجنة الرباعية لعملية السلام)[2]. ان نية الإدارة الأمريكية (استخدام الفيتو ضدّ قرار الاعتراف باستقلال فلسطين من قبل مجلس الأمن، جعلت السلطة تعيد التفكير بالاكتفاء بالتوجه للأمم المتحدة بطلب منحها منصب عضو مراقب – الذي تتمتع به أصلاً- والتنازل عن طرح طلب الحصول على عضو كامل والتصويت عليه في مجلس الأمن)[3]

مع كل هذا الانحياز الواضح لإدارة أوباما لصالح الكيان الصهيوني، إلاّ أنها حاولت طرح مبادرة عن طريق وزير الخارجية جون كيري. طرح جون كيري خطته للسلام في الشرق الأوسط في خطاب القاه في وزارة الخارجية يوم 28 كانون الأول/ديسمبر 2016؛ واستهل كيري خطابه بالتأكيد على ان « حل الدولتين هو الطريقة الوحيدة لتحقيق سلام

(1) يهودا بن مئير وآفان الترمان، (تهديد نزع الشرعية –جذورها، الكشف عنها ومكافحتها) في: عنات كورتس – شلومو بروم، التقدير الإسرائيلي الاستراتيجي 2011، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2012)، ص103.

(2) عنات كورتس (الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية من دون حوار) في عنات كورتس – شلومو بروم، ص62.

(3) المصدر نفسه، ص62، 63.

عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أنها الطريقة الوحيدة لضمان مستقبل إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية»، وأكد ان « ستة مبادئ كبرى تلقى توافقاً بشأن السلام في الشرق الأوسط يمكن ان تستخدم أساساً لمفاوضات جدية عندما يكون الطرفان مستعدين»، وتضمنت هذه المبادئ الستة « إقامة حدود آمنة ومعترف بها من قبل الأسرة الدولية، بين إسرائيل وفلسطين القابلة للاستمرار، وذلك عبر التفاوض على أساس حدود عام 1967 مع عمليات تبادل متساوٍ لأراض يقبل بها الطرفان «، مؤكداً ان « الأسرة الدولية لن تعترف بأي تغيير تقوم به إسرائيل لحدود 1967 ما لم يقبله الطرفان».

و «إيجاد حل عادل ومقبول وواقعي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بمساعدة دولية، يشمل تعويضاً وخيارات ومساعدة للعثور على مساكن دائمة واعترافاً بالمعاناة وإجراءات أخرى ضرورية ليكون حلاً كاملاً منسجماً مع دولتين للشعبين»، و «إيجاد حل مقبول من الطرفين للقدس كعاصمة معترف بها دولياً للدولتين، وتأمين حرية الوصول إلى المواقع الدينية»، و «تلبية احتياجات إسرائيل في مجال الأمن بشكل مرضٍ وانهاء كل الاحتلال بشكل كامل، والعمل في الوقت نفسه على ان تكون إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها بفاعلية، وان تتمكن فلسطين من ضمان امن شعبها في دولة تتمتع بالسيادة». وبخصوص الاستيطان، اكد جون كيري في خطابه أن «خطط الاستيطان الإسرائيلية تدمر خطط السلام مع ان الاستيطان ليس السبب الأول للنزاع»[1].

وذهبت هذه المبادرة مع سابقاتها أدراج الرياح، إذ لم يسع أي مسؤول أمريكي لتنفيذها على أرض الواقع، لان الكيان الصهيوني لا يريد حلاً عادلاً لقضية اللاجئين، ولا تريد انسحاباً من كامل الضفة الغربية والقدس ولا تريد للفلسطينيين دولة قادرة على الحياة. وهذا يعني ان هذه المبادرة كانت لذر الرماد في العيون العربية. ولكن ما يُسجل لإدارة أوباما في أيامها الأخيرة، هو قيام المندوب الأمريكي في مجلس الأمن يوم 2016/12/23 – قبل نهاية ولاية أوباما الثانية والأخيرة بأقل من شهر – بالامتناع عن استخدام النقض (الفيتو) في التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 2334 والذي يؤكد عدم شرعية بناء المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، كما اعتبر القرار إقامة هذه المستوطنات عقبة كبرى أمام حل الدولتين وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وطالب بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تؤيد القرار، إلاّ أن امتناعها عن استخدام « حق النقض» تجاه

(1) عامر، ص102.

إدانة الاستيطان الصهيوني يعد الموقف الأول لها منذ عام 1979[1].

مبادرة الرئيس دونالد ترامب، المعروفة بصفقة القرن 2020

إذا كان الباحث الأمريكي الشهير فرانسيس فوكوياما (1952)، قد تنبأ في كتابه ذائع الصيت « نهاية التاريخ والإنسان الأخير»

The end of History and the last man 1992

ان الليبرالية الأمريكية بشقيها السياسي والاقتصادي هي قمة ما وصلت إليه البشرية، وان من يعجز عن اللحاق بها سيكون خارج التاريخ. وان انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية والسوق الحرة في أنحاء العالم قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان، فإن ذلك يعني -وفقاً له- انتصار الليبرالية السياسية والاقتصادية في نهاية المطاف، لعدم وجود بديل يستطيع تحقيق نتائج افضل، وفقاً لما ذهب إليه[2].

فإن أستاذه صموئيل هنتنيجتون 1929 -2008، قد لوّح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي 1991 بصدام جديد، ليس أيديولوجياً إنما ثقافي وحضاري؛ متوقعاً صداماً سينشأ بين الثقافة الليبرالية الأمريكية – الأوربية، وكل من الثقافتين الإسلامية والصينية – حسب رأيه – وسببت له هذه الأطروحة شهرة واسعة، التي رأى ان صراعات ما بعد الحرب الباردة لن تكون بين الدول القومية لعوامل سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية، لكن توقع ان تظهر مواجهات لأسباب دينية وثقافية [3](*).

وبصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع هاتين الرؤيتين، أو مدى صحتهما أو مغالطتهما، إلاّ أننا نقول هنا، ومن باب المقارنة، ان صفقة القرن التي جاء الرئيس الأمريكي في 28 كانون الثاني/يناير 2002، كانت بمثابة الإمالة الثالثة Trending في السياسة

(1) عامر، ص101 ؛ وقارن مع الأمين، ص23. والقرار 2334 صدر عن مجلس الأمن الدولي حول الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بتاريخ 2016.

(2) ar.m.wikipedia.org. accessed in:9-5-2022.

(3) Wiki.https:// ar.m.wikipedia. org. accessed in:9-5-2022

(*) صاموئيل هنتنيجتون، عالم سياسي أمريكي عمل في جامعة هارفرد لـــ 58 عاماً، وهو من أكثر علماء السياسة تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو واحد من اثنين أسسا مجلة فورن بولسي المعروفة. نشر أكثر من كتاب لكن كتابه ((صدام الحضارات)).The clash of civilizations? الذي صدر عام 1996 هو الأشهر. المصدر نفسه.

الأمريكية المعاصرة، وهذه الإمالة كانت القشة التي قصمت ظهر أي امل أو رجاء يأتي من أمريكا لتسوية الصراع الفلسطيني – الصهيوني بما يفضي إلى قيام دولة فلسطينية على الأراضي « الفلسطينية» التي تم احتلالها عام 1967 في الضفة والقطاع. إذ لم تُبق الصفقة على أي مفردة من مفردات الصراع: القدس، المستوطنات، اللاجئين، حدود الدولة الفلسطينية «المفترضة»، مستقبل العلاقة بين الطرفين، إلاّ وحسمتها – كما سيتضح- لصالح الكيان الصهيوني[1].

تم الإعلان رسمياً عن خطة ترامب (صفقة القرن) في 28 كانون الثاني/يناير 2020، في مؤتمر صحفي مشترك مع بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الصهيوني السابق. وقد تم نشر تفاصيل الخطة (المبادرة/الرؤية) كاملة باللغة الإنكليزية، على الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض[2]. وقد دمج الشقين السياسي والاقتصادي[*] في هذه الوثيقة، وتم إعطاؤها عنوانا جديداً، هو «السلام من اجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»[**].

وعند الإعلان عن الصفقة، قررت الإدارة الأمريكية تجاهل الموقف العربي ومن ضمنه الفلسطيني – وكأن الأمر لا يهمهم ! بل تجاهلت حلفائها الدوليين الأوربيين وأعضاء مجلس الأمن الدولي، إذ أعلنت عن الخطة بحضور الجانب الصهيوني وحده في سابقة تاريخية بالانحياز العلني والمباشر سلفاً![3].

وتعد هذه الخطة أول عرضٍ أمريكي لإنهاء الصراع الفلسطيني – الصهيوني [وفقاً

(1) المشاقبة وآخرون، ص44.

(2) المصدر نفسه، ص61.

(*) اعلن جاريد كوشنر، مستشار الرئيس ترامب وصهره عن الشق الاقتصادي، خلال افتتاح ورشة المنامة يومي الخامس والعشرين والسادس والعشرين من شهر حزيران/يونيو 2019. المصدر نفسه، ص62

(**) عرضت الصفقة استثمارات اقتصادية في المناطق المذكورة بقيمة اكثر من 50 مليار دولار خلال 10 سنوات، تمولها دول الخليج العربية واطراف دولية أخرى، لبناء أرضية صلبة للشق السياسي من مشروع السلام. المصدر نفسه، ص43. ويسعى الشق السياسي للمشروع إلى تصفية الجوانب الأساسية في القضية الفلسطينية [لصالح إسرائيل] كالقدس واللاجئين وحدود الدولة والتي كانت تسمى بقضايا الوضع النهائي، أما الشق الاقتصادي فيسعى إلى تقديم إغراءات مالية للأطراف المعنية بتنفيذ المشروع من اجل تحقيق الشق السياسي. المصدر نفسه، ص44..

(3) المشاقبة وآخرون، ص14.

لما كان يتصوره ترامب الذي انتهى عهده ولم يطبق الخطة على أرض الواقع]، إذ تضمنت الخطة تصورات محددة لجميع القضايا التفصيلية، فقد جاءت الخطة في 181 صفحة شملت الشقين: السياسي والاقتصادي، وتناول الشق السياسي منها 22 قسماً ابرزها جاءت حول قضايا الحدود والقدس والأمن والمعابر واللاجئين والتعليم والثقافة والأسرى، كما تناول الشق الاقتصادي منها جداول تفصيلية مُدعمة برسوم بيانية وأشكال توضيحية للمشاريع والبرامج الاقتصادية المطروحة فضلاً عن أنها قدّمت الخرائط التي سيكون عليها الوضع في حال طبّقت الخطة[1].

وإذا ما أردنا ان نفهم خلاصة ما ورد في الخطة، فإن الأصوب هو استعراض بعض مفرداتها، باختصار غير مُخل، وعلى النحو الآتي:

الاستيطان:

من المعروف ان المبادرات الأمريكية الأولى تلافت ذكر موضوع الاستيطان، بينما (ذكرته مبادرة الرئيس ريغان عام 1982 بالمطالبة بتجميد الاستيطان في الفترة الانتقالية التي اقترحتها لقيام الحكم الذاتي والتي تمتد لخمس سنوات، في حين حثّت الولايات المتحدة الحكومة الصهيونية على تجميد الاستيطان قبل أو مع بدء مؤتمر مدريد للسلام والذي دعت إليه عام 1991، ليأتي طرح وزير الخارجية جون كيري عام 2016 والذي رغم تأكيده على ان « الاستيطان ليس السبب الأول للنزاع «إلاّ انه اكد على أن الاستيطان الصهيوني « يدمر خطط السلام»، وصولاً إلى تكريس الاستيطان وقبوله في خطة « صفقة القرن» لعام 2020، حيث شملته الخرائط المطروحة)[2].

بل توّجت (باعتبار المستوطنات لا تخالف القانون الدولي وشرعيتها بمثابة شرعنة للمفاهيم التي يقوم عليها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني)[3]، من جانبها، فإن الكيان الصهيوني سعى – مدعوم بالنفوذ الأمريكي – إلى الضم الكامل لكل المستوطنات اليهودية في الضفة والقدس للكيان الصهيوني، واعتماد الطرق الالتفافية القائمة وحمايتها لهذه المستوطنات (وطبعاً مع مساحات الحماية الأمنية حولها landscape، فيما تتواصل المعازل الفلسطينية المختلفة بالأنفاق والجسور التي تم إنشاؤها لاحقاً، بما في ذلك

(1) عامر، ص103.

(2) عامر، ص104.

(3) رائد نعيرات (إعداد)، (انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل قراءة في الأسباب والمستقبل)، دراسات شرق أوسطية، السنة 24، العدد 91، ربيع 2020، ص132.

التواصل بين قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية)[1].

القدس:

ابتدأت (الطروحات الأمريكية في مبادرة عام 1970 بالتأكيد على ان تبقى المدينة « موحدة» مع ضمان دور أردني في الحياة الاقتصادية والإدارية فيها، وهو ما يُفهم منه بقاؤها على حالتها آنذاك من الناحية السياسية أي أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، ثم أضيف إلى العرض الأمريكي لمشروع برجنسكي عام 1977 « إمكانية ان تصبح القدس عاصمة إدارية للإقليم الفلسطيني « مع النصّ على اعتبارها كـ « مدينة موحدة عاصمة لإسرائيل»، وشهد الموقف تغيراً في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 بالنص على تقسيم المدينة وتجزئة السيادة عليها إلى فلسطينية وصهيونية، ليتعزز ذلك فيما طرحه جون كيري عام 2016 بـ « إيجاد حل مقبول من الطرفين للقدس كعاصمة معترف بها دولياً للدولتين»، وهو ما انتكست عنه « صفقة القرن» عام 2020 وعادت به إلى الطرح القديم عندما نصت على أن تكون القدس « العاصمة الموحدة لإسرائيل»)[2]، بل أنها صممت على (إنهاء موضوع القدس لتكون يهودية بالكامل وعاصمة موحدة لإسرائيل بمساحتها الحالية (102كم^2)، وإقرار التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى (الحرم الشريف) واعتبار الصلاة فيه مفتوحة لكل الأديان)[3]، وان تبقى القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، ضمن حدودها البلدية القائمة[4].

وهذا يكشف ان العلاقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ازدادت عمقاً في وصول ترامب إلى البيت الأبيض عام 2017، إذ اعلن عن تأييده المطلق للكيان الصهيوني، وعبّر عن ذلك باعترافه بالقدس عاصمة للكيان الصهوني، ضارباً بعرض الحائط مواقف العرب والاتحاد الأوربي، ومعظم دول العالم، ثم عزز هذه الخطوة بنقل السفارة الأمريكية

(1) جواد الحمد، (« صفقة القرن» التحديات والفرص واحتمالات المستقبل)، دراسات شرق أوسطية السنة 24، العدد 91 ربيع 2020، ص108.

(2) عامر، ص104.

(3) عامر، ص108.

(4) المشاقبة وآخرون، صفقة القرن، ص65.

من تل أبيب إلى القدس داعياً حكومات الدول في العالم إلى الاحتذاء به[1].

وفيما يتعلق بمواقف ترامب إزاء القضايا العربية، ولاسيما القضية الفلسطينية، يكشف بوب وود ورد (الكاتب الأمريكي المعروف)، هذه المواقف، فيقول، هي (واضحة كل الوضوح بالانحياز الكامل لإسرائيل والعمل على تصفية حقوق الشعب الفلسطيني بدءاً بقراره بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة وصولاً إلى وقف التمويل الأمريكي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) دون أي اعتبار للقوانين الدولية المتعلقة بالقدس أو قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية اللاجئين)[2].

وهذا يشير إلى ان ترامب كان اكثر الرؤساء الأمريكيين وفاء للمشروع الصهيوني، وذلك بتفعيله قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس[3]، ان اعتراف إدارة ترامب بمدينة القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني في كانون الأول/ ديسمبر 2017 – في العام الأول من ولايته – وما تلا ذلك من نقل السفارة الأمريكية إليها في أيار /مايو 2018، إنما يعني ان الكيان الصهيوني لن يتفاوض في المستقبل حول عائدية القدس، بعد هذا الاعتراف الأمريكي الصريح والمباشر[4].

(1) ينظر: جوني منصور، ص75 ؛ ويقارن مع المصادر التي رجع إليها:

Full text of Trump's speech recognizing Jerusalem as capital of Israel," The Times of Israel, 6/12/2017, accessed on 31/10/2019, at: http://bit.ly/2wsIzjD. =

=» عام على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، كيف يبدو موقف الدول الأوربية من نقل سفاراتها إلى المدينة المحتلة ؟»، على القدس أون لاين، 2019/5/10، شوهد في2019/10/31 في

2q4V8OW/ly.bit//:http

فرح مرقه «، واشنطن ترامب تُمعن في احراج عمّان: موقع السفارة الأمريكية في القدس على الأرض المتنازع عليها مع الأردن».. وخط سير رحلة بن سلمان ينبئ بالأسوأ رغم « النفي الكويتي»، وملف « فك الارتباط» ودستوريته سيعود للواجهة بصورة مقلقة «، الرأي اليوم 2018/3/9، شوهد في 2019/10/31، في http//: 2NpOA05/ly.bit.

(2) Bob wood ward, Fear: Trump in the white House, (New York: Simon and Schuster, 2018). عرض مجلة المستقبل العربي، السنة 41، العدد 476 تشرين الأول /أكتوبر 2018، ص165.

(3) احمد يوسف أحمد ونيفين مُسعد (تحرير)، حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، عرض كابي الخوري، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 475، أيلول، سبتمبر 2018، ص152.

(4) ينظر في ذلك: المشاقبة وآخرون، صفقة القرن، ص14، 34، 35، 59.

اللاجئون:

في الوقت (الذي نص فيه الطرح الأمريكي في مبادرات روجرز عامي 1969-1970 على « تخيير اللاجئين بين العودة لإسرائيل أو توطينهم مع تقديم التعويضات لهم «، اختفى نص العودة إلى الأراضي المحتلة عام 1948 من جميع المبادرات التي تلت ذلك، واقتصرت الطروحات على إيجاد حل وُصف بأنه «عادل» و « مقبول» و « واقعي»، مع التركيز على تقديم « التعويضات «)[1].

وهنا نشير إلى ما قالته نيكي هيلي، عندما كانت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة: (ان البيت الأبيض لا يريد أي نقاش حول « حق العودة للاجئين الفلسطينيين) إلى أراضي أجدادهم في إسرائيل[2(*)]» التي خرجت من الطاولة «... وأضافت السفيرة: (لا يزال الفلسطينيون يطالبون بالاعتراف بحقهم في العودة إلى هذه الأراضي، مدّعين ان هناك الآن 5 ملايين شخص منتشرون في جميع أنحاء العالم ينتظرون هذا الحق. وإذا سُمح بذلك فإن التحول الديموغرافي في إسرائيل سيهدد الأغلبية اليهودية في البلاد، وبالتالي يُعتبر تحدياً وجودياً غير مقبول من قبل قادة إسرائيل)[3].

من هنا نصت خطة ترامب بشكل صريح على إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين، إذ جاء فيها أنه (لن يكون هناك أي حق في العودة، وانه لن يتم استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل)[4]

بل مضت الخطة بعيدا في انتهاك حق العودة للاجئين الفلسطينيين، إذ أكدت على توزيعهم على الدول الإسلامية بواقع 5 آلاف لاجئ لكل دولة في العام على مدى عشر سنوات، بحيث تستوعب كل دولة خمسين ألف لاجئ.وتؤكد الخطة على ان توقيع اتفاق سلام بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني سيتضمن انتهاء وضعية اللاجئ الفلسطيني كصفة قانونية دولية، كما يعني حل الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الاونروا، وسيكفل الشق الاقتصادي من الخطة إلغاء المخيمات وتفكيكها واستبدالها

(1) عامر، ص103.

(2) (*) حسب تعبيرها، بينما الصحيح هي فلسطين.

(3) المشاقبة وآخرون، ص57. نقلاً عن:

David Brennan, " Trump wont consider palstinian " Right in of Return' in peace deal: Haley " news week, 8/29/18, accessed on 15/12/2019, at: https://bit.ly/2Mc4BId

(4) المشاقبة وآخرون، ص67.

بتجمعات سكنية بديلة[1].

ولم تكتفِ إدارة ترامب بالتخطيط لمحو هوية اللاجئين وإعادة تشريدهم عبر العالم، بل قامت بتوجيه ضربات سياسية ومالية متعددة للجانب الفلسطيني، للضغط عليه لقبول خطتها المسماة صفقة القرن بملامحها الأولية، إذ قامت (بوقف المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الاونروا، وإقفال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ووقف المساعدات المقررة للسلطة الفلسطينية)[2]. إذ ترى الإدارة الأمريكية (ان الاونروا تعمل على استمرار أزمة اللاجئين وتقديم الخدمات لهم بدلاً من السعي لتوطينهم في الدول التي يقيمون فيها.

وبناءً على هذا الموقف اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات عملية للتضييق على الوكالة منذ عام 2018 عبر وقف المساعدات المالية عنها نهائياً بعد ان قلصتها من 1.2 مليار دولار إلى 319 مليون دولار عام 2016)[3].

ولم تكتف (الولايات المتحدة بوقف تمويل الأونروا ولكنها دعت صراحة إلى تفكيكها ونقل صلاحياتها إلى مؤسسات دولية أخرى، كما دعت إلى إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، وعدم توريث صفة اللاجئ لنسل اللاجئين على اعتبار ان الأونروا أنشئت لخدمة اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا وقت تأسيسها وليس كل من يتوارث منهم، لان ذلك سيرفع عدد اللاجئين بشكل كبير غير مبرر وفق الرؤية الأمريكية والصهيونية خلافاً لما هو معمول به في الوكالة من ان جميع اللاجئين ونسلهم يقعون ضمن نطاق عملها واهتمامها)[4].

---

(1) المشاقبة وآخرون، صفقة القرن، ص68، نقلاً عن: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، « خطة إدارة ترامب لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي «.

(2) المشاقبة وآخرون، ص14.

(3) المصدر نفسه، ص36. نقلاً عن:

Robbie gramer Columlynch " Trump and Allies Seek End to Refugee status for millions of palestinians, " Foreign policy, 2/8/32018, accessed on: 13/7/2019, at: https://bit.ly.14/2/vAeuxy

(4) المشاقبة وآخرون، صفقة القرن، ص37. نقلاً عن: محمد جرابعة، « صفقة القرن السلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية «، الجزيرة نت، 2019/5/23، شوهد في 2019/7/31، في: https://bit.ly/2szs73c.

الدولة الفلسطينية والحدود والجدار العازل:

شكلّت فكرة إعطاء « الحكم الذاتي « للفلسطينيين (السقف الذي جاءت به معظم الطروحات الأمريكية السابقة مع ذكر ربطها بالأردن أحياناً والتأكيد على نزع سلاحها في معظم هذه الطروحات، فطرحت فكرة « الحكم الذاتي» في مشروع بريجينسكي عام 1977 واتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 ومبادرة ريغان عام 1982، وفي الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. في حين طرحت إدارة كلنتون في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 إقامة دولة فلسطينية على قطاع غزة و 95% من الضفة الغربية، وأشارت مبادرة كيري عام 2016 إلى التفاوض على أساس حدود عام 1967 مع عمليات تبادل متساوٍ يقبل بها الطرفان، مع التأكيد على عدم الاعتراف بالتغييرات التي يقوم بها الكيان الصهيوني دون موافقة الطرفين، ثم أتى الطرح الأمريكي في « صفقة القرن» لعام 2020 ليكرس الاعتراف بالتغييرات التي أجراها الكيان الصهيوني من طرف واحد ويعد الفلسطينيين في حال تحقيقهم لاشتراطات عديدة بـ « دولة « منزوعة السيادة الخارجية وذات سيادة داخلية منقوصة، وبأجزاء مقطعة ومنزوعة السلاح، مع عدم سيطرتها على المعابر والأجواء «، أي أنها لا تصلح لان تكون «دولة « إلاّ في تعريف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب)[1].

وهذا يعني، إنهاء مشروع الدولة الفلسطينية على أرض الواقع بكل مسمياتها، وبالتالي إنهاء حق تقرير المصير، (وتحويل الأراضي الفلسطينية في الضفة التي تسميها الخطة دولة المستقبل إلى معازل منفصلة تتمتع بحكم إدارة ذاتية تحت السيادة الصهيونية بالكامل، ومعابرها الخارجية يحكمها الكيان الصهيوني، ويستخدم الموانئ الصهيونية بما يسمح به الوضع الأمني الصهيوني)[2].

ليكون المستقبل الفلسطيني في النهاية (مجرد كانتونات مقطّعة الأوصال بالمستوطنات اليهودية والطرق الالتفافية والمحميات المحيطة بها. وهي لا تعطى اكثر من مدن ومعازل سكانية للفلسطينيين (20-25% فقط من الضفة الغربية)، حالها أسوأ من الحال الذي عاشه مواطنو جنوب أفريقيا قبل انتهاء نظام الفصل العنصري فيها، لذلك فالتواصل غير موجود لا بين المناطق الفلسطينية (المعازل) ولا بينها وبين البحر، ولا بينها وبين المحيط العربي الطبيعي في الأردن ومصر وسوريا ولبنان مثلا، ما يعني الحكم على شكل الخريطة المصممة لهذه الغايات بأنها سجن حقيقي وغير كبير تحت الإجراءات الأمنية

(1) عامر، ص105.

(2) جواد الحمد، ص108.

والأيديولوجية الصهيونية المتطرفة)[1].

لاسيما وان هناك تشريع يعطي الجدار الصهيوني العازل وضعاً قانونياً، وهو جدار يعزل ما تبقى من الضفة الغربية ليس عن باقي الاراضي الفلسطينية المحتلة وراء الخط الأخضر فقط، وإنما عن منطقة الغور وشمالي البحر الميت ليفصل الضفة الغربية جغرافياً بشكل كلي عن الأراضي الأردنية أيضاً[2] (*).

(1) المشاقبة وآخرون، ص95، 96.
(2) الحمد، ص108.
(*) ينظر الخريطة (1).

خريطة (1)
تُظهر ما تبقى من أرض في الضفة الغربية وقطاع غزة/ للفلسطينيين.
المصدر: مجلة دراسات شرق أوسطية الأردن، العدد 91 ربيع 2020، ص106.

الدولة اليهودية:

أشارت الصفقة إلى إقرار يهودية الدولة الصهيونية أو العبرية كوطن قومي لليهود فقط، وعدّ غيرهم مقيمين فيها[1]

التطبيع:

اعتبار التطبيع والتعاون في حماية الكيان الصهيوني واجب عربي وفلسطيني لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة[2]، وقد أشارت الدراسة في موضع سابق لما سُمي بالتطبيع الإبراهيمي.

خلاصة الرأي في صفقة القرن:

ان الصفقة احتوت في طياتها الـ 181 (بشقيها الاقتصادي والسياسي تصفية للقضية الفلسطينية كتصفية أي شركة، ولم تشكّل أي مخرج للفلسطينيين للقبول بها، بل ان البعض وصفها بأنها صُممت لتُرفض من الفلسطينيين، ولتشرّع الإجراءات والسياسات الصهيونية اليمينية المتطرفة من السيطرة والضم للأراضي الفلسطينية، ولإلغاء الأمل الفلسطيني كله بالعودة أو القدس أو الدولة المستقلة، بل ولا حتى في العيش الكريم)[3].

وبذلك تؤكد المقارنة ان « صفقة القرن» (تمثل مشروعاً يهدف إلى طمس معاناة الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته، وتصدير الرواية الصهيونية على أنها الرواية الوحيدة والصحيحة للصراع، وهو ما يتنافى مع الحقائق التاريخية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من جهة، ومع القانون الدولي بل وحتى مع معظم الطروحات الأمريكية السابقة من جهة أخرى)[4].

الرئيس جو بايدن وخيار الدولتين

منذ وصوله (إلى البيت الأبيض في 20 كانون الثاني /يناير 2021 حاول الرئيس جو بايدن تقديم صورة مغايرة لسياسات سلفه ترامب وبدأ بمعالجة وإلغاء العديد من القرارات التي اتخذها ترامب في مجال السياسة الداخلية والخارجية، حيث الغى كثيراً من قراراته المتعلقة بالمؤسسات والقضايا الدولية، كموقفه من منظمة الصحة العالمية ومؤتمر

(1) الحمد، ص108 وكذلك المشاقبة وآخرون، ص64.

(2) الحمد، ص109.

(3) المشاقبة وآخرون، ص95.

(4) عامر، ص105.

باريس بشأن البيئة ومجلس حقوق الإنسان بجنيف، ومنظمة التجارة الدولية وقضايا الهجرة وغيرها.

وبخصوص القضية الفلسطينية والصراع العربي- الصهيوني بدت مواقف الرئيس بايدن غامضة ومترددة وغير حاسمة، ففي الوقت الذي دعم فيه التطبيع بين الدول العربية والكيلن الصهيوني والذي تم في عهد ترامب لم يصدر منه حتى الآن قرار واضح بخصوص قرارات ترامب بضم القدس الشرقية للغربية واعتبارها عاصمة أبدية للكيان الصهيوني، ونقل السفارة الأمريكية للقدس، وبضم الجولان السورية للكيان الصهيوني، واستمرار بناء المستوطنات وضم أراضي من الضفة الغربية، بل كان موقفه داعماً للكيان الصهيوني في حربه الأخيرة على غزة في أيار/مايو 2021، وإن بدا حريصاً على التهدئة ووقف التصعيد واطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية لغزة)[1].

كما ان تصريحات وزير خارجيته انتوني بلينكن لم تخرج عن الإطار المعروف والمبهم والمتمثل بحل الدولتين، (باعتباره الطريقة الوحيدة التي ستمنح اللكيان الصهيوني والفلسطينيين الأمل في التمتع بـ « إجراءات متساوية من الأمن والسلام والكرامة»)[2]. وهذا كلام عام لا يمكن بناء أي شيء عليه من قبل الفلسطينيين، بدليل انه أكد بعد زيارة له إلى الكيان الصهيوني، (ان حضوره إلى «إسرائيل « يُعد دليلاً واضحاً على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن الكيان الصهيوني ومواطنيه)[3].

وهذا ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي جو بادين نفسه في مؤتمر صحفي، مُعقباً على أحداث الشيخ جراح في القدس وحرب غزة (مايس /ايار2021)، ان (ما يحدث في القدس يجب ان ينتهي)، مُجدداً التزامه بما اسماه « امن إسرائيل «[4].

وهذا يعني ان المسار الأمريكي سوف يبقى متوافقاً مع المسار الصهيوني، في المحطات القادمة، سواء أكان الحزب الحاكم في واشنطن، الجمهوري أو الدمقراطي، فكلاهما في حب الكيان الصهيوني سواء.

---

(1) الأمين،ص 25، 26

(2) سياسات عربية، الدوحة، المجلد 9، العدد 51 تموز /يوليو 2021، ص163.

(3) سياسات عربية، العدد 51، تموز، يوليو 2021، ص163.

(4) سياسات عربية، العدد 51، تموز، 2021، ص162.

كلمة أخيرة:

مع كل القوة الأمريكية الهائلة والضاغطة على الجسد العربي، إلاّ أنه ينبغي تسجيل، ان تحولا قد حدث، وهو ضعف تعامل الولايات المتحدة مع قضايا الشرق الأوسط، ففي التسعينيات وفي ظل انهيار الاتحاد السوفيتي، بقيت الولايات المتحدة آخر الدول العظمى الوحيدة، إلاّ أنه مع بداية الألفية الثالثة، بدأ المتابعون يلاحظون ان هناك ضعفاً أمريكياً واضحاً في التعامل مع الشرق الأوسط.

ولذلك أسباب كثيرة، منها تورط الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان اللذين استنزفا كثيراً من طاقتها ومواردها، وارتباك تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني، وتراجع دورها في إدارة الملف الفلسطيني / االصهيوني وتخبطها في التعامل مع أحداث الربيع العربي، كل هذه المؤشرات تومئ إلى تراجع دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[1].

فضلاً عن ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، بدأت تشغل واشنطن وتشتت تركيزها على الشرق الأوسط، من هذه القوى، الصين والهند، واستعادة روسيا لبعض من دورها الدولي المستقل؛ والثلاثة أعضاء في مجموعة بريكس، التي تضم فضلاً عنهم كل من البرازيل وجنوب أفريقيا، وهي ضمن الدول العشرين الناهضة أو الناشئة [2]

(1) بتصرف شديد، عن افرايم كم، (الوضع الإقليمي لإيران –تأثير متسع في ظل الضعف)، في عنات كورتس – شلومو بروم، التقدير الإسرائيلي الاستراتيجي 2011، ص78-79.

(2) حول البريكس BRICS ينظر: باسكال ريغو، البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة طوني سعادة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015).

الفصل السادس

الخطوات والفرص الممكنة

الفصل السادس

الخطوات والفرص الممكنة

بعد أن عرضنا، ان التحولات سلبية، والفرص محدودة أمام العرب على نحو عام والفلسطينيين على نحو خاص ! فإن سؤالاً يطرح نفسه، وهو: هل أنَّ مثل هذه المحصلة تعني نهاية الدرب أمام العرب ؟، وأنه لم يعد لديهم سوى البكاء على الأطلال وإلقاء اللوم على المتغيرات غير المواتية ؟

وقد ينبغي عليهم استثمار أي متغير إيجابي (محلي/إقليمي/دولي) وتوظيفه لصالح القضية الفلسطينية وهو وضع لا يمكن ان يتحقق إلاّ عن طريق المضي قدماً في تبّني خطوات تفضي إلى قيام بيئة جديدة، تطرح فرصاً يمكن اقتناصها والبناء عليها لتحقيق الهدف العربي/ الفلسطيني في التحرر والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وهنا يطرح البعض رسم استراتيجية عربية تحدد التوازن بين التحديات والقدرات وتبيّن أولويات الأهداف المبتغاة وترتيبها استراتيجية تنبني على تحديد ما نريد – كعرب – تحقيقه؟، وماذا نريد أن نتفاداه؟، وان نمنع تحقيقه[1].

فلا شك ان العالم العربي يمر بأزمة طاحنة، ربما ليس من المبالغة القول بأنها تمس عدداً من بلدانه وتهددهم بالتفكك على أسس مذهبية وطائفية، والأزمة بقدر ما هي لحظة ألم ومرارة، فإنها أيضاً لحظة اختبار وامتحان. يكتب الصينيون كلمة الأزمة بالإشارة إلى رمزين أحدهما الخطر أو التهديد والثاني هو الفرصة، فأوقات الأزمات والأخطار هي أيضاً أوقات يمكن للنخب الناهضة أن تستخدمها لتطرح رؤى وتصورات مستقبلية جديدة. وتكثر الكتابات عن المخاطر المحدقة وسيناريوهات [مشاهد] التمزق والتفكك فهل لنا ان نفكر أيضاً في الفرص المتاحة، وأن هذه المخاطر قد أثبتت عدم قدرة اي بلد عربي بمفرده على مواجهتها، وان التكامل العربي وتجميع موارد القوة العربية هو السبيل الوحيد إلى ضمان بقاء وصيانة الأمن القومي وتحقيق الأهداف المرجوة[2].

وبهذا المعنى ولتوسيع دائرة الفرص، فإن الضرورة تستدعي استحضار مفهوم ومفردة

(1) علي الدين هلال، حال الأمة العربية.. ص41.

(2) المصدر نفسه، ص41.

« الأمن القومي العربي» باعتباره (أمن مجموع الدول العربية وأمن كل دولة وطنية على حدة. وان لا فاصل بينهما، بل يتداخلان ويرتبطان معاً ويضعان صيانة كل دولة عربية من التهديدات المختلفة كأساس لتعميم وترسيخ هذا الأمن القومي العربي. خاصة الحفاظ على تنوع الدولة العربية عرقياً ودينياً وطائفياً وعدم السماح لهذا التنوع في أن يكون مجالاً لتدخلات خارجية تؤدي في النهاية إلى هدم الدولة العربية ذاتها. والحفاظ على الموروث الحضاري لشعوب المنطقة، وترسيخ المواطنة كأساس لبناء مجتمع عربي عصري يقود إلى زيادة مناعة الدولة العربية وقدرتها على تجاوز واحتواء التهديدات المختلفة.

وتكمن أهمية هذا الإدراك في تجاوز الفكرة/المبدأ الذي ساد لعقود طويلة مضت ومفادها ان الدولة العربية الوطنية يمكنها ان تعزز أمنها منفردة وبدون حاجة إلى ربط أمنها بأمن باقي الدول العربية. أو أنها تستطيع ان تحافظ على تماسكها بدون إعمال حقيقي لمعايير المواطنة وإدارة التنوع المجتمعي بوسائل ديمقراطية وتشاركية، وهو تجاوز يبدو إيجابياً من حيث المبدأ ويبقى ان يتعزز من حيث السلوك والممارسة)[1].

أولاً: الخطوات

من هنا، فإن الوصول إلى بيئة توفر فرصاً لقيام دولة فلسطينية، تتمتع بالاستقلالية والسيادة والاعتراف الدولي، امر لا يمكن ان يتحقق ما لم تسبقه خطوات عملية / واقعية تمهد لقيام ذلك. خطوات تستظل بشيء من العزم والتصميم والإدارة ومن بين هذه الخطوات، نذكر:

فلسطينياً: استعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها لتكون رافعة للنضال الفلسطيني رسمياً وشعبياً، وعنواناً سياسياً للشعب الفلسطيني، ورافدة بناء جديدة له؛ حيث استنفدت الكثير من القيادات الحالية دورها وطاقتها[2]. إذ يرى بعض المراقبين أنه ينبغي تجسيد الوحدة الوطنية الفلسطينية أمام كل ما يجري من ممارسات والوقوف تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ونبذ كل الخلافات[3].

(1) المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 435 آيار /مايو 2015، ص180.

(2) جوني منصور وآخرون، التحولات في إسرائيل..، ص12، 16 ؛ وكذلك: مهند مصطفى، التحولات السياسية في إسرائيل، في المصدر نفسه، ص37.

(3) سري القدوة، (التضامن والدعم الدولي وإنجاز الاستقلال الوطني الفلسطيني) الدستور، عمان، الخميس 18 تشرين الثاني /نوفمبر 2021، ص15.

ونظراً لما يحرزه الكيان الصهيوني من تحقيق في برنامجه الصهيوني، فإنه يجب المحافظة على منظمة التحرير، بل تقويتها، ليس فقط المحافظة عليها، يجب أن يكون هناك منظمة أو جهة أو مؤسسة تحتوي كل الفلسطينيين الموجودين في الشتات والموزعين في أركان الأرض، تضمهم تحت مظلتها، لتصبح فيما بعد هي الحاضنة لكل المفهوم الوطني الفلسطيني. حين وقع ابو عمار مع رابين، وقع بالنيابة عن منظمة التحرير. السلطة الوطنية نشأت لإدارة شؤون الفلسطينيين في أرض فلسطين، لكن منظمة التحرير هي اشمل من ذلك[1].

فالمنظمة كما يرى طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني الأسبق - تحمل (عبء القضية عن الدول العربية وتتحمل مسؤولية ما يجري في الأراضي المحتلة)[2]. لذلك - كما يقول المصري- (اعتقد انه يجب على الفلسطينيين أن يتولوا قضيتهم بأنفسهم، ولابد أولاً أن يتولوا أمرهم بقيادة واعية ووطنية بالمعنى الذي يشير إلى عدم القبول بالأمر الواقع، والتصدي لهذا العدوان باستراتيجية واضحة، ويجب ان تبني المجتمع والإدارة والثقافة والوطنية على أسس جديدة، ويجب أن يبدأ بها الفلسطينيون أولاً، لأن العرب لهم مواقف مختلفة ومفرقة ومبعثرة، ولا يمكن الاعتماد عليهم بدون رؤية وخطة فلسطينية موحدة)[3].

وهنا يؤكد المصري ـ ان (أحد اهم الخطوات للرد على ما يقوم به الكيان الصهيوني في الوقت الحاضر من تبني قوانين عنصرية هو العودة إلى منظمة التحرير لكي تصبح شاملة للجميع، فمن المهم وجود منظمة تحرير قوية تحمي القضية الفلسطينية من الاندثار بشكل أو بآخر، يجب أن لا يكون مصير القضية الفلسطينية مركزاً على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، لأنها تحت الاحتلال وقد ينجح الكيان الصهيوني باتخاذ إجراءات أو سياسات تضرب كل مسارات السلطة، وبالتالي تنهي القضية الفلسطينية حتى فلسطينياً، ما يحفظ القضية الفلسطينية هي المظلة الواسعة وهي منظمة التحرير)[4].

وهنا يقترح أحد الباحثين (تفكيك السلطة الوطنية القائمة في رام الله كونها تزَّيف الصراع وتشي بوجود هيكل سياسي يقابل دولة الاحتلال رغم اختلال الموازين، ويجري خطابة وتفاعل معه، بل والاختفاء خلفه، سواءً من قبل الكيان الصهيوني أو حتى العرب

(1) انظر المقابلة مع طاهر المصري - رئيس الوزراء الأردني الأسبق، ص58.

(2) المصدر نفسه، ص59.

(3) المصدر نفسه، ص65.

(4) المصدر نفسه، ص59.

انفسهم سيسهم تفكيك السلطة الوطنية والعودة إلى مظلة جامعة كمنظمة التحرير مثلاً: في تجاوز واقع الانقسام، وإعادة صياغة الصراع مع الكيان الصهيوني باعتباره محنة وكفاح شعب أعزل مقهور تعداده ثمانية ملايين نسمة، في مواجهة دولة احتلال عنصري، يتعين عليها الاضطلاع بمسؤوليتها الكاملة تجاهه، ما يغرقها في وحل قوتها المتوهمة، كما يعيد تشغيل المواثيق الدولية ويحفز الضمير الإنساني بما يثير آلامه، وهو امر بات ممكناً الآن أكثر من أي وقت مضى بعد أن تأكد العالم من ان إالكيان الصهيوني لا تبتغي سلماً وأمناً بل احتلالاً وتوسعاً، وتنامي رفض الخطاب الصهيوني لدى دوائر ثقافية وأكاديمية غربية عديدة إلى درجة بلغت حد الإدانة والمقاطعة، وهو تطور لافت يمكن، بل لابد، من البناء عليه)[1].

لذا فإن استحقاقات المرحلة القادمة تستدعي وفقاً لبعض المتابعين (ضرورة العمل على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، على أساس الثوابت الفلسطينية، وبشكل يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبما يستوعب كافة القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية. كما تستدعي ضرورة إعادة تعريف السلطة الفلسطينية، لتكون رافعة للعمل الوطني الفلسطيني، وان توقف التنسيق الأمني، ولا تكون عقبة في وجه المقاومة. ثم ان طبيعة المرحلة تستدعي انتخاب قيادة فلسطينية جديدة على أسس سليمة شفافة، أو على الأقل تشكيل قيادة انتقالية متوافق عليها، تقوم بالإعداد للانتقال الشرعي السلس لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني)[2].

الرد الأمثل على المخططات التي تستهدف القضية الفلسطينية:

وهذا يتطلب اعتماد خطوات تدريجية تتمثل بـ (تحقيق الوحدة الوطنية والتوافق على المشروع الوطني الفلسطيني، والذي من شأنه تعزيز قدرة الفلسطينيين على مواجهة الصفقة)[3]، وأي مشاريع تصفوية أخرى. وإنهاء الانقسام وترتيب البيت الفلسطيني وتعزيز الجبهة الداخلية، وهو مطلب مهم للغاية يكشف عن مدى الجدّية الفلسطينية في توفير متطلبات إفشال مشاريع تصفية القضية الفلسطينية مثل مشروع صفقة القرن 2020 وغيرها،

(1) صلاح سالم، (الأصولية الانجيلية والاستثنائية الإسرائيلية).. ص143.

(2) محسن صالح، (استراتيجية فصائل المقاومة في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني ومآلاتها)، ورقة بحثية قدمت إلى الندوة السنوية 2021، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص5.

(3) محسن صالح، (استراتيجية فصائل المقاومة في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني ومآلاتها)، ورقة بحثية قدمت إلى الندوة السنوية 2021، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص5.

وتوحيد الجهود الفلسطينية لمواجهتها[1].

وبناء الوحدة الفلسطينية على قاعدة الالتزام بمشروع وطني تحرري تقوم على الانتفاضة والمقاومة وتحرير الأراضي العربية المحتلة. أن تعذر إنجاز المصالحة الوطنية في اللحظة الراهنة – بنظر البعض – فإن مصلحة القضية والواجب الوطني يقتضيان تجميد التناقضات والخلافات الداخلية في هذه المرحلة وتنسيق الجهود والتوافق على برنامج وطني لمواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، مثل صفقة القرن، التي طرحها ترامب بالتوافق مع نتنياهو 2020، ومعالجة تداعياتها السلبية، وهو ما يستدعي تكثيف اللقاءات بين مختلف الهيئات والقوى الفلسطينية وتشكيل إطار وطني جامع لادارة جهود المواجهة[2].

العودة إلى الشعب الفلسطيني لبناء المؤسسات الديمقراطية؛ والاتفاق على برنامج وطني موّحد لمقاومة الاحتلال وإفشال صفقة القرن المعنية بتصفية القضية الفلسطينية وقواها الوطنية الحية، وتَتبعُه استراتيجية وطنية لاستعادة دور الشارع الفلسطيني ومنحه عناصر الاقتدار السياسي والوطني، والعمل على دعم الاقتصاد المقاوم بدل التركيز على الاقتصاد النيوليبرالي الاستهلاكي، وتبني المؤسسات الرسمية وباقي القوى والقطاعات المجتمعية سياسة وطنية تهدف إلى مناهضة ومقاومة الاحتلال واطلاق حرية المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها ضده. والانفكاك عن الاحتلال اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وتفعيل العمل الدبلوماسي الخارجي والتشبيك مع القوى العالمية المناهضة للكيان الصهيوني، على ان يكون الهدف الفلسطيني في كل هذه البرامج هو إنهاء الاحتلال ومستوطناته وتحقيق التحرير والعودة للاجئين الفلسطينيين، وليس التعايش مع الاحتلال أو قبول تسويات ظالمة[3].

عليه هناك كما يرى البعض ضرورة أن تتوصل النخب السياسية لاسيما من حركتي حماس وفتح للاتحاد لأنه الطريق الوحيد أمام عودة اللحمة الفلسطينية وعودة الأمل للشارع الفلسطيني حتى لو كانت الوحدة ضد المصلحة لحركة حماس أو لحركة الفتح فإنها بالتأكيد ستكون للمصلحة العامة للشعب الفلسطيني لأن مواجهة االكيان الصهيوني

(1) أمين المشاقبة وآخرون، صفقة القرن... ص86.

(2) أمين المشاقبة وآخرون، صفقة القرن... ص86.

(3) رائد نعيرات، (انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل قراءة في الأسباب والمستقبل)، دراسات شرق أوسطية، السنة 24، العدد 91، ربيع 2020، ص134.

موحدين ستكون اقوى من مواجهتهم منقسمين[1].

وهنا يقول محمود الزهار – وهو من قيادات حماس القديمة-»لقد جربت منظمة التحرير المفاوضات؛ فمنذ مدريد مرورا بأوسلو، وصلت القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود، فضلاً عن الدماء والفساد؛ فكان لابد من اعتماد خيار آخر، فكانت المقاومة، وهي وسيلة هدفها طرد الاحتلال»[2].

المراهنة على خيار المقاومة الفلسطينية – بنظر البعض- لأنه الوسيلة الأساسية لإنجاز التحرير والاستقلال، لذا يصر البعض (على استمرار أعمال المقاومة للمشروع الصهيوني بكافة أشكالها في المنطقة، وحتى يشعر المحتل بأنه يدفع ثمن احتلاله لأراضي الغير بالقوة، انطلاقاً من ان المقاومة حق مشروع، وان العدو لن يقدّم أي تنازلات إلاّ إذا اجبر على ذلك)[3].

ان بقاء واستمرار المقاومة الفلسطينية – بنظر مؤيدي هذا الخيار- هو تحول تسبب في انزعاج القيادة السياسية الفلسطينية كما كشفت المواجهات العسكرية الأخيرة (عن التقدم التكنولوجي النسبي الذي أحرزته المقاومة الفلسطينية في مجال استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة وإصرار الفلسطينيين على المواجهة، وتمسكهم بقضيتهم العادلة على مدى أكثر من 70 عاماً في مواجهة آخر ظاهرة استعمارية متوحشة على مستوى العالم)[4].

لذا كما يقول البعض»يدرك الكيان الصهيوني الذي يملك إمكانات كبيرة في هذا المجال، ان لدى أعدائه قدرات وخبرات لا يستهان بها، برزت جليّة في حرب تموز / يوليو 2006، وفي الهجمات التي نفذها « قراصنة» انترنت عرب، أكثر من مرة، ضد أهداف مدنية وعسكرية، فأضرت بالمصالح الصهيونيةاخترق العرب شبكة الخليوي، وتنصتوا على المكالمات التي أجراها قادة عسكريون صهاينة في الميدان، كما نجحت المقاومة، خلال « حرب لبنان الثانية»، باستخدام نظام تحديد المواقع G.P.S. لتدقيق الرمايات الصاروخية على أهداف معادية، بعدها، عمدت شركة Google earth إلى تعتيم خارطة فلسطين المحتلة، خدمة للكيان الصهيوني[5].

(1) نادية أبو زاهر، (متغيرات النظام السياسي الفلسطيني) شؤون الأوسط، العدد 146، خريف 2013، ص161.

(2) انظر المقابلة مع محمود الزهار، مجلة البيان، مصدر سابق، ص47.

(3) جوني منصور وآخرون، ص11.

(4) مصطفى عبد العزيز مرسي، (مدى قدرة المقاومة غير المتكافئة على فتح أفق سياسي للتسوية)، ص21.

(5) خواجة، ص128-129.

من هنا يذهب البعض، بعد معاينة الأمر الواقع إلى ان معركة سيف القدس (آيار/مايو 2021) أثبتت ان الكيان الصهيوني لا يستطيع حماية نفسه ومطاراته واستثماراته وموانئه فكيف سيحمي من يطبّع معه[1].

من جهة أخرى شكّلت الحالة التي خلقتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة من إفشال وهزيمة الجيش الصهيوني في اربع معارك وبشكل فاضح منذ عام 2008 وحتى عام 2021، شكلت لحظة مهمة لإعادة النظر بالأساليب والآليات الجارية، وكان لمعركة سيف القدس في آيار /مايو 2021، والتي أحدثت تحولات تكتيكية مهمة فتحت فرصاً استراتيجية جديدة وأفشلت قدرات الكيان الصهيوني للدفاع عن نفسه، كان لها أثر بليغ في توجهات العديد من العقلاء والخبراء والحكماء لإعادة النظر بمسار الصراع وعملية السلام، بل والعلاقة مع الكيان الصهيوني، حتى ان البعض بدأ يتساءل هل يستطيع الكيان الصهيوني ان يكمل العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين؟ [2].

وهكذا – كما يستخلص البعض – (تمكنت قوى المقاومة المسلحة من تطوير إمكاناتها في الفترة 2011 – 2021 وخاصة [بعد] ثلاثة حروب كبيرة ضد الاحتلال (2012 و 2014 و 2021) وحققت إنجازات نوعية في الأداء، وتصدرت المشهد الشعبي الفلسطيني خصوصاً بعد معركة سيف القدس 2021، كما شكلت رافعة معنوية للامة، ومع ذلك، فإن هذه القوى ما زالت تعاني من الحصار وآثار الدمار في قطاع غزة، ومع صعوبة استثمار منجزاتها في بيئة عربية ودولية تدعم مسار التسوية وتعادي خط المقاومة)[3].

لذا نرى أحد القادة الفلسطينيين المدافعين عن خيار المقاومة يقول: (ستبقى أدواتنا البسيطة تحت حالة من تبادل الضرر بدلاً من سنوات طويلة كنا نتقبل الضرر وحدنا)[4].

تفعيل شبكة الأمان المالية العربية للسلطة الفلسطينية والتي تم التأكيد عليها في أكثر من مؤتمر قمة واجتماع وزاري، وذلك لتعزيز قدرة السلطة على القيام بواجباتها تجاه

---

(1) رائد نعيرات، (تموضع حركة حماس في المشهد السياسي الفلسطيني بعد المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية آيار /مايو 2021)، دراسات شرق أوسطية السنة 25، العدد 97 خريف 2021، ص77.

(2) أنظر ورقة العمل (نحو استراتيجية عربية جديدة لمواجهة المشروع الصهيوني) الندوة السنوية 2021، السبت والأحد، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن 20-21 /2021/11.

(3) محسن صالح، (استراتيجية فصائل المقاومة في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني ومآلاتها) ورقة قدمت لـ (الندوة السنوية 2021) مركز دراسات الشرق الأوسط /الأردن 20-21 /2021/11.

(4) انظر المقابلة مع الدكتور محمود الزهار.. ص45.

المواطنين وتعزيز صمودهم وتخفيف هيمنة الكيان الصهيوني على الاقتصاد الفلسطيني. صياغة وتنفيذ مبادرات من رجال الأعمال والنخب الاقتصادية في مناطق السلطة وداخل الخط الأخضر لتعزيز الروابط الاقتصادية بينهما، للإسهام في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من جزء من الهيمنة الصهيونية التي غالباً ما يتم توظيفها لأغراض سياسية[1].

عليه، يرى بعض المراقبين – أن (على السلطة ان تجد وسيلة لفك ارتباطها واعتماد اقتصادها الوطني على دولة الاحتلال، وقد ثبت في السنوات السابقة، ومنذ اوسلو، ان السلطة والفلسطينيين يصبحون رهائن للاحتلال في الجانب الاقتصادي في الوقت الذي يصبحون فيه رهائن له في الجانب الأمني)[2].

وهنا يقول مضر بدران – رئيس الوزراء الأردني الأسبق – (كان همي أن لا يعتمد الفلسطينيون على بضائع الإسرائيليين)[3]

في ضوء ما تقدم، يتطلع البعض إلى قيام حركة شعبية فلسطينية موحدة تستجيب لنبض الشارع وتجاوز التنظيمات القائمة... فربما مثل هذه الحركة – بنظر البعض – قادرة على إقناع الكيان الصهيوني بما لا يريد الاقتناع به[4].

عربيـاً:

إحياء مؤسسات النظام العربي وتنشيط دورها في حل النزاعات ووقف الحروب الأهلية، في عدد من الدول العربية من ناحية، وتدعيم علاقات التعاون والتنسيق الاقتصادي بين الدول العربية من ناحية أخرى عن طريق الدعوة إلى مصالحة عربية شاملة، تبدأ بمصالحة بين الحكومات العربية وشعوبها أولاً، وبين الحكومات العربية بعضها مع البعض الآخر، والانتقال مباشرة إلى تفعيل وإحياء مؤسسات العمل العربي المشترك، التي هي قوام نهوض النظام العربي في مواجهة مخططات الهيمنة والاستتباع التي تستهدف جميع العرب[5].

والعمل على احتواء الخلافات المذهبية والطائفية وعموم النزاعات الإثنية التي تم

(1) نصر عبد الكريم وعبدالله مرار، التحولات الاقتصادية في إسرائيل، ص155.

(2) اردیسات، ص114.

(3) مهند مبيضين، اسطور، ص162.

(4) بتصرف عن: سري المقدسي، المستقبل العربي، العدد 408، ص178.

(5) بتصرف عن خير الدين حسيب، (المؤتمر القومي الإسلامي إلى اين..؟) مجلة المستقبل العربي، العدد 435 آيار /مايو، 2015، ص146.

العمل على إحيائها وإثارتها وفقاً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي بدأ العمل على تنفيذها في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001 – 2009 ومستشارته للأمن القومي ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس، وتم تنفيذها مع بعض الأطراف العربية. وأورد الكاتب سيمون هيرش تفاصيل هذه الخطة في مقال مطّول له لمجلة النيويوركر، في شهر آذار /مارس 2007[1].

دعم الجهود والمحاولات التي تسعى لبناء الدولة الوطنية/ المدنية الحديثة، أو تعزيز فرص بقائها أو نمائها، التي تقوم على أساس المواطنة التي تكفل لكل المواطنين من دون تمييز المساواة في الحقوق والواجبات، واحترام الانتماءات الفرعية على ان يكون الولاء الأول والأعلى للوطن والجماعة الوطنية[2].

وتتحدد المواطنة بثلاثة أبعاد، هي: البعد المدني (المتمثل بالحقوق الشخصية والفردية)، والبعد السياسي (المتمثل بحقوق المشاركة في السلطة)، والبعد الاجتماعي المتمثل بحقوق الضمان والتعليم والاستشفاء والسكن، وتأمين متطلبات العيش [3].

الدولة العربية المعاصرة معنية هنا أولاً وأخيراً بترسيخ مفهوم المواطنة عن طريق تحقيق المساواة بين جميع مواطنيها دون اي تمييز، واحترام التنوع الاجتماعي /الاثني مهما تعددت ألوانه وأطيافه والتعامل على وفق انطلاقة وطنية بعيداً عن التعصب العرقي أو الطائفي[4].

وقف التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي -الصهيوني على حساب المصالح العربية، وإغلاق ملف القضية الفلسطينية على نحو يهدد حقوق الشعب الفلسطيني ويهدد مصالح جميع العرب[5].

---

(1) المستقبل العربي، العدد 435، آيار 2015، ص40. نقلاً عن:

Seymour M. Hersh. " The Redirection: Is the Administration's New Policy Benefitting our Enemies in the War on Terrorism," The New Yorker(5 March 2007),

(2) المصدر نفسه (المستقبل العربي)، ص40 وقارن مع: عبد السلام إبراهيم بغدادي، (الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات (الإثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة)، دراسات البيان، العدد (1) حزيران، 2017، ص111-115.

(3) بغدادي، (الدولة العربية المعاصرة..) ص108.

(4) المصدر نفسه، ص108.

(5) خير الدين حسيب، ص145.

ورفض (صفقة القرن) التي طرحها الرئيس السابق دونالد ترامب 2017-2021، لأنها تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وبسط هيمنة الكيان الصهيوني على العالم العربي[1].

العمل على تأسيس قوة عربية مشتركة بما يعزز قدرات الجهاز المناعي للدول العربية، ويجسد إدراكاً عالياً لتهديدات الأمن العربي الشامل، ويدعم مساعي إزالة أسباب التوتر ومنع النزاعات المستقبلية، واتخاذ الإجراءات الجماعية إزاء أي اعتداء على دولة عربية أو تهديد بالاعتداء عليها، وإرسال قوات حفظ سلام عربية إلى مناطق النزاع عندما تدعو الحاجة إلى ذلك وتشكيل هيئة حكماء [2].

وهنا ينبغي التذكير بقرار لمجلس الأمن والسلم العربي وتفعيله على أرض الواقع، وهو القرار الذي نص على ما يأتي:

(تُنشيء الدول الأعضاء قوة حفظ سلام عربية من فرق عربية جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر عسكرية ومدنية تتمركز في دولها الأصلية، تكون مستعدة للانتشار السريع عند الحاجة إلى ذلك، ويتم تمويل أنشطة ومهام مجلس الأمن والسلم العربي من ميزانية الأمانة العامة للجامعة العربية على أن يتولى الأمين العام متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة

(1) رائد نعيرات، (انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل)... ص134.

(2) المستقبل العربي، العدد 435، ص180.

عن المجلس)[1].

السعي لتكوين كتلة تاريخية عربية[*]، من جميع القوى الوطنية والقومية والليبرالية واليسارية والإسلامية، والاتفاق على ما يمكن الاتفاق عليه، مما يخدم المصالح العربية العليا (تحرير الأراضي العربية، الاتجاه نحو الديمقراطية، تأمين العدالة الاجتماعية)، والابتعاد عن كل ما هو مختلف عليه[2].

وقد تبلور شيء من هذه الكتلة آبان الربيع العربي الاول 2011 والثاني 2018-2019 لكن هذا الشيء سرعان ما تبدد بتراجع هذا الربيع والالتفاف على منطلقاته وأهدافه من لدن قوى محلية ودولية عديدة.

وقف عمليات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني وما سُمي أيضاً بالتطبيع الإبراهيمي

---

(1) المصدر نفسه، ص181.

(*) أول من تحدث عن الكتلة التاريخية هو انطونيو غرامشي 1891-1937 وهو فيلسوف ورجل سياسة ماركسي إيطالي، من مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي عام 1924 وترأس لجنته التنفيذية، وعمل نائباً في البرلمان الإيطالي. قضى السنوات العشر الأخيرة من عمره في السجن خلال العهد الفاشي بأمر من موسوليني (الدكتاتور الإيطالي)، وفي السجن اعلن قطيعته مع جوزيف ستالين (الرئيس السوفياتي) ؛ ومات في السجن من فرط التعذيب. اشهر مؤلفاته كراسات السجن ؛ ويعد غرامشي صاحب فكر سياسي مبدع داخل الحركة الماركسية. ويطلق على فكره اسمه " الغرامشية"، التي هي فلسفة البراكسيس، (النشاط العملي والنقدي – الممارسة الإنسانية والمحسوسة). وهو من أوائل من كتب عن المثقف العضوي والكتلة التاريخية. والمثقف لديه هو ذلك الإنسان المرتبط بالجماهير الراغب في التغيير، الذي يعمل أو عليه أن يعمل من أجله. والمثقف العضوي في فكر= =غرامشي هو صاحب مشروع ثقافي يتمثل بـ " الإصلاح الثقافي والأخلاقي"، سعياً وراء تحقيق الهيمنة الثقافية للطبقة العاملة بصفة خاصة وللكتلة التاريخية بصفة عامة، ككتلة تتألف في الحالة الإيطالية لعشرينيات القرن العشرين (وغرامشي يفكر من داخل السجن) من العمال بالشمال والفلاحين بالجنوب و" المثقفين العضويين" الذين لهم قدرة صياغة مشروع " إصلاح ثقافي وأخلاقي" وإرادة هزم الكتلة التاريخية القديمة، المؤلفة من برجوازية الشمال وإقطاع الجنوب و" المثقفين التقليديين" أصحاب المشروع الفكري المحافظ والأيديولوجيا السياسية اليمينية المرتبطين بالكنيسة والإقطاع. وعند غرامشي فإن للمثقف العضوي دوراً أساسياً لا يتمثل بـ ((الفصاحة المحركة للعواطف والانفعالات بل الاندماج بالحياة العملية، والقدرة على الإقناع والتنظيم)). نقلاً عن عبد السلام إبراهيم بغدادي، (العرب والمسار الديمقراطي: خيار متاح أم بعيد المنال؟) المستقبل العربي، السنة 44، العدد 518 نيسان، أبريل 2022، ص42.

(2) بتصرف عن: علي فخرو، المستقبل العربي، العدد 476، ص136.

تحت أي صورة وفي اي مجال [1]... على الأقل حتى استجابة هذا الكيان للمطالب العربية والفلسطينية المشروعة[*].

التكيف مع التحولات السياسية العالمية بعد تراجع دور الأيديولوجيات، من دون التنازل عن الثوابت العربية والحقوق الأساسية الفلسطينية فـ نمط السياسة السائد اليوم هو نمط السياسة الحيوية لما بعد السياسة؛ إنه مثال مُرعب لرطانة نظرية قابلة، في أي حال للتفكيك السهل.

فـ (ما بعد السياسة) سياسة تزعم نفض اليد من الصراعات الأيديولوجية القديمة، والمبادرة، بدلاً من ذلك، إلى التركيز على أهمية الخبرة والإدارة، وما يجعل الهدف الأول لعبارة « سياسة حيوية» (bio-politics) يعني ضبط أمن الناس وحياتهم. وأسلوب تراكب هذين البعدين واضح: ما ان يُقدم المرء على التبرؤ من القضايا الأيديولوجية الكبرى، فلن يبقى سوى اعتماد الإدارة الجديرة بالحياة، ويبقى هذا تقريبياً فحسب. وهو يعني مع إلغاء السياسة والأهداف الاجتماعية، وهيمنة الخبراء والإداريين، والتنسيق المتصاغر في المستوى السياسي، ليكون الخوف هو الطريقة الوحيدة لإدخال الحماسة إلى هذا الميدان، واستنفار الناس بفاعلية. فاستثارة الخوف في أيامنا يشكل القاعدة الأساسية للذاتية، ولهذا السبب فإن السياسة الحيوية بما هي سياسة ذعر وخوف متركزة، في نهاية الأمر، على التصدي لجرائم الذبح والتوترات المتواصلة[2](*).

ثانياً: الفرص

اذن، إذا ما اعتمد العرب الخطوات السالفة بشكل انسيابي، ومضوا قدما في إنجازها أو تحقيقها واحدة تلو الأخرى، فإن الفرص على الرغم من محدوديتها – ستدنو وتصبح اقرب إلى التحقق، مما يجعل الاستقلال والتحرر ونجاح المشروع الفلسطيني اقرب إلى الواقع

(1) بتصرف عن خير الدين حسيب، ص145.

(*) لا نريد التوسع هنا في هذا المجال، لانه تم بحثه في موضع سابق من هذه الدراسة.

(2) سلافوي جيجك، العنف تأملات في وجوهه الستة، ترجمة فاضل جتكر مراجعة فايز القنطار، (بيروت ؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2017).

(*) للوقوف على معنى مفهوم السياسة الحيوية (بيو-بوليتكس)، انظر: Giorgio Agamben Homosacer ((Stanford: Stanford university press, 1998).

اما للوقوف على مفهوم ما بعد السياسة: انظر

(Disagrement (Minncapolis: university of Minnesota press, 1998).

المتاح.. ومن هذه الفرص التي يمكن البناء عليها:

ضعف استجابة الشعوب العربية للتطبيع مع الكيان الصهيوني على الرغم من تطبيع حكوماتها مع هذا الكيان. فعلى الرغم من التطبيع بين مصر وإلكيان الصهيوني، على أثر زيارة السادات للقدس 1977 وتوقيع معاهدات كامب ديفيد (فإن العلاقة تدهورت [شعبياً] إلى ما اصبح يُعرف، بلغة إقليمية سلاماً بارداً). وعلى الرغم من معاهدات التسوية بين الأردن والكيان الصهيوني التي جرت تحت رعاية أمريكية... إلاّ أن (الافتقار إلى الدعم الشعبي لمعاهدة السلام الصهيونية – الأردنية وتوقف أي تقدم بشأن القضية الفلسطينية) أدى (في نهاية المطاف إلى سلام بارد آخر)[1].

وهنا يعلق أحد الكتاب الصهاينة بالقول «على ضوء التظاهرات التي نظمت في العديد من الدول العربية في ذكرى يوم النكبة بتاريخ 15 مايو 2011، لا يمكننا مواصلة الاعتقاد ان لا علاقة بين الاحتجاجات التي اجتاحت الشارع العربي وبين الصراع العربي – الإسرائيلي. فالمتظاهرون الذين احتشدوا ضد إسرائيل على شاشات التلفاز هم أنفسهم من قاد الاحتجاجات والصحوة ضد الأنظمة»[2].

الفرص التي وفرّها الحراك الشعبي العربي الربيع العربي الأول 2011 والثاني 2018-2019. وهو حراك فرض واقعاً أمنياً جديداً حتّم على الكيان الصهيوني إعادة النظر في علاقاتها مع أنظمة رسمية عربية والتعامل مع الشعوب، وهو تحد جديد لم تكن مستعدة له[3].

فالربيع العربي في حال نجاحه أو تكرره في المستقبل المنظور سيوفر فرصاً كبيرة لقيام نظم سياسية جديدة تحمل رؤى وأفكاراً مناصرة للديمقراطية والحرية، وهي أجواء تلتقي مع هدف التحرير وقيام الدولة الفلسطينية.

الإمكانات التي قدمتها الانتفاضات والحراكات الشعبية الفلسطينية السلمية والمسلحة، التي حوّلت الكيان الصهيوني من حالة الهجوم والمباغتة إلى حالة حماية جبهتها الداخلية والدفاع عنها، وقد عززت الحروب على غزة وما رافقها من تحول « العدو» بالنسبة للكيان

(1) البدر الشاطري، (انماط العلاقات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في ظل اتفاقات ابراهام)، كيوبوست qpost.com الاثنين 3 مايو/آيار 2021، تمت المشاهدة في 27-1-2022.

(2) شلومو بروم، (إسرائيل والعالم العربي – قوة الجمهور)، في عنات كورتس – شلومو بروم، ص51.

(3) جوني منصور وآخرون، التحولات في إسرائيل.. ص12.

الصهيوني إلى الفواعل من غير الدول، الأمر الذي يطرح احتمالية لجوء الكيان الصهيوني إلى حرب من نوع جديد وهي حرب السايبر Cyber التي قد تسهم في إحداث حالات من البلبلة في حالة استخدامها، لاسيما ان فواعل سياسية عربية وإقليمية متواضعة من حيث القدرات والثروات تملك قدراً من المخزون التكنولوجي الذي يمكن ان يهدد الأمن الإسرائيلي[1].

بيد ان الفرص تكمن في الحراك الشعبي الفلسطيني المتمثلة في احتمال قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة بعد الأولى عام 1987 والثانية عام 2000، وتنوع أساليب المقاومة وفعالياتها المنطلقة من غزة وداخل الضفة، بل في مناطق الداخل... من ذلك انطلاق مسيرات العودة على طول السياج الحدودي بين غزة والكيان الصهيوني لتعبّر عن رفض الحصار المفروض، فضلاً عما تشهده الضفة والقدس والتجمعات الفلسطينية في لبنان والأردن من تظاهرات متفاوتة رافضة للاحتلال وقد عززت هذه الحراكات خيار المقاومة الشعبية. ونجحت في توحيد موقف القوى السياسية الفلسطينية الشعبية. وحققت وحدة ميدانية في مواجهة الاحتلال، وأحرجت موقف سلطات الاحتلال دولياً وأضعفت حجته في تبرير سياساته وجرائمه بحق الشعب الفلسطيني[2].

ومؤخراً أعادت انتفاضة المسجد الأقصى وانتفاضة حي الشيخ جراح والمواجهة الفلسطينية الصهيونية في آيار /مايو 2021، القضية الفلسطينية إلى مقدمة الأحداث الدولية (وحرّكت تظاهرات التضامن والتأييد مع الشعب الفلسطيني في مختلف أنحاء العالم. ولذلك من المتوقع ان يكون لهذا الصمود الذي أبداه الشعب الفلسطيني في وجه المحتل الغاصب مآلات رادعة ومعطلة لهذه التحولات في العلاقات العربية – الصهيونية) [3].

هناك فرص يتيحها التراجع الصهيوني في أكثر من موقع أو ساحة، إذ يعاني المجتمع الصهيوني من اختلالات كبيرة في مجتمع يحمل العديد من التباينات (التي يمكن ان تشكل عوامل للتفكك الذاتي، ومن أبرز هذه الاختلالات الخلفيات القومية لليهود، والانقسام في المجتمع حول اللون والممارسات العنصرية والانقسام في الموقف من الدين وتوزيع

(1) المصدر نفسه، ص13.

(2) مصطفى عثمان الأمين، (التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية 2002-2021...) ص36.

(3) المصدر نفسه، ص38-39.

المراكز القيادية بين النخب، وأخيراً التباينات الطبقية)[1].

وهناك القلق من مشكلات ديموغرافية أبرزها تزايد نسبة العرب، والذي قد يحول الكيان الصهيوني إلى دولة ثنائية القومية... كما يعاني الكيان الصهيوني من ارتفاع معدلات الهجرة العكسية في العامين 2010 و2011 ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة[2]. إلى جانب استشراء الفساد بين النخب السياسية، وزيادة مدى الصعود السياسي لليمين المتطرف، وتراجع المشروع التوسعي الصهيوني أمام صمود المقاومة العربية والفلسطينية، وقد ترجم ذلك عملياً بالانسحاب من جنوب لبنان عام 2000 ومن قطاع غزة عام 2005، وببناء الجدار العازل عام 2002 كما يواجه الكيان الصهيوني ازدياد في الرفض الشعبي العالمي لممارساتها ضد الشعب الفلسطيني[3]. فضلاً عما تشهده الساحة السياسية الصهيونية من تحولات رئيسة، من أبرزها (زيادة تفكك الحركات والأحزاب السياسية وتشرذمها، وظهور حالة من تأثير الأحزاب الصغيرة والمتوسطة على تشكيل الحكومات الصهيونية غير المتجانسة، وغياب الدور الفعّال للقيادات الكارزمية والتاريخية، وصعود التيار الديني القومي في الكيان وازدياد تأثيره على السياسة الصهيونية، وانحسار دور المؤسسة العسكرية لصالح القوى اليمينية والدينية في النظام السياسي، مع تراجع ثقة الصهاينة بالسلطة ومؤسساتها الرسمية سواء التنفيذية أو التشريعية)[4]. فضلاً عن ما يعانيه النظام السياسي الصهيوني من أزمة عدم وجود قيادات بديلة بعد رحيل الجيل المؤسس، وهذا يفسر تمسك الكثيرين في الكيان الصهيوني بـ (بنيامين نتنياهو) 2009-2021 على الرغم من اتهامه بالفساد.

فضلاً عن (تعثر المسار الانتخابي والأزمة السياسية المترتبة على عدم قدرة أي من الأحزاب السياسية على إحراز أغلبية تسمح له بتشكيل الحكومة منفرداً في 4 عمليات انتخابية أجريت ما بين آذار /مارس 2019 وحتى آذار /مارس 2021، وتعثر تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة وحدة مستقرة، وهو ما يحدث لاول مرة منذ تأسيس الكيان الصهيوني[5].

(1) المشاقبة وآخرون، ص19. نقلاً عن: وليد عبد الحي، " ثقوب في بيت العنكبوت": عناصر الضعف في الكيان الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات، 2020/2/5، شوهد في 2021/1/16، في http://cutt.us/Xk7Hk.

(2) المشاقبة وآخرون، ص19.

(3) المشاقبة وآخرون، ص19 ، 20.

(4) جوني منصور وآخرون، التحولات.. ص10، 11.

(5) المصدر نفسه، ص20.

فضلاً عما تعانيه المؤسسة العسكرية الصهيونية من اختلالات متعددة، وتراجع ثقة الجمهور بالجيش، وتدني الروح المعنوية للجيش، وتصاعد رفض الخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

كما ان هناك تحديات اقتصادية طويلة المدى تواجه الكيان الصهيوني باعتراف الكاتب الصهيوني شموئيل ايفن وهي تحديات – وفقاً لرأيه- ممكن (ان يكون لها تأثير قوي على القدرة على تمويل الحاجات الأمنية العليا وعلى الاستقرار المجتمعي الداخلي وعلى متانة الكيان الصهيوني الدولية. ويشير التحليل إلى المخاطر الكامنة بتآكل رأس المال البشري جراء ضعف النظام التعليمي وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي والوضع الأمني)[2].

كما ان هناك مخاوف في الكيان الصهيوني (من عدم تقدم الكيان الصهيوني على مستوى التصنيف الدولي في (التعليم أو الصحة أو المواصلات) لمصاف الدول الخمسين الأفضل في العالم، رغم قلة عدد السكان وصغر المساحة التي تم توزيع الميزانيات عليها، وكذلك الوضع في الاعتبار الدعم الأمريكي غير المحدود)[3].

كما ان تداعيات المواجهة الأخيرة، على الرغم من عدم التكافؤ بين طرفيها، أسهمت في (إعادة الروح لمعسكر السلام الصهيوني، الذي يضم مجموعة من المثقفين والاكاديميين والفنانين وغيرهم، ممن لديهم قناعة بعدالة القضية والمقاومة الفلسطينية، وتعارض المواجهات غير المتكافئة وما ينجم عنها من دمار، فضلاً عن المنظمات الإنسانية المعارضة للحرب مثل «سيدات في حداد» ولعّل من المفيد للجانب الفلسطيني أن يُفكر في إقامة علاقات حوار وتفاهم مع هذه المجموعات لأهميتهم في التأثير على الوضع الداخلي الصهيوني)[4].

الفرص التي تتيحها مواقف الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والشخصيات الدولية النافذة والمؤثرة، والتي يمكن البناء عليها في حال تم العمل عليها من الأطراف الفلسطينية والعربية، وتحويلها إلى أعمال ملموسة على الأرض لصالح القضية الفلسطينية من ذلك:

---

(1) انظر: المشاقبة وآخرون، ص 20، 21 ؛ وقارن مع: عدنان ابو عامر " تقارير عسكرية: هذه اهم خمسة مظاهر للتفكك بجيش إسرائيل "، عربي 21، 2018/4/13، شوهد في 2019/7/14 في: https://bit.ly/2JwJs50.

(2) عنات كورتس، شلومو بروم، التقدير الإسرائيلي... ص16.

(3) أحمد فؤاد أنور، (التوجهات إزاء الفلسطينيين حكومة التناقضات الإسرائيلية والرقص على سلالم متحركة)، شؤون عربية، العدد 187 خريف 2021، ص79.

(4) مصطفى عبد العزيز مرسي، (مدى قدرة المقاومة غير المتكافئة على فتح أفق سياسي للتسوية)، ص22.

العمل على دفع المجتمع الدولي لدعم تنفيذ القرار 2334 الصادر (عن مجلس الأمن الدولي في 2016/12/23 والذي يعارض المستوطنات ويعتبرها غير قانونية ويدعو إلى وقفها وإزالتها، فأي إبطاء في ذلك يعني تشجيع سياسة التوسع الاستيطاني المتسارعة على الأرض والتي جاء القانون الأساسي العنصري لسنة 2018 ليكّرسها بلا هوادة)[1].

استثمار يقظة شعوب العالم، وحيوية الضمير العالمي الحر (كما تمثلها الحركات والشبكات والمبادرات واللجان والجهود الوطنية والإقليمية والدولية المنخرطة في دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والفصل العنصري، بما في ذلك جهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات ومبادرات التضامن المتعددة... الحاجة إلى تطوير هذه الجهود والتحركات في مختلف المجالات وعلى شتى المستويات بما يواكب التحديات المتعاظمة) [2].

البناء على قيام الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (لسنة 1965)، والدول الموقعة على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (لسنة 1973)؛ والدعوة إلى تنفيذ التزاماتها واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة للقضاء السريع على التمييز العنصري الصهيوني[3].

البناء على قرارات الأمم المتحدة التي أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ فضلاً عن قرارات الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز[4].

وقرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في 21 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2015، الذي أدان تصرفات سلطات الاحتلال الصهيوني في الحرم القدسي[5].

وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2021 بإنشاء لجنة تحقيق في

---

(1) المستقبل العربي، العدد 476، ص171.

(2) المصدر نفسه، ص171.

(3) المصدر نفسه، ص171.

(4) أمنة امحمدي بوزينة، الخلط بين الإرهاب والمقاومة وأثرها على القضية الفلسطينية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر2019) عرض: عماد الدين حلمي عبدالفتاح، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، العدد 187 خريف 2021، ص208.

(5) المستقبل العربي، السنة 38، العدد 442 كانون الأول، ديسمبر 2015، ص196؛ نقلاً عن السفير / بيروت 2015/10/23.

انتهاكات الكيان الصهيوني لحقوق الإنسان بالأراضي الفلسطينية[1].

الإفادة من الإجماع الدولي الرافض لقرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب 2017-2021، القاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وهو إجماع تجلى في موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة[2].

كذلك، (لم تحظَ خطوتا ترامب في الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس بدعم دولي، حيث امتنعت معظم دول العالم عن السير في اثر الخطوة الأمريكية، بل ان هذه الدول دعت إلى الامتناع عنها ريثما يتم التوصل إلى حل للصراع)[3].

استثمار موقف قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة يوم الأحد المصادف 6 شباط/فبراير 2022 التي قررت تعليق عضوية الكيان الصهيوني – بصفة مراقب – في الاتحاد الأفريقي[4]؛ لانتزاع موقف أفريقي قوي داعم للقضية الفلسطينية يجبر الكيان الصهيوني على الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

الإفادة من مواقف كثير من دول الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية، من ذلك موقف هذه الكثرة الرافض للاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني والرافض أيضاً؛ لنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، معتبرة ان القدس في حالة سياسية خاصة، وأن الجزء الشرقي منها واقع تحت الاحتلال الصهيوني، وقد كان في فرض الاتحاد الأوربي لذلك مدعاة لحالة من التوتر والجفاء مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب[5].

(فالصراع العربي – الصهيوني / والفلسطيني – الصهيوني أسقط اكثر من مرّة المحادثات بين الاتحاد وبين الكيان المحتل، وكان احد الأسباب الرئيسة في الخلافات بين الطرفين. ومع بداية الأحداث في الشرق الأوسط، يكرّر قادة الاتحاد الأوربي مطالبتهم بضرورة الإسراع وتحقيق تقدم ملموس في عملية السلام، ما سيساعد على تحقيق الاستقرار

(1) سياسات عربية، الدوحة، العدد 51، المجلد 9 تموز /يوليو 2021، ص164.

(2) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (تحرير) حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2018) عرض كابي الخوري، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 475، أيلول / سبتمبر 2018، ص152.

(3) جوني منصور، (التحولات الأمنية في إسرائيل...) ص76.

(4) القنوات الفضائية العربية يومي 6-7 شباط /فبراير 2022.

(5) جوني منصور، (التحولات الأمنية في إسرائيل...) ص76.

في المنطقة، ويمكننا الاعتقاد ان الخلاف في وجهات النظر بين الكيان الصهيوني وبعض الدول الأوربية سيزداد، خاصة مع تلك الدول التي لا تشعر بارتياح من سياسات الحكومة الصهيونية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في أعقاب استمرار عمليات البناء في المستوطنات)[1].

وهذا ما حصل من خلال التصويت على منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، إذ يرغب الاتحاد الأوربي في العمل على إنهاء الصراع الفلسطيني – الصهيوني على أساس حل الدولتين، وطرح الأوربيون اكثر من ورقة لإنجاز ذلك[2].

أما بشأن اختلافات وجهات النظر بين الكيان الصهيوني والاتحاد الأوربي على الصعيد الدبلوماسي الرسمي، فهناك توجهات في أوروبا لتوسيع الحظر على المنتجات صهيونية، حتى التي تُصنع خارج المستوطنات. مدى مصداقية هذه الظاهرة غير معروفة حتّى الآن. لكن، لا يجب التقليل من الأضرار التي يمكن أن تسبّبها؛ ليس فقط للتصدير، بل أيضاً لأمور اقتصادية أخرى، كالاستثمارات الأجنبية في الكيان الصهيوني[3].

فضلاً لما تقدم، يمكن البناء على مواقف دولية متفرقة والإفادة منها في دعم المشروع الفلسطيني الهادف لإقامة الدولة المنشودة. من بين هذه المواقف الدولية المتفرقة يمكن ذكر الآتي:

تصويت كل من المكسيك والفلبين لصالح تشكيل لجنة تحقيق أممية ضد الكيان الصهيوني على خلفية العدوان الصهيوني على قطاع غزة 2021. مما استوجب استدعاء سفيري البلدين في الكيان الصهيوني من قبل وزارة الخارجية الصهيونية للتوبيخ[4].

اعتراف دول أمريكا اللاتينية بالدولة الفلسطينية، ومنح الممثليات الفلسطينية منصب دبلوماسي في العديد من دول العالم، ان مثل هذا الاعتراف ونظيره سيُجبر الكيان الصهيوني على العودة لطاولة المفاوضات. كما ان إظهار التأييد لاستقلال فلسطين أعطى السلطة

---

(1) عوديد عيران، تسفي ماغن، شيمون شتاين، (القوة السياسية في الشرق الأوسط – المشي على حبل مشدود) في: عنات كورتس – شلومو بروم، التقدير الإسرائيلي الاستراتيجي، ص38.

(2) نادية أبو زاهر، (متغيرات النظام السياسي الفلسطيني)، شؤون الشرق الأوسط، العدد 146 خريف، 2013، ص155.

(3) عوديد عيران، وآخرون.. ص39.

(4) سياسات عربية، العدد 51، المجلد 9 تموز /يوليو 2021، ص165.

الفلسطينية ومؤيديها شعور بأحقية العمل والتعويض ولو رمزياً ومؤقتاً [1].

من الفرص النادرة والمميزة التي يمكن البناء عليها من قبل الدبلوماسية العربية والفلسطينية، قرار صندوق الثروة السيادية النرويجي، وهو الأكبر من نوعه في العالم، التخلي عن شركتين تعملان في تطوير المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية، مشيراً إلى مخاوف بشأن انتهاكات حقوقية محتملة [2].

الإفادة من مواقف رؤساء بعض الدول، من ذلك وصف رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، في مقابلة حصرية لـ (فرانس 24) السياسة الصهيونية المعتمدة في غزة بـ «الفصل العنصري» قائلاً إنَّ « الطريقة التي حرموا بها الفلسطينيين من حقوقهم والتي قصفوا بها المنطقة وتلك التي اطلقوا بها العنان للإرهاب، يمكن للمرء أن يصفها على أنها نوع من دول الفصل العنصري «[3].

وما دعا إليه وزير الإعلام الباكستاني فؤاد حسين شودري 2021، إلى ضرورة نشر قوات سلام دولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لحماية المدنيين من عدوان قوات الاحتلال الصهيوني، وضمان السلام في المنطقة [4].

وما ذهب إليه وزير الخارجية الفرنسية جان ايف لودريان 2021 من تصريحات حذر فيها من احتمال ان يتحول الكيان الصهيوني إلى دولة « فصل عنصري»، مما أدى بـ (بنيامين نتنياهو) – رئيس الوزراء الصهيوني – في حينها إلى الرد قائلاً: « أود أن أعرب عن احتجاجي الشديد ضد حكومة فرنسا، بشأن تصريحات وزير الخارجية الفرنسي التي ادلى بها في مقابلة تلفزيونية»[5].

الرهان على قيم الغرب المعلنة التي تفخر بقواعد الديمقراطية وحكم القانون ومفاهيم المساواة وحقوق الجماعات... عن طريق مخاطبة الغرب بأن كثير من قرارات وقوانين الكيان الصهيوني، ومنها القانون الأساسي الذي سنّه الكنيست الصهيوني 2018 الذي يؤسس لتفاقم الأيديولوجية الصهيونية القائمة على تعريف الدولة كدولة يهودية.. تتعارض

(1) شلومو بروم، (إسرائيل والعالم العربي – قوة الجمهور..) ص61، 62.

(2) سياسات عربية، العدد 51، تموز/يوليو 2021، ص162.

(3) سياسات عربية، العدد 51 تموز/يوليو 2021، ص162.

(4) سياسات عربية، العدد 51... ص164.

(5) سياسات عربية، العدد 51... ص164.

مع تلك القيم[1].

هناك من يدعو إلى الإفادة من بعض الحراك الداينميكي للمجتمع الدولي، وهنا يقول أحد المراقبين: (يجب العمل مع المجتمع الدولي والتأكيد على أهمية الجهود التي تقوم بها المنظمات والمؤسسات الدولية ومجلس الأمن الدولي واتحاد البرلمان الدولي لدعم نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة بالحرية والاستقلال وخصوصاً في ظل عقد لجنة الشرق الأوسط في اتحاد البرلمان الدولي جلستها الخاصة لبحث الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء استمرار الاحتلال.

يجب العمل على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية والتنسيق مع الدبلوماسية العربية لدفع العالم للتفاعل مع القضية الفلسطينية ودعم خيار الدولة الفلسطينية المستقلة واحترام مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني والعمل ضمن تلك المنطلقات لوضع العالم في صورة ما يجري في فلسطين واطلاعهم على الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني على الأرض وتوثيق جرائم الاحتلال لنقلها للعالم من خلال البرلمان الدولي...

وعلى المستوى الوطني لابد من التوحد والوقوف وقفة رجل واحد لدعم منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني من اجل استمرار الجهود الدولية والمضي قدماً في طريق الشراكة السياسية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته وعلى العالم وقف [اعترافه] فقط بالاحتلال وضرورة الاعتراف الدولي الكامل بدولة فلسطين والضغط في اتجاه فتح تحقيق دولي في تلك الجرائم التي تمارسها حكومة الاحتلال ووقف العدوان والممارسات التعسفية والقمعية بحق الشعب الفلسطيني)[2].

الإفادة من مواقف بعض الشخصيات العالمية المؤثرة، والبناء عليها. من ذلك توقيع 680 شخصية عالمية من 75 دولة، رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي جو بايدن في 20 حزيران/ يونيو 2021، تدعو إلى العمل من أجل المساعدة في إنهاء الهيمنة والقمع المؤسسي الذي يمارسه الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، والى حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، مشيرة إلى ان الوقت قد حان للولايات المتحدة لتكسر

(1) المستقبل العربي، العدد 476، ص170.

(2) سري القدوة، (التضامن والدعم الدولي وإنجاز الاستقلال الوطني الفلسطيني)، الدستور /عمان، الخميس 13 تشرين الثاني 2021، ص15.

الوضع السياسي الراهن في الشرق الأوسط[1].

ومن ذلك ما دعا إليه اكثر من 600 موسيقي من جميع أنحاء العالم إلى تجنب إقامة العروض الموسيقية في الكيان الصهيوني، ردا على الاعتداءات الصهيونية التي استمرت (11) يوماً على قطاع غزة[2].

وكذلك ما قام به عشرات الأساتذة في جامعة هارفارد الأمريكية العريقة، من إدانة الكيان الصهيوني لممارسته سياسات الفصل العنصري الذين طالبوا الإدارة الأمريكية بالتوقف الفوري عن توفير الدعم لهذه السياسات، معلنين عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل حريته وحق تقرير مصيره[3].

على صعيد آخر، لكن ذي صلة، شهدت الولايات المتحدة سلسلة مواقف تضامنية مع الشعب الفلسطيني وضد الممارسات الصهيونية، بينما تنظم تظاهرات شعبية وإطلاق حملات إلكترونية [رقمية]، في الشبكات الاجتماعية واتخذت أشكالاً مختلفة.. وهي مواقف يمكن البناء عليها والتحرك عن طريقها لكسب عطف وتأييد المجتمع الدولي، (ففي مدينة « ولتام» بولاية ماسا تشوس، مثلاً، وقف متضامنون من الحركة التقدمية المناهضة للحرب، في مداخل شركة « رايثيو» المصنعة للصواريخ الموجهة والقبة الحديدية واعلنوا في بيان لهم ان هذه الوقفة جاءت احتجاجاً على بيع الشركة أسلحة بمليارات الدولارات للكيان الصهيوني، استُخدمت في قتل الفلسطينيين وسرقة أراضيهم، وفي الدفاع عن نظام الفصل العنصري الصهيوني، وان الحرب الأخيرة على قطاع غزة في خضم جائحة كورونا قصفت الطائرات الصهيونية خلالها مجمع الشفاء الطبي، أكبر مشفى مركزي وتعرض المختبر الوحيد لفيروس كورونا في غزة للدمار، كما أدت الغارات الجوية الصهيونية إلى نزوح اكثر من 74 ألف مواطن فلسطيني، واضطروا للفرار والتكدس في مدارس عديدة. وطالبت عضو الكونجرس الأمريكي « ماري نيومان» الحكومة الصهيونية بوقف فوري لعمليات هدم منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية ووصفت هذا الإجراء بأنه « عمل بشع ودنيء «، وان الحكومة الصهيونية بهذا السلوك تدوس على الحقوق الفلسطينية والقانون الدولي، كما في القدس الشرقية)[4].

(1) سياسات عربية، العدد 51... ص167.

(2) سياسات عربية، العدد 51... ص167.

(3) سياسات عربية، العدد 51... ص167.

(4) مرسي، ص24-25، وقارن مع: صحيفة الشرق الأوسط، لندن 2021/8/14.

ومن المواقف التي يمكن الوقوف عندها والبناء عليها، نشير إلى قرار شركة دولية [أمريكية] عملاقة للآيس كريم (منع بيع منتجاتها في المستوطنات، وتهديدها بإغلاق مصنعها في الكيان الصهيوني حال عدم الالتزام، وهو ما قابلته حكومة بينت بهجوم كاسح وشخصي على إدارة الشركة، ومخاطبات من بينت شخصياً لحكام الولايات)[1].

الفرص التي يمكن ان تتيحها حركة الـ BDS

وهي حركة ذات امتداد عالمي تقوم على مقاطعة الكيان الصهيوني وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.. وهي تتضمن المقاطعة، الاستمرار بالعقوبات والحرب القضائية وسحب الاستثمارات " Boycott Divestment and sanctions" وهي جزء من حملة نزع الشرعية عن الكيان الصهيوني والهدف المطروح لها هو تقديم الكيان الصهيوني كدولة تنتهك باستمرار القانون الدولي وحقوق الإنسان وجميع الأعراف الدولية المعروفة باعتبارها دولة تمارس الفصل العنصري وارتكاب جرائم حرب على نطاق واسع، وجرائم ضد الإنسان. والغرض من تلك الحملة ان يتحول الكيان الصهيوني إلى دولة منبوذة من قبل جميع الدول، ما يتسبب بالعزلة المطلقة لها.

وجوهر الحملة اللاشرعية هذه، وغرضها تحدد بوضوح في البيان الختامي لمنتدى المنظمات غير الحكومية – بمؤتمر ديربان الأول، والذي دعا لقيادة « سياسة العزل التام والكامل لإسرائيل بوصفها دولة عنصرية «، و « إلى فرض عقوبات شاملة والمقاطعة الإلزامية عليها»[2].

إن (الزخم الكبير لتجديد جهود اللاشرعية [نزع الشرعية عن إسرائيل] تمثل بالقرارات التي اتخذت في المؤتمر الدولي للأمم المتحدة ضد العنصرية، والذي عقد في « دربان» بجنوب أفريقيا في شهر سبتمبر /أيلول 2001 (مؤتمر دربان الأول)، ولكن في العقد الأول من القرن الحالي، نضجت جهود اللاشرعية)[3].

وكبّدت الحملة الكيان الصهيوني خسائر كبيرة (في الاقتصاد أو على صعيد سمعتها

(1) أحمد فؤاد أنور، التوجهات إزاء الفلسطينيين.. ص78.

(2) يهودا بن مئير وآفان الترمان، (تهديد نزع الشرعية – جذورها، الكشف عنها ومكافحتها)، في: عنات كورتس – شلومو بروم... ص103، 104، 105، 108. وقارن مع: رائد نعيرات، [إعداد]، (انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل قراءة في الأسباب والمستقبل)، دراسات شرق أوسطية، السنة، 24، العدد 91، ربيع 2020، ص125.

(3) المصدر نفسه، ص105.

العالمية وهذا ما أكدته تقارير الحكومة الصهيونية، أو مؤسسات دولية مثل مؤسسة راند، لدرجة إن الكيان الصهيوني جعل من حركة المقاطعة عدواً مركزياً له ويجب محاربته واعتبرها « خطراً استراتيجياً عليه»، ونقلت ملف حركة المقاطعة من وزارة الخارجية إلى وزارة الأمن القومي والاستخبارات، وعلى الرغم من ان حركة المقاطعة مدعومة من منظمة التحرير الفلسطينية، إلاّ أن موقف السلطة الفلسطينية ما زال باهتاً تجاه حركة المقاطعة ودعمها، ولم نشهد لها في الضفة الغربية تواجداً إلاّ في الأيام الأخيرة، حتى أنها لم تنتشر في الجامعات الفلسطينية كما هي في خارج فلسطين. كما إن الموقف الرسمي لم يستطع أن يستغل الماكنة الدولية التي حصلت عليها فلسطين في العام 2012 الدولة العضو غير كامل العضوية، وانضمامها للعديد من المؤسسات الدولية، والذي يمكن السلطة من رفع القضايا المتعددة ضد الاحتلال وجرائمه في المحاكم الدولية سواء ما يرتكبه الاحتلال من جرائم في الضفة الغربية بالاستيطان والقتل العمد.. الخ، أو ممارسات الاحتلال تجاه مسيرات العودة والقتل المتعمد للمتظاهرين السلميين)[1].

من بعض ثمار هذه الحملة نشير إلى ما ذكرته مجلة ديرشبيغل في 10 آيار/مايو 2011، (بأن شركات القطارات الوطنية لألمانيا « دويتشه بان» قررت إنهاء مشاركتها في مشروع خط القطار السريع: تل أبيب – القدس.

وكانت « دويتشه بان» هي المسؤولة عن الاتصالات وخط السيطرة الكهربائية في مسار القطار المحدد.

وسبب هذا القرار هو ان خط السكك الحديد يمر عبر (الأراضي الفلسطينية)؛ ومن الممكن أن يؤدي إلى انتهاك للقانون الدولي.

و « دويتشه بان» مملوكة بالكامل من الحكومة، لذلك يتم اتخاذ هذا القرار في الواقع من قبل الحكومة الألمانية – والتي تعتبر من المؤيدين الرئيسيين للكيان الصهيوني[2].

ولعل (الحالة الناجحة والبارزة والمضّرة في الحط من قدر الكيان الصهيوني كانت تقرير غولدستون حول عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزّة (ديسمبر/كانون الأول 2008-يناير/كانون الثاني 2009). وفي تلك الحالة، نجحت الدول العربية والدول ذات الأغلبية المسلمة بدفع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لاتخاذ قرار بشأن فتح تحقيق رسمي، انتهى بتعيين لجنة غولدستون، والتي نشرت لاحقاً تقريرها. مع ذلك،

(1) نعيرات، انخفاض كلفة الاحتلال... ص126.

(2) يهودا بن مئير وافان الترمان،... ص109، 110.

المنظمات غير الحكومية لعبت دوراً حاسماً في صياغة تقرير غولدستون، الذي اتهم الكيان الصهيوني بارتكاب جرائم حرب، وصلت إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

وكان هذا الإنجاز الأكثر إثارة في حركة اللاشرعية وتداعياتها بعيدة المدى على الكيان الصهيوني وقوات الجيش الصهيوني.

هذه الأنشطة المحددة والملموسة لحركة الـ BDS، على أساس يومي تمت على أيدي منظمات غير حكومية الكثيرة في بلدان عديدة، لاسيما في أوروبا الغربية. وهذه الجهود تدعم طوال اليوم ولها تأثير كبير على حقوق الإنسان، والربح أكثر في قطاعات كبيرة من المجتمع الدولي، ولاسيما بين الدول الديمقراطية. في المجال الثقافي، نجحت جهود المقاطعة في إقناع بعض المشاهير (من الفنانين والممثلين والكتّاب) بإلغاء الزيارات والحفلات الموسيقية التي كان يجري التخطيط لها في الكيان الصهيوني وإن كانت محدودة للغاية)[1]. ومن ثمار الحملة، نشير أيضاً إلى (قرار محكمة العدل الدولية في العام 2003 حول قضية الحاجز الأمني في الضفة الغربية، قدّم للفلسطينيين ومؤيديهم انتصارات قانونية، والذين يأملون – على ما يبدو- ترجمته بفرض عقوبات على الكيان الصهيوني.

وقد احتج الفلسطينيون وغيرهم في المحكمة بأن الجدار الفاصل، في تلك الأيام تمّ بناؤه في الضفة الغربية، وهو ينتهك القانون الدولي)[2].

وقبلت المحكمة العليا هذا الرأي بأغلبية [مطلقة] وأضافوا بأنه يجب على دول العالم « الالتزام»، مع احترام اتفاقية الأمم المتحدة والقانون الدولي، وضمان امتثال الكيان الصهيوني للقانون الإنساني الدولي على النحو الوارد في (اتفاقية جنيف الرابعة)[3].

على صعيد آخر – ومن منظور صهيوني أيضاً- لكن له علاقة، بالمستوى الجزئي.هناك مصنّعون ورجال أعمال صهاينة يدعّون أنهم يشعرون بصعوبة كبيرة في إنجاز المعاملات في عدد من دول أوروبا الغربية، وهي نتيجة لأجواء اللاشرعية[4].

أنّ هذه الفرص ممكن أن تُثمر إن أحسن الفلسطينيون على نحو خاص والعرب عموماً، استثمارها والبناء عليها، في إطار حراك سياسي إقتصادي ثقافي جماعي مؤسساتي، متواصل ومنظم.

(1) يهودا بن مئير، وآفان الترمان.. ص114، 115.

(2) المصدر نفسه، ص115.

(3) المصدر نفسه، ص115-116.

(4) المصدر نفسه، ص119.

الخاتمة

في ضوء تراجع المواجهات العربية- الصهيونية إلى درجة كبيرة جداً، ومحدودية المواجهات الفلسطينية – الصهيونية بشكل ملحوظ إلاّ بين الحين والآخر، وآخرها المواجهات التي حصلت صيف 2021، وأدت إلى خسائر كبيرة في البنية التحتية الفلسطينية، رافقها تدهور كبير في معنويات المستوطنين الصهاينة جراء وصول صواريخ المقاومة الفلسطينية إلى تل أبيب والقدس. في ضوء كل ذلك، فإن البحث يشير إلى أن الواقع صعب؛ فالاستيطان مستمر ويتزايد لاسيما في الضفة والجولان، والاعتقالات متواصلة في صفوف الشباب الفلسطيني في عمق أراضي الضفة، ومشكلة الأسرى من سيء إلى أسوأ، والمفاوضات معلقة، ولا يوجد مؤشر على استئنافها إلا بالشروط الصهيونية المعروفة.

وبعد أن كان الكيان الصهيوني يعلن العرب لا يريدون السلام، نراه بعد أن طرح العرب مبادرتهم الرسمية للسلام [2002]، التي تلمح للاعتراف بالكيان الصهيوني مقابل انسحابه من الأراضي العربية المحتلة منذ الخامس من حزيران 1967.. يرفض هذا السلام الصريح والفصيح، ويريد عوضاً عنه التطبيع ! تطبيع من دون سلام، وهذه مفارقة غريبة لم نسمع بها منذ معاهدة وستفاليا، التي وضعت حداً للحروب الدينية في أوروبا عام 1648 وحتى الآن !

لذا اكتشف البحث ان مسار التحولات على صعيد الصراع العربي – الصهيوني عموماً والفلسطيني على نحو خاص، هو في تراجع. وهكذا قام البحث على فرضية أساسية مفادها أن التحولات – بالنسبة للجانب الفلسطيني على نحو خاص والعربي على نحو عام – سلبية، والفرص متراجعة، إن لم تكن ضائعة. وقد سعى البحث لإثبات ذلك عن طريق توثيق وتحليل الوقائع التي تشير جميعاً - إلاّ ما ندر– إلى أنها تسير في طريق مناكف للمصالح العربية – الفلسطينية.

وهنا علينا ان لا نغفل عن سبب جوهري آخر، حال دون الاهتمام السابق بالقضية الفلسطينية، وهو جنوح العرب نحو الاقتتال الداخلي سواء في سوريا أو العراق أو اليمن أو ليبيا وانتشار الاضطرابات في دول أخرى، مثلما هو حاصل في السودان ولبنان. فضلاً عما لحق بالجيوش العربية من دمار وتفكك بسبب هذه النزاعات الأهلية كما حصل مع الجيش العراقي، الذي عد الظهير الاستراتيجي للعرب في مواجهة سالفة مع الكيان الصهيوني. كما ان الجيش السوري يعاني اليوم من حالة انهاك شديد لا تسمح له بخوض حرب متكافئة مع

الكيان الصهيوني حتى حين. أما بالنسبة لمصر فأنها خرجت نهائياً من أي مواجهة عسكرية مع الكيان الصهيوني بسبب اتفاقات كامب ديفد والمعاهدة مع الكيان المحتل.

عليه فإن فرص المواجهة مع الكيان الصهيوني باتت ضعيفة، ولم يعد للفلسطينيين ظهير عربي قوي ومتماسك يمكن الاعتماد عليه، ولم يعد للفلسطينيين إلاّ خيارين: اما التفاوض بشروط أمريكية / صهيونية ونتائجها معروفة وهي التسليم بهذه الشروط التي لن تبقي للفلسطينيين أرضاً يقيمون عليها دولة أو كيان أو حتى حكم ذاتي محدد.. وأما المواجهة المباشرة، والتي رأينا جانباً منها صيف 2021، والتي دفع قطاع غزة خلالها ثمناً باهظاً من الدماء والبنية التحتية. مع تسجيل مأثرة متميزة للمقاومة الفلسطينية عن طريق إيصال نيرانها إلى عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وهذا يشير إلى أن المقاومة لن تؤتي ثمارها من دون دعم عربي – وهو شبه مفقود حالياً – لذا فإن البحث يؤكد فرضيته من ان التحولات كانت – على الرغم من الدماء الفلسطينية – سلبية، وان الفرص كانت في تراجع مستمر. وهي معادلة بائسة لا يمكن تصحيحها إلاّ برجوع العرب إلى حد ادنى من التضامن والاتفاق على قدر ممكن من الوحدة وعدم التفريط بالحقوق العربية أو المقايضة عليها، والتنسيق مع القوى الدولية المساندة للفلسطينيين والمحبة للسلام، للتوصل إلى حلول واقعية تحفظ للعرب على نحو عام وللفلسطينيين على نحو خاص حقوقهم وكرامتهم.

المراجـــــع

المراجـــــع

أولاً: الكتب

- أشتية، محمد. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2011).
- بغدادي، عبد السلام إبراهيم. مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، (بغداد: دائرة الشؤون الثقافية والنشر؛ دار الحرية للطباعة 1985).
- جيجك، سلافوي. العنف تأملات في وجوهه الستة، ترجمة فاضل جتكر، مراجعة فايز القنطار، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2017).
- ريغو، باسكال. البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة طوني سعادة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015).
- العزب، هبة جمال الدين محمد. الدبلوماسية الروحية والمشترك الإبراهيمي، المخطط الاستعماري للقرن الجديد. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021).
- عوض، محسن ممدوح سالم وأحمد عبيد. مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
- غنّام، أحمد هشام محمد. الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (حل الدولتين نموذجاً 1991-2010)، (غزة: جامعة الأزهر 2015).
- كورتس، عنات وشلومو بروم. التقدير الإسرائيلي الاستراتيجي 2011، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2012).
- مجموعة مؤلفين. التحولات في إسرائيل وتأثيرها في سياستها تجاه العرب والفلسطينيين، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ندوات 77، ط1، 2020).
- المشاقبة، أمين وآخرون. صفقة القرن المضمون الخيارات التحديات والآفاق، دراسات مركزة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن 2021).

ثانياً: الدوريات العلمية والصحافية

- أبو حلبة، علي. (30 عاماً على مؤتمر مدريد هل ما زال السلام ممكناً؟)، الدستور، عمان، الأربعاء 24 تشرين الثاني /نوفمبر 2021.
- أبو زاهر، نادية. (متغيرات النظام السياسي الفلسطيني)، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 146، خريف 2013.
- أبو عمشة، مصطفى. (عاصفة الجدل بعد تصريحات منصور عباس حول يهودية إسرائيل لم تهدأ بعد)، q Post كيوبوست، الخميس 30 ديسمبر /كانون الأول 2021.
- الأزعر، محمد خالد. (الفلسطينيون في عوالم الآخرين،، مغتربون أم لاجئون)، شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 187، خريف 2021.
- الأمين، مصطفى عثمان. (التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية 2002-2021 وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية)، دراسات شرق أوسطية، السنة 25، العدد 97، خريف 2021.
- أنور، احمد فؤاد. (التوجهات إزاء الفلسطينيين حكومة التناقضات الإسرائيلية والرقص على سلالم متحركة)، شؤون عربية، العدد 187 خريف 2021.
- بارود، رمزي. (بيل غيتس يجب أن يعرف أفضل: كيف يدمر الاحتلال الإسرائيلي البيئة في فلسطين)، الغد، الأربعاء 24 تشرين الثاني /نوفمبر 2021.
- البشتاوي، شيماء. (مفاوضات كامب ديفيد الثانية)، دراسات شرق أوسطية، العدد 13، السنة 2000.
- بشور، معن. (دور الفكر والأيديولوجيا القومية في إدارة الصراع 2021 – 2030)، ورقة قدمت إلى الندوة السنوية الموسومة (نحو ملامح استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 20-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- بغدادي، عبد السلام إبراهيم. (الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات (الإثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة)، دراسات البيان، العدد (1) حزيران 2017.
- بغدادي، عبد السلام إبراهيم. (العرب والمسار الديمقراطي: خيار متاح أم بعيد

المنال ؟) المستقبل العربي، السنة 44، العدد 518، نيسان / إبريل 2020.
- جوش، بوبي. (معضلة أمريكا في المغرب العربي)، الغد، عمان، الأربعاء 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
- حسيب، خير الدين. (المؤتمر القومي الإسلامي إلى أين..؟)، المستقبل العربي، العدد 435 آيار /مايو 2015.
- حمادي، عبد الرحمن شيخ. (ويبقى الأقصى في خطر)، البيان، الرياض، العدد 206 نوفمبر /ديسمبر 2004.
- الحمد، جواد. (« صفقة القرن» التحديات والفرص واحتمالات المستقبل)، دراسات شرق أوسطية، السنة 24، العدد 91 ربيع 2020.
- حنيطي، أحمد. (التعداد السكاني الفلسطيني 2017: قراءة في سياق استعمار استيطاني)، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 41، العدد 476 تشرين الأول /أكتوبر 2018.
- خليفة، أحمد. (مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد)، الدراسات الفلسطينية، العدد8، خريف 1991.
- خواجة، محمد. (إسرائيل: جيش صغير وذكي... لكن)، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 146 خريف 2013.
- الدستور، (أمريكا تطالب إسرائيل بالضغط على قادة الانقلاب بالسودان)، الدستور، عمان، الخميس 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2021.
- زريق، إيليا. (الديمغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان)، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 14، العدد 55 (صيف 2003).
- سالم، صلاح. (الأصولية الإنجيلية والاستثنائية الإسرائيلية)، شؤون عربية، العدد 187 خريف 2021.
- سعيد، وائل. (أثر الانقلاب العسكري في مصر في القضية الفلسطينية)، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 146 خريف 2013.
- الشاطري، البدر. (أنماط العلاقات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في ظل اتفاقات إبراهام) كيوبوست Post.com q الإثنين 3 مايو/آيار 2022 تمت المشاهدة يوم 27 كانون الثاني/يناير 2022.
- صالح، محسن. (استراتيجية فصائل المقاومة في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني

ومآلاتها)، ورقة بحثية قدمت إلى الندوة السنوية 2021، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

- عامر، عبد القادر [إعداد]. (أبرز مبادرات السلام الأمريكية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي من مبادرة روجرز إلى صفقة القرن)، دراسات شرق أوسطية، السنة 24، العدد 91 ربيع 2020.
- عتريسي، طلال. (استراتيجية القوى السياسية العربية في إدارة الصراع ومآلاتها خلال الفترة 2011 – 2021)، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط /الأردن، (نحو استراتيجية عربية جديدة لمواجهة المشروع الصهيوني) نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- عطوان، عبد الباري. حديث على منصة اليوتيوب You Tube تاريخ المشاهدة 2022-3-31.
- فتحي، أحمد. (قمة النقب السداسية. دلالات ومآلات، « حدث غير مسبوق»،). الثلاثاء 2022/3/29: 06 ص، بتوقيت أبو ظبي، العين الإخبارية alain.com.
- فخرو، علي. (العرب بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل)، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 476، تشرين الأول/أكتوبر 2018.
- فخرو، علي محمد. (التطبيع والمطبّعون والمواجهة)، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 478 كانون الأول/ديسمبر 2018.
- فرسخ، عوني. الصراع العربي الصهيوني: متغيراته ومستجداته 1949-2009 (بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية 2018)، عرض أحمد سعيد نوفل، المستقبل العربي السنة 41، العدد 478، كانون الأول /ديسمبر 2018.
- فهمي، طارق. (مخاطر تغييب حل الدولتين وتداعياته على الأمن القومي العربي)، السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 217 يوليو /تموز 2019.
- القدوة، سري. (التضامن والدعم الدولي وإنجاز الاستقلال الوطني الفلسطيني) الدستور، عمان، الخميس 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
- القدوة، سري. (الاستيطان ينتهك القانون الدولي ويعيق قيام الدولة الفلسطينية)، الدستور، عمان 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
- قمحة، أحمد ناجي. (الوعي... قضية بقاء)، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 217، يوليو /تموز 2019.

- كراجة، سائد. (رفض التطبيع.. أكثر من شعار)، صحيفة الغد، عمان، الأربعاء 24 نوفمبر /تشرين الثاني 2021.
- كرباج، يوسف. (إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديمغرافي لمنطقة فلسطين /إسرائيل) مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 10، العدد 38 (ربيع 1999).
- الكروي، محمد صالح وفيصل شلال عباس. (العلاقات الموريتانية – الإسرائيلية من التطبيع إلى التجميد إلى القطع)، المستقبل العربي، السنة 33، العدد 379، أيلول /سبتمبر 2010.
- كيالي، ماجد. (نقاش في تداعيات الحرب على غزة، المواجهات والمصالحة الوطنية وعملية التسوية)، شؤون عربية، العدد 187، خريف 2021.
- كيوبوست. (كيف يُغير اتفاق السلام الإماراتي – الإسرائيلي خارطة التحالفات في المنطقة)، كيوبوست q Posts، الأربعاء 26 أغسطس / آب 2020.
- مرسي، مصطفى عبد العزيز. (مدى قدرة المقاومة غير المتكافئة على فتح أفق سياسي للتسوية)، شؤون عربية، العدد 187، خريف 2021.
- المصري، هاني. (دور الفكر الوطني الفلسطيني الجامع في إدارة الصراع 2021-2030)، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، الموسومة: « نحو استراتيجية جديدة لمواجهة المشروع الصهيوني « عمان: 20-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
- مصطفى، مهند. (تحولات السياسة الفلسطينية داخل الخط الأخضر)، ورقة قدمت إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط، الموسومة: نحو استراتيجية عربية جديدة 20- 2021/11/21.
- موسى، عبدو مختار. (حول التطبيع مع إسرائيل والمأزق السوداني)، المستقبل العربي، السنة 43، العدد 506، نيسان /ابريل 2021.
- المومني، حسن. (الرؤية والتوقعات المحتملة في اتجاهات الصراع وأدواته عربياً ودولياً، خلال الفترة القادمة 2021-2030 على المستوى الرسمي)، ورقة قُدمت إلى الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن 20-2021/11/21.
- ندوة مشتركة. صفقة القرن وخيارات التعامل معها، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن؛ والجمعية الأردنية للعلوم السياسية، دراسات شرق أوسطية، السنة 24،

العدد 91 ربيع 2020.
- نصير، أحمد. (رسائل الإمارات بقمة النقب.. دعم القضية الفلسطينية وتعزيز السلام)، الثلاثاء 2022/3/29، 06: 10 ص بتوقيت أبو ظبي al-ain.com.
- نعيرات، رائد (إعداد). (انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل قراءة في الأسباب والمستقبل)، دراسات شرق أوسطية، السنة 24، العدد 91 ربيع 2020.
- نعيرات، رائد. (تمّوضع حركة حماس في المشهد السياسي الفلسطيني بعد المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية آيار / مايو 2021)، دراسات شرق أوسطية، السنة 25، العدد 97، خريف 2021.
- نور الدين، محمد. (شرق أوسط جديد) شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 146 خريف 2013.
- هلال، علي الدين. (حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول)، المستقبل العربي، السنة 38، العدد 435، آيار / مايو 2015.
- ورقة العمل. (نحو استراتيجية عربية جديدة لمواجهة المشروع الصهيوني)، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

ثالثاً: عروض الكتب:

- أحمد، أحمد يوسف. ونيفين مسعد [تحرير]، حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، عرض كابي الخوري، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 475، أيلول /سبتمبر 2018.
- بـدران، مضر. مذكرات مضر بـدران: الطريق من دمشق إلى مؤتمر مدريد. عرض مهند مبيضين، مجلة أسطور، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 13، كانون الثاني/يناير 2021.
- جبر، أريج علي. مسارات الكفاح الفلسطيني السياسة والسلاح، عرض جريدة الدستور، عمان/الأردن، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.
- قمحاوي، لبيب. القضية الفلسطينية من منظور جديد، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2018) عرض كابي الخوري، كتب وقراءات المستقبل العربي، العدد 475 أيلول /سبتمبر 2018.
- المقدسي، سري. فلسطين الوجه المعكوس: احتلال يومي، ترجمة أمين الأيوبي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2011)، عرض: فيصل دراج، المستقبل العربي، السنة 35، العدد 408 شباط /فبراير 2013.

- هلال، جميل. إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، عرض: عواد الجعفري، المستقبل العربي، العدد 435، مايو/ آيار 2015.
- Bob wood ward, fear: trump in the white House (New York: simon and Schuster, 2018)

عرض مجلة المستقبل العربي، السنة 41، العدد 476 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

رابعاً: المجلات

- المستقبل العربي، العدد 435، آيار /مايو 2015.
- المستقبل العربي، العدد 442 كانون الأول/ديسمبر 2015.
- المستقبل العربي، السنة 41، العدد 475 أيلول /سبتمبر 2018.
- المستقبل العربي، السنة 41، العدد 476 تشرين الأول/أكتوبر 2018.
- دراسات شرق أوسطية / الأردن، العدد 91 ربيع 2020.
- سياسات عربية، المجلد 9 العدد 51، تموز/يوليو 2021.

خامساً: تقارير وبيانات

- التقرير الختامي للندوة الفكرية المغاربية الفلسطينية: « دور المغاربيين في دعم نضالات فلسطين؟ الرباط 9-10 /تموز/ يوليو 2018. المستقبل العربي، السنة 41، العدد 476، تشرين الأول/ أكتوبر 2018.
- بيان لوزارة الخارجية الجزائرية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية « وفا « 22 حزيران / يونيو 2021، سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 51، المجلد 9، تموز /يوليو 2021.

سادساً: المقابلات

- مقابلة أجراها نائل نخلة مع الدكتور محمود الزهار، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية /حماس. مجلة البيان، الرياض، المنتدى الإسلامي، السنة 19، العدد 206، نوفمبر /ديسمبر 2004.
- مقابلة مع رئيس الوزراء الأردني الأسبق، الأستاذ طاهر المصري، الحلقة الثانية، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط / الأردن، العدد 91، ربيع 2020.

سابعاً: الانترنيت

- Data. Albank aldiwali.org. accessed in 6-4-2022.
- ar.m wekipedia.org accessed in 8-4-2022.
- http://www.almaany.com.

منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية تاريخ المشاهدة 4 آب/أغسطس 2022.

- Ar.wikipedia.org. accessed, 30-4-2022.
- ar.m. Wikipedia.org. accessed 9-5-2022.
- Arabic. Ccn.com. accessed. 2022/6/19.
- Dw.com.2022-1-22 accessed 2022-6-19.

- أبو عامر، عدنان. (تقارير عسكرية، هذه أهم خمسة مظاهر للتفكك بجيش إسرائيل)، عربي 21، 2018/4/13 شوهد في 2019/7/14، في: https://bit.ly/2JwJs50.
- قناة الجزيرة الفضائية، قناة الحدث العربية 9 حزيران/يونيو 2022.
- قناة الحرة، 29 يناير/كانون الثاني 2022 Alhura.com وقت الزيارة 4-2-2022.

C. V.

- عبد السلام إبراهيم بغدادي
- حاصل على درجة الدكتوراه / علوم سياسية / جامعة بغداد 1990.
- نال مرتبة الأستاذية /جامعة بغداد 2000.
- عمل أستاذاً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد 1983- 2016.
- مارس التدريس لمراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في جامعات بغداد/ النهرين/المستنصرية.
- شغل موقع رئيس قسم الدراسات الإفريقية /مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية 1991 -2011.
- عمل مديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد 2005-2006.
- أستاذ زائر /جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا /عمان – الأردن.
- نشر أكثر من (45) بحثاً محكماً، وأكثر من (25) كتاباً، صدرت عن دور نشر ومراكز أبحاث عربية وعراقية، منها مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت 1993-2000-2005، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 1999، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات / الدوحة 2013، الدار العربية للعلوم – ناشرون / بيروت 2015، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، الأردن 2006 -2010-2017، مركز دراسات الشرق الأوسط / عمان – الأردن (كتب مشتركة 2011-2016-2018-2019).
- شارك في مؤتمرات عربية وعراقية عديدة.
- عضو الجمعية العربية للعلوم السياسية.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة	6
الفصل الأول التحولات الفلسطينية	7
أولاً: تنازلات تاريخية لصالح الكيان الصهيوني	9
ثانياً: تراجعات اقتصادية	12
ثالثاً : انقسامات سياسية فكرية	14
رابعاً: الانقسام وتداعياته	15
خامساً : تراجعات مبدئية	19
سادساً: استخلاصات نهائية	20
الفصل الثاني التحولات العربية	23
أولاً : مبادرة السلام العربية 2002	25
ثانياً انكسار الحراك الشعبي العربي الكبير 2011 (الربيع العربي)	30
ثالثاً: إبدال الكيان الصهيوني بإيران بدفع أمريكي – صهيوني	33
رابعاً : أولوية التطبيع الصهيوني – العربي الجديد (الإبراهيمي) على السلام، (التطبيع عوضاً عن السلام)	37
التطبيع ما قبل الإبراهيمي	37
التطبيع الإبراهيمي	39
الدور الأمريكي في التطبيع الجديد (الإبراهيمي)	41

بنود المعاهدة (الإبراهيمية)	42
الفروقات بين مبادرة السلام العربية 2002 والمبادرة الإبراهيمية 2020	43
دوافع المطبعين	44
عربياً	44
صهيونياً	45
بعض وقائع التطبيع الجديد (الإبراهيمي)	47
قمة النقب « آذار/مارس 2022»	51
نقد التطبيع	52
خامساً: ضعف العرب. وتراجع انشغالهم بالقضية الفلسطينية، لصالح اهتمامهم بقضايا ومستجدات أخرى	54
سادساً: تراجع قوة وتماسك الجيوش العربية التي كانت معنية بالمواجهة مع الكيان الصهيوني. أو تقيّد بعضها بمعاهدات الصلح	62
الفصل الثالث الوقائع الصهيونية « حقائق وأساطير »	67
أولاً: حقائق	69
عدد السكان	69
طبيعة التشكيلة السياسية القائمة	70
مكامن القوة الصهيونية	71
ثانياً: أساطير	75
الفصل الرابع انعكاس الوقائع الصهيونية على المشهد العربي/الفلسطيني	83
أولاً- المشهد الفلسطيني	85

ثانياً- المشهد العربي	90
الفصل الخامس الصراع والمواجهة من مناظير متعددة	93
أولاً : صهيونياً.	95
الكيان الصهيوني من تحالف الأطراف إلى تحالف النواة	97
قانون يهودية الدولة واستمرار سياسة الاستيطان	98
ثانياً: فلسطينياً	102
ثالثاً: عربياً	108
رابعاً: أميركياً	111
مبادرتا وليم روجرز 1969-1970	111
مشروع زبيغنيو بريجنسكي.	112
مبادرة الرئيس جيمي كارتر 1977-1981.	113
مبادرة الرئيس رونالد ريغان عام 1982.	113
مبادرة الرئيس جورج بوش (الأب) 1991	114
مبادرة الرئيس بيل كلنتون للسلام عام 2000	115
مبادرة الرئيس جورج بوش (الابن) 2002	116
حقبة الرئيس باراك أوباما 2009-2017 وخطة وزير خارجيته جون كيري عام 2016.	117
مبادرة الرئيس دونالد ترامب، المعروفة بصفقة القرن	120
الاستيطان	122

القدس. 123
اللاجئون 125
الدولة الفلسطينية والحدود والجدار العازل. 127
الدولة اليهودية 130
التطبيع 130
خلاصة الرأي في صفقة القرن. 130
الرئيس جو بايدن وخيار الدولتين 2021 130
كلمة أخيرة. 132
الفصل السادس الخطوات والفرص الممكنة 133
أولاً: الخطوات 136
فلسطينياً 136
استعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية 136
الرد الأمثل على المخططات التي تستهدف القضية الفلسطينية 138
العودة إلى الشعب الفلسطيني لبناء المؤسسات الديمقراطية. 139
المراهنة على خيار المقاومة الفلسطينية 140
تفعيل شبكة الأمان المالية العربية للسلطة الفلسطينية 141
عربياً 142
إحياء مؤسسات النظام العربي 142
دعم الجهود والمحاولات التي تسعى لبناء الدولة الوطنية /المدنية الحديثة. 143

وقف التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي – الصهيونيي على حساب المصالح العربية 143
العمل على تأسيس قوة عربية مشتركة، بما يعزز قدرات الجهاز المناعي للدول العربية 144
السعي لتكوين كتلة تاريخية عربية. 145
وقف عمليات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني. 145
التكيّف مع التحولات السياسية العالمية بعد تراجع دور الأيديولوجيات 146
ثانياً: الفرص 146
ضعف استجابة الشعوب العربية للتطبيع مع الكيان الصهيوني. 147
الفرص التي وفرّها الحراك الشعبي العربي 147
الإمكانات التي قدّمتها الانتفاضات والحركات الشعبية الفلسطينية السلمية والمسلحة 147
فرص يتيحها التراجع الصهيوني في أكثر من موضع 148
الفرص التي تتيحها مواقف الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والشخصيات النافذة والمؤثرة. 150
الفرص التي يمكن أن تتيحها حركة الـ BDS. 157
الخاتمة 160
المراجع 163
سيرة ذاتية 173